حق العودة
Haq Al-Awda

العـــدد (٤٨)
السنة العاشرة

تصدر عن: بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
عضو استشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي/ الأمم المتحدة وعضو الائتلاف الفلسطيني لحق العودة

أيـــار
٢٠١٢

ملف العدد:

العودة حق وإرادة شعب

مارون الراس، لبنان. (تصوير: كوستانزا أرايا، ١٥ أيار (٢٠١١)

ساهم في هذا العدد

عيسى قراقع – فلسطين
معتصم حمادة – سوريا
روبير عبد الله- طرابلس
نعيم الأشهب – فلسطين
أحمد مفلح - لبنان
سلمان ابو ستة – المملكة المتحدة

محمود العالول – فلسطين
صلاح صلاح – لبنان
رانيا ماضي – سويسرا
توفيق حداد – فلسطين
طارق الدباغ – لبنان
أمجد القسيس – فلسطين

نورا عريقات – واشنطن
بيسان قسيس – فلسطين
سعود المولى- لبنان
نضال الزغير – فلسطين
بلال الأفندي – فلسطين
مجد كيال – فلسطين

تيسير محيسن – فلسطين
أحمد ابو غوش – فلسطين
ضياء أيوب – سوريا
عمر البرغوثي – فلسطين
كرمه نابلسي – المملكة المتحدة
سامر مناع - لبنان

الافتتاحية

النكبة المستمرة مسؤولية اسرائيل والمجتمع الدولي

منذ قرابة قرن من الزمان والدول العظمى المتنفذة فيما يعرف بالشرعية الدولية والمجتمع الدولي، لا تزال تجيز لنفسها - بدون وجه حق- تغييب إرادة الشعب الفلسطيني ومصادرة حقوقه الأساسية. ففي عام ١٩٢٢ قامت عصبة الأمم المتحدة بإصدار صك فرض الانتداب على فلسطين من قبل بريطانيا، والذي تم بموجبه وضع الخطة الاستعمارية لتنفيذ وعد بلفور القاضي بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين على حساب الشعب الفلسطيني. وفي عام ١٩٤٧، قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإصدار خطة تقسيم فلسطين بموجب قرارها رقم ١٨١ والذي تم بموجبه خلق دولة إسرائيل، والذي أدى عمليا إلى تدمير المجتمع الفلسطيني بما في ذلك تهجير قرابة ثلثي الشعب.

ومنذ العام ١٩٦٧ - لم يزل - مجلس الأمن الدولي يبحث في معنى وصلاحية قراره القاضي بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها بالقوة. ومنذ أن انطلقت مسيرة السلام في مطلع التسعينييات، والمجتمع الدولي لا يعجز عن إلزام إسرائيل بالاتفاقيات وحسب، بل ويعجز عن وقف الانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدولي والحقوق الفلسطينية. إن المجتمع الدولي الذي صادر إرادة الشعب الفلسطيني منذ البداية، لا يزال عجزه يتسبب في نكبة مستمرة؛ باستمرار حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الأساسية.

فمنذ أربعة وستين عاما والشعب الفلسطيني يعاني من النكبة الفلسطينية التي تفاقمت تداعياتها وآثارها وتنوعت أشكالها، لتصبح نكبة مستمرة بسبب السياسات الاستعمارية والعنصرية التي تمارسها إسرائيل بحق الفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم في فلسطين التاريخية والشتات. ومنذ أن أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ١٩٤ لعام ١٩٤٨ – وهي ذات الهيئة التي عملت على، وسهلت تقسيم فلسطين بقرارها ١٨١، هذا القرار القاضي بعودة اللاجئين الفلسطينيين لديارهم التي هجروا منها، واستعادتهم لممتلكاتهم وتعويضهم عما لحق بهم من ضرر، والمجتمع الدولي يعجز عن تطبيق ذلك القرار؛ لا بل ويمتنع عن توفير الحماية الدولية للاجئين الفلسطينيين كما هي مقررة لسائر لاجئي العالم. ومنذ أن اصدر مجلس الأمن قراره رقم ٢٣٧ لعام ١٩٦٧ والقاضي بعودة من هجروا من الفلسطينيين جراء الاحتلال الإسرائيلي لعام ١٩٦٧، ولا يزال المجتمع الدولي يتجنب مجرد تذكير إسرائيل بقراره ذاك.

ومنذ أن أطلق ما سمي بمسيرة السلام، والمجتمع الدولي لم يتجاوز في أحسن أحواله العتب على إسرائيل لرفضها الوفاء بالتزاماتها الدولية، أو لعدم انصياعها للقانون الدولي. فالتقارير، بما فيها تقارير مختلف وكالات الأمم المتحدة، تؤكد ان التهجير المستمر للفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر، والتمييز العنصري الممنهج بحقهم، واستمرار زرع المستعمرين، وتهويد القرى والمدن الفلسطينية، والمصادرة، والاستيلاء على الأراضي والمصادر الطبيعية، والقمع بأشكاله المختلفة، بما في ذلك العقوبات الجماعية والحصار المفروض على قطاع غزة، وغيرها من السياسات الاستعمارية والعنصرية، قد تعاظمت كما ونوعا منذ انطلاق ما سمي بمسيرة السلام.

ويبرز نقص الحماية جليا في استمرار تقليص الخدمات المقدمة من قبل الانروا، الأمر الذي يشير إلى وجود توجه دولي- غربي لإنهاء هذه الوكالة المكلفة بتوفير المساعدات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين إلى أن يتم تمكينهم من ممارسة حقهم في العودة بموجب القرار ١٩٤. ولا يقل عن ذلك، تقصير المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في توفير الحماية الدولية الواجبة للاجئين الفلسطينيين، وخصوصا في مواجهة ما يتعرض له أولئك المهجرون من العراق بعد الغزو الأمريكي، حيث يعانون في مختلف أماكن تشتيتهم في النرويج، وايطاليا وقبرص وسوريا وغيرها من عدم استقرار حالتهم، و/أو التنكر لحقهم في الوضع القانوني الخاص باللاجئ، و/أو نقص الخدمات الأساسية.

نحن المؤسسات الموقعة أدناه نرى أن استمرار النكبة بعد مرور أربعة وستين عاما عليها يستدعي التأكيد على التالي:

إن أي حل عادل للصراع يكون فقط بإنهاء النكبة المستمرة بكافة مسبباتها، وعوامل استمرارها، ومظاهرها، وان الوصول إلى الحل المؤسس على قواعد حقوق الانسان ومبادئ العدالة يستلزم بالضرورة إجبار إسرائيل على الخضوع لقواعد القانون الدولي والشرعية الدولية؛

إن إنفاذ القانون الدولي، وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، بما في ذلك إعمال مبادئ المحاسبة الدولية يتطلبان اتخاذ إجراءات فورية وعملية على الأرض في مواجهة سياسات إسرائيل لوقف الانتهاكات اليومية للحقوق الفلسطينية.

إن عجز الأمم المتحدة وهيئاتها عن تنفيذ قراراتها وخصوصاً، قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨، وقرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧ لعام ١٩٦٧، لا يعفي الدول منفردة ومجتمعة، والمجتمع المدني عموماً من تحمل مسؤولياته لتمكين وتسهيل عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم الأصلية التي هجروا منها، واستعادتهم لممتلكاتهم، وتعويضهم عما لحق بهم من ظلم وإجحاف.

إن استمرار استخدام العبارات والبيانات المتوازنة من قبل الهيئات الدولية المتخصصة، والمكلفين بإنفاذ القانون، والأمم المتحدة عموماً، تلك الصيغ المبهمة والتي تساوي ما بين الضحية ومرتكبي الانتهاكات، يسهم بشكل مباشر في استمرار النكبة وانتهاك حقوق الشعب الفلسطيني؛ ويوفر لاسرائيل الغطاء للتنصل من مسؤولياتها والإفلات من المحاسبة،

إن توقف لجنة التوفيق الدولية بشأن فلسطين عن توفير الحماية للاجئين الفلسطينيين بحسب ما ورد في قرار تأسيسها القرار رقم ١٩٤، وان محدودية عمل وتكليف الاونروا، يلقي على المفوضية العليا لشؤون اللاجئين مسؤولية سد الفجوة في الحماية ووجوب توفيرها للاجئين الفلسطينيين لضمان الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية عام ١٩٥١، وتحديدا تطبيق المادة ١/د منها.

إن م ت ف، مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بتبني إستراتيجية تهدف إلى وقف تقليص الخدمات المقدمة للاجئين في كافة أماكن شتاتهم، وذلك من خلال السعي إلى جعل موازنة وكالة الغوث الدولية (الاونروا) غير معتمدة على التبرعات والمنح الطارئة، أي بمساواة هذه الوكالة بباقي الوكالات الدولية المتخصصة بحيث تقر موازنتها من قبل الجمعية العامة.

المؤسسات الموقعة:

بديل- المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
مركز الميزان لحقوق الإنسان
الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال- فرع فلسطين
مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان

إضراب الأسرى: «ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان»

بقلم: عيسى قراقع *

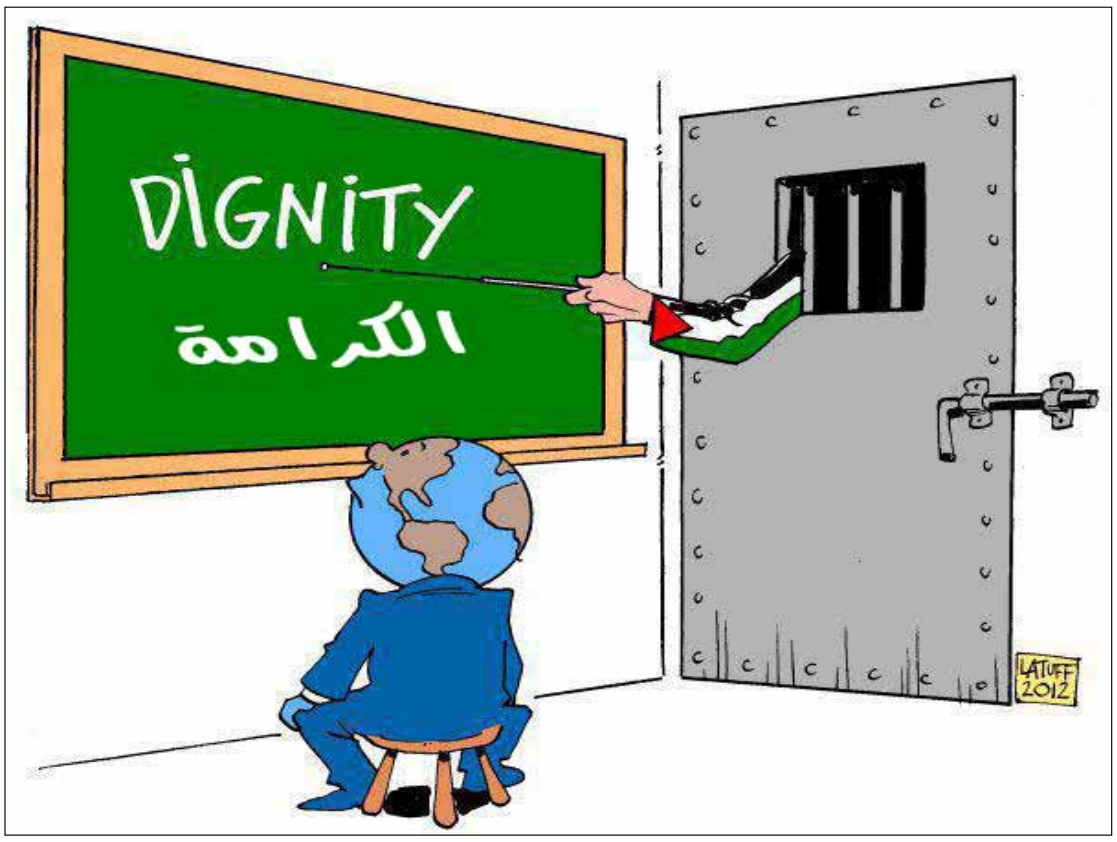

نقف أمام منعطف جديد من خلال هبة الأسرى التي تجاوزت مجرد تحسين شروط حياتهم المعيشية في السجون ورفع الإجراءات التعسفية بحقهم، فقضية الأسرى أصبحت رافعة سياسية ومدخلاً قانونياً وإنسانيا وأخلاقيا نحو تعزيز التمسك بحق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني، والانعتاق من براثن الاحتلال وسيطرته، ودربا من دروب مقاومة النكبة المستمرة منذ أكثر من أربعة وستين عاما.

انظر إلى إضراب الأمعاء الخاوية، بانفجار غضب الأسرى بعد أن تصاعد الضغط عليهم وبعد أن وصل إلى المساس بهويتهم الوطنية والإنسانية كتعبير ساخن عن واقع استمرار النكبة الفلسطينية، هذا الواقع الذي يستبيح كل فلسطيني إنسانا وأرضا وكرامة، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً. انظر إلى بطولة الأسرى باعتبارها مواجهة مباشرة بين الإنسان والجلاد في صراع لإسقاط القيد ورؤية النور والحرية والحياة.

جوع الأسرى المتواصل، الواقفين الآن بين الحياة والممات، المكبلين بالسلاسل والبرودة وأشباح الفزع، الصامتين مع أرواحهم يستعدون للكلام بعد قليل أو للسكوت بعد قليل أيضا، يخرجون من أجسادهم ويسبحون ذرات في الكون كما لو كانوا يطيرون. يرون الضوء ابيض، والهواء ابيض وينتظرون أن يصعدوا ثم يصعدوا كي يروا أن الفراغ ليس فراغاً، وان أقدامهم تسير على ارض يابسة تقع بين الأرض والسماء تسمى فلسطين...

الأسرى يفتحون أفقا آخر تجاوز جدران السجن، وتعدى نظام الحواجز والفصل العنصري، واظهر استحالة العيش مع الاحتلال وبلا كرامة... يقولون بصوت يشبه صوت الشهداء: إننا لا زلنا نملك الأمل، نقطع المسافة من الزنزانة الضيقة إلى رحاب المكان والزمان الذي اخترناه نحن...

ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان، هو صوت انتفاضة الأسرى في سجونهم ومعسكراتهم... لا كنتين ولا راتب يسكتنا، ولا امتيازات شكلية تجعلنا نتنازل عن كرامتنا، فالكرامة هي مفتاح الحرية، ومن لا كرامة له يصبح شريكاً للسجان، يطفئ النور ويغلق أبواب الحديد.

ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان، قالها اليسوع الفلسطيني من على خشبة الصليب، معتقلاً ينزف متمسكاً برؤيته للمحبة والحرية والعدالة والسلام، ينتشر بعده الضوء أوسع، يسير بنا في رحلة الآلام إلى الصلاة أحرارا مؤمنين، لنا أسماؤنا ورموزنا وطقوسنا وفرائضنا الخمس ليل نهار.

وعلينا أن نقرأ تمرد الأسرى بافق أوسع من حدود السجن وممراته الضيقة، ونأخذه معنا إلى طاولة الأمم المتحدة لنقول للعالم: لقد حان الوقت لحماية المركز الشرعي والقانوني لأسرانا وأسيراتنا باعتبارهم أسرى حرب، ومناضلون من اجل الحرية... وان انكسار الأسير تحت بساطير السجانين هو هزيمة للثقافة الإنسانية والعدالة الكونية وكل ما صدر عنها من شرائع ومبادئ لحماية حقوق الإنسان...

لا ينتهي إضراب الأسرى بتحقيق مطالب إنسانية؛ بل بتوظيف آلامهم وصبرهم وصمودهم سياسياً وقانونياً والتحليق بقضيتهم العادلة في كل رحاب الكون كرمز لتعطش الشعب الفلسطيني للتحرر من قيود الاحتلال على طريق إنهاء النكبة المستمرة.

أن يسقط بلال ذياب أو ثائر حلاحلة مغشياً عليهما في قاعة محكمة العدل العليا، أعلى سلطة قضائية في إسرائيل بعد ٧٧ يوماً من إضرابهما الملحمي عن الطعام، هو زلزال يهز العدالة الدولية بكافة أركانها. وعندما تتحول سلطة القانون في إسرائيل إلى أداة للقتل وغطاء لاستمرار الاضطهاد والاستعمار ولتشريع الاحتلال، على العالم أن يقف منحنيا أمام بلال وحلاحلة ليشكرهما على كشف زيف مدعي حقوق الإنسان والديمقراطية.

هو أيار الملتبس شهر العواصف والنكبات والحنين إلى الخبز والزيت حيث يطل الربيع كخاطرة في مساء طويل، وفيه كل شيء يوقظ الذكريات تحت ضغط الموت عندما يقترب الغروب.

الآن في أيار يقف الأسيران بلال وثائر على شجر السرو شرق الإبادة وشمال الرحيل، يصرخون: يا خالق الموت أمهلنا كي نعود مع الرياح إلى خطى الحمامات في بلادنا ونسقي الأسماء ثم نموت.

الحرية والعودة يلسعان الجسد في ورد أيار، تولد أول مرة وآخر مرة، وأنت تطارد موعدك مع غدك كي لا تتأخر عن أرض حكايتك وحبيبتك وهي تقول لك: هذا هو الباب ، خذني، شهوتي مثل مطر القدس لا تؤجل.

ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان، هذا حال لسان الأسرى المضربين في ردهم على الخطاب الثقافي والفكري لدولة الاحتلال التي اعتقدت أنها تستطيع تضليل العالم بادعائها المتواصل عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، ليكشف جوع لأسرى عن جرائم تفوح رائحتها في كل جسد وصوت هناك خلف القضبان.

والقيء، والدوخة، والصداع، والعزل والعقوبات والضغوطات النفسية، واستفزازات السجانين المسعورين، وانخفاض ضغط الدم، وهبوط دقات القلب وفقدان الوزن، الاستسلام للبياض الإنساني، الصعود على شجر لا يراه السجانون، الدخول في الحامض والغامض والاستعانة بلحسة الملح، وبإيقاع البحر والإيمان للعبور من الليل إلى الفجر... هي حكاية الأسرى في صراعهم مع الاحتلال، ولا يريدون رثاءً، وإنما فرصة للإقلاع شهداءً أو أحرارا...

ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان، وإنما بالحرية: القيمة الأعلى والمقدسة للإنسان الفلسطيني، الحرية غير المجزوءة والمشروطة، الحرية التي تفاوض وتحاور وتقرر وتضرب بأجنحتها على الطاولة، حرية الأسرى بداية حرية الآخرين، ومقدمة أولى للتخلص من بقائهم جلادين يعيشون في ظلام رواية عنصرية، كاذبة ودموية...

ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان... هي ثقافتنا منذ أن خلقنا على ارض فيها درب الآلام، تقع بين الإسراء والمعراج، نرى شمس الكرامة تشرق من حولنا، لا من جهة السجن ولا من المنفى، وهي امتلاء أمانينا بأحلامنا التي تتسلل رويداً رويداً من ثقوب الجدار.

---

* عيسى قراقع، وزير شؤون الأسرى والمحررين، عضو مجلس تشريعي، عضو جمعية عامة في مركز بديل.

النكبة المستمرة

بقلم: امجد القسيس*

تعبر السياسات الإسرائيلية في فلسطين اليوم، عن مزيج من ممارسة الفصل العنصري، والاحتلال العسكري، وكذلك الاستعمار الاحلالي. حيث يتم استثمار هذه الممارسات بهدف إتمام عملية تطهير عرقي في ارض فلسطين التاريخية من وجود السكان الفلسطينيين الأصليين. وعندما قامت الحركة الصهيونية برسم ملامح المشهد الاستعماري المنوي تنفيذه في فلسطين منذ العام 1897، في إطار الفرضية القائلة «شعب بلا أرض، لشعب بلا أرض « فإنها قد واجهت ثلاث عقبات أساسية تتمثل في:

- الوجود الفعلي للسكان الفلسطينيين الأصليين الذين كانوا في تلك الأراضي.
- حقوق الملكية للأراضي والعقارات التي يملكها الفلسطينيين في ارض فلسطين.
- جلب السكان المستعمرين اليهود، وإسكانهم في تلك الأراضي.

وفي سبيل التغلب على العقبات الثلاث الانف ذكرها، فقد برزت الحاجة أمام الكيان الإسرائيلي الناشئ، إلى أن تتم عملية تأسيس نظام قانوني يسهم، بل يضمن، الحفاظ على الوضع الناشئ حديثاً نتيجة قيام دولة إسرائيل على أنقاض المجتمع الفلسطيني، بعد أن تم تهجير سواده الأعظم قسرياً. وقد كانت الحركة الصهيونية ومن ثم إسرائيل بعد إنشائها، غير مهتمة بإنشاء نظام قانوني يشرع هيمنة مجموعة عرقية/ عنصرية على أخرى. كما أن الهدف الإسرائيلي كان ولا زال كامناً، ليس في استغلال القوة العاملة الأصلية، أو بشكل أكثر تبسيطا، الحد من فعالية مشاركتها السياسية والاجتماعية؛ بل إن الهدف الإسرائيلي، او الصهيوني بشكل أكثر صوابية، كان دوما يرمي باتجاه إقامة دولة يهودية متجانسة تكون محصورة على «الشعب اليهودي».

وهذا ما كان واضحا منذ البدايات الأولى للحركة الصهيونية، ويتأكد بشكل اكبر عبر حقيقة أن إسرائيل حتى الآن ليس لديها حدود ثابتة ودائمة أو معرفة كباقي الدول في العالم. كما يتبين ذلك من خلال ما أوضحته غولدا مائير، قائلة: «الحدود تقع أينما يعيش اليهود، وليست كخطوط موضوعة على الخارطة»[1]. بالنظر إلى هذا التصريح، جنباً إلى جنب مع ما كتبه دايفيد بن غوريون في العام 1937، حيث قال: «إن عملية الترحيل القسري للعرب من أودية الدولة اليهودية المنوي بنائها، إنما يكفل تقديم شيء لنا لم نحصل عليه من قبل... لذلك؛ علينا التمسك بهذا الاستنتاج بذات الشكل الذي تم فيه انتزاع وعد بلفور، بل أكثر من هذا، يجب أن يتم التمسك بها على غرار الطريقة التي تبنينا وتمسكنا بالصهيونية عبرها»[2]. وهنا بات من الواضح حديثه حول الاحتمالات غير المحدودة لتهجير الفلسطينيين وتوطين المستعمرين اليهود مكانهم. وكما يوضح نور مصالحة، بين العامين 1930 و1948، قامت الحركة الصهيونية بالتخطيط لترحيل السكان الفلسطينيين الأصليين وفقاً لتسعة مخططات متباينة، بدءاً من خطة وايتزمان للعام 1930 لترحيل الفلسطينيين حتى الخطة «دالت» التي تم تنفيذها في العام 1948 [3].

هجرة ومواطنة متميزتان:

استخدمت الحركة الصهيونية سلسلة من الإجراءات الاستباقية والوقائية، بهدف التغلب على العقبات الثلاث المذكورة أعلاه، والتي اتخذت شكل سياسات وممارسات وقوانين. وللتدليل على ذلك، يكفي النظر إلى قانون العودة الإسرائيلي لعام 1950، الذي ينص على أن: «لكل شخص يهودي في العالم الحق بالحصول على (المواطنة اليهودية)، والهجرة إلى إسرائيل كما الحصول على الجنسية الإسرائيلية فيها». ويظهر من خلال هذا القانون تسهيل وتشجيع هجرة اليهود إلى إسرائيل في سبيل خلق وتحقيق الدولة اليهودية وفقاً للتصورات الصهيونية.

حقوق الملكية:

اعتمدت إسرائيل على قانون أملاك الغائبين 1950، في سبيل مصادرة غالبية أملاك السكان الفلسطينيين، والتي تعود ملكيتها القانونية لهؤلاء السكان الذين هجروا من أماكنهم الأصلية ليصبحوا فيما بعد إما لاجئين وإما مهجرين في وطنهم يحملون صفة ال«مهجرين داخليا». وفي اللحظة التي تمت مصادرة هذه الأملاك فيها، أصبحت تعتبر وفقاً للقانون الإسرائيلي ملكاً لصالح الدولة [4]. وكنتيجة للنظام الإسرائيلي بشأن الأراضي، فان الفلسطينيين اليوم لا يملكون سوى النذر اليسير من ارض فلسطين التاريخية وفقاً لخارطة فلسطين الانتدابية [5].

وتم فرض القيود المشددة على توسع التجمعات الفلسطينية الموجودة في داخل الخط الأخضر والأراضي الفلسطينية المحتلة، كنتيجة للسياسات التخطيطية التمييزية الإسرائيلية. فمنذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، منذ العام 1967، لم تسمح إسرائيل بإنشاء تجمع أو بلدية فلسطينية واحدة [6].

وقد فتح الأمر العسكري 418 الباب أمام إنشاء نظام تخطيط وبناء إسرائيلي، تشرع من خلاله إسرائيل لنفسها، عملية السيطرة على كافة المجالات المتعلقة بالتخطيط والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وكنتيجة لذلك، فان سكان التجمعات الفلسطينية غالباً ما يجدون أنفسهم معزولين تماماً عن الأراضي المحيطة بهم.

أما في التجمعات اليهودية، فالصورة معكوسة تماماً، إذ نجد أن اصغر التجمعات اليهودية وأكثرها نأيا لديه من المخططات لاستخدام الأراضي وعمليات البناء، ما هو مفصل وكفيل بالحفاظ على تنميته [7].

وفي سبيل تكثيف المشهد، «فان الفضاء الإسرائيلي يمتاز بديناميكية عالية، ومجمل التغيرات الجارية ضمنه تتخذ اتجاها واحدا، وهو توسيع السيطرة اليهودية على الأراضي بمختلف الوسائل، بما فيها الاستيطان المستمر. في حين أن العرب لا زالوا محصورين في جغرافية تنحصر باستمرار [8].

عرب الرشايدة، غور الأردن، صدرت أوامر بهدم منازلهم ويتهددهم خطر التهجير بعد أن هجروا في المرة الأولى من منطقة عين جدي في العام ١٩٤٨، (تصوير: مركز بديل، نيسان ٢٠١٢)

ترحيل السكان:

إن العقبة الأساسية أمام المشروع الصهيوني في فلسطين منذ بداياته حتى اليوم، تكمن في وجود الشعب الفلسطيني بحد ذاته. وهذا ما اجتهدت الأوساط الصهيونية ملياً عبر التاريخ في مواجهته بشتى الأساليب، على الأقل خلال العقود الستة الماضية. فمنذ بداية هذا المشروع تم اقتلاع أكثر من 2 مليون فلسطيني من منازلهم بشكل مباشر- ناهيك عن أبنائهم وأحفادهم-. وقد ساهمت القوانين الإسرائيلية مثل قانون منع التسلل لعام 1954، والأمرين العسكريين 1649 و 1650 في منع الفلسطينيين من العودة إلى ديارهم [9]، إذ أنها صممت أساسا لخدمة هذه الغاية. وتجدر الإشارة في هذا الموضع، إلى أن عمليات التهجير القسري المخطط والمتعمد، يمكن وصفها بأنها ترتقي إلى حد ممارسة النقل القسري للسكان، أو بالأحرى ممارسة التطهير العرقي بحقهم. وهذه النكبة المستمرة، خلقت بدورها حقيقة تفيد بان 67% من الفلسطينيين حول العالم هم إما لاجئون او مهجرون داخلياً [10].

من الممكن تناول تعريف النقل أو التهجير القسري للسكان على انه ممارسة أو سياسية؛ يتمثل الغرض من ورائها في التأثير على، أو تقييد حركة السكان داخل و/أو إلى خارج منطقة معينة، أو عبر الحدود الدولية. وهنا يمكن لدور الدولة أن يتمتع بصفة ايجابية أو سلبية (بمعنى بالفعل او بالامتناع عن الفعل بما يؤدي الغرض)، ومع ذلك نجده يؤثر في الطبيعة المنهجية والقسرية لعملية حركة السكان من والى المنطقة. بالتالي، فان عنصراً من عناصر القوة الرسمية، الإكراه، أو الإهمال المتعمد يبقى حاضرا في سياسية الدولة وممارساتها. ويذكر أن دور الدولة ينطوي على توفير الدعم المالي والتخطيط والإعلام، كما من الممكن أن يظهر في شكل تدخل أو عمل عسكري وتجنيد المستوطنين، كذلك توفير التشريعات والإجراءات القضائية اللازمة، وربما الإدارة العدلية كذلك [11].

تبقى عملية النقل القسري للسكان عملية غير قانونية، بل تعد جريمة دولية منذ قرار الحلفاء المعتمد عام 1942 بشان جرائم الحرب الألمانية. ويمكن العثور على أقوى وأوضح البنود القانونية حول جريمة النقل القسري للسكان في ميثاق روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي يشير بوضوح على أن فعل النقل القسري للسكان وتوطين المستوطنين تعتبر «جرائم حرب» [12].

لا يزال جوهر عملية النقل القسري للسكان ممثلاً لسياسة دولة تميزية ومنظمة، تهدف بدورها إلى تغيير التركيبة السكانية للمنطقة، وتتم هذه العملية عبر نقل السكان عبر أو إلى خارج المنطقة التي يدور الحديث حولها [13]. كما يمكن أن يتم تطبيق هذه السياسة بوسائل شتى من قبل الدولة. ففي حالة إسرائيل مثلا، هناك 11 محورا أساسيا يمكن من خلالها تحديد عملية النقل والتهجير القسري للسكان، وهذه المحاور هي:

- إبطال أو إلغاء الحق بالإقامة، ورفض منح التصريح أو الحق بالإقامة، بما في ذلك الحرمان التام لجمع شمل الأسرة. مثل القيود المفروضة على تسجيل الطفل من أب وأم فلسطينيين مع أوضاع أو تعريفات سياسية مختلفة مثل بطاقة هوية القدس«الزرقاء»، وبطاقة هوية الضفة الغربية «الخضراء».
- العمليات العسكرية والاعتداءات المستمرة من جانب إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني.
- بناء جدار الفصل العنصري ونقاط التفتيش المرتبطة به، إضافة إلى نظام التصاريح، الذي يعيق حركة الفلسطينيين حتى داخل الأرض الفلسطينية المحتلة.
- سياسة تحديد المناطق وإغلاقها، كذلك الأمر فيما يتعلق بسياسيات التخطيط ومن ضمنها عمليات هدم المنازل الفلسطينية ومصادرة الأراضي.
- توطين المستعمرين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والاعتداء والمضايقات بحق الشعب الفلسطيني من قبل المستعمرين الذين لا يقعون ضمن طائلة العقاب.
- الترحيل الفردي والجماعي للفلسطينيين، إلى جانب قمع أي شكل من أشكال المقاومة، والإمعان في سياسات الاعتقال والتعذيب المنهجي في السجون الإسرائيلية.
- حرمان اللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى وطنهم، ومصادرة حرية التنقل للفلسطينيين في فلسطين التاريخية، بالإضافة إلى الفصل السياسي والجغرافي المتعمد ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية.
- القيود المفروضة على الاستفادة من الموارد الأساسية، لا سيما المياه، التي تشكل مصدر معيشة أساسي لقطاع واسع من التجمعات التي تعتمد في وسائل إنتاجها على الرعي والزراعة.
- تهميش وإقصاء الفلسطينيين، سواء ممن يحملون الجنسية الإسرائيلية أو من هم من دونها، من المجتمع «اليهودي» الإسرائيلي والمنافع والامتيازات المتصلة بال «جنسية اليهودية».
- ضم ومصادرة مساحات من الأراضي بشكل رسمي آو بحكم الأمر الواقع، في سبيل المنع الدائم والحرمان للسكان الأصليين من التمتع بحق تقرير المصير.
- خلق ظروف اقتصادية وانتاجية صعبة، عبر تضييق فرص العمل، أو الحركة التجارية الداخلية والخارجية، وتقييد السوق وإلحاقه..الخ وذلك لجعل سبل التنمية ومجالاتها محدودة ان لم تكن منعدمة.

إن مجمل هذه المحاور المعبرة عن واقع وطبيعة السياسيات الإسرائيلية اتجاه الفلسطينيين، إنما تهدف إلى الاستمرار في عمليات التهجير القسري ضد الفلسطينيين بل والتوسع في تطبيق هذه السياسات. وهذا من خلال خلق ظروف حيوية قاسية لا يمكن معايشتها، بالتالي عدم ترك أي خيار مفتوح أمام السكان سوى ترك منازلهم وأمكنتهم الأصلية للانتقال إلى مكان آخر خارج المنطقة التي يتم تفعيل ورعاية هذه السياسات فيها. وهنا نجد اقتباس موشيه شاريت مفيداً، وهو- احد الموقعين على إعلان استقلال إسرائيل-عندما قال: «ينبغي علينا اعتماد سياسة تقوم على أساس الحد الأدنى من العدالة باتجاه العرب الذين لا يميلون للمغادرة». [14]

إذن، يتضح مما سبق أن إسرائيل لا تسعى للسيطرة على السكان الفلسطينيين وإنما تسعى جاهدة للتخلص منهم عبر ترحيلهم القسري وبالتالي تطهيرهم عرقياً من أماكن تواجدهم الأصلية. وعليه فان أي نقاش يدور حول الواقع أو الحالة المختصة بالصراع مع الصهيونية في فلسطين، ينبغي أن يرتكز بشكل أساسي على الحقوق الأساسية غير القابلة للتصرف للفلسطينيين، إلى جانب العمل الجاد على وقف جريمة التهجير القسري المستمرة منذ ستة عقود بحق الفلسطينيين.

---

*امجد القسيس: باحث وكاتب فلسطيني متخصص في القانون الدولي، ومنسق المناصرة القانونية في مركز بديل.

**الهوامش متوفرة على الموقع الإلكتروني: www.badil.org/haqelawda

التشكّل الثقافي الفلسطيني؛ هدم البُنية وتحقيق القيامة

بقلم: مجد كيّال*

زردّ أساسي يُحكِم علاقة النكبة بالثقافة الفلسطينية، إذ أن الحدث التاريخي «النكبة» لا يصمم هوية ثقافية بمفهومها الجامد الثابت، بل هو حدث يواصل بلورة الثقافة كحالة دائمة التشكّل بدافع التوق إلى نشوء حدث آخر يغيّر مجرى التاريخ- «العودة».

وللعلاقة بين الحدثين- النكبة والعودة- أن تُشبّه بالعلاقة الأسطورية بين الصلب والقيامة، ليس فقط في استعارة الفداء، بل في أن «العودة» ليست خروجًا من دوامة تيه في الصحراء والشتات، بل استعادة للوجود بعد العدم؛ بما اننا نتحدث عن التشكّل الثقافي كتوق لاستعادة الكيان- القيامة، أي التكوّن، من العدم الناتج عن إعدام، أي عن استعمار حيّز الوجود بتطهير المكان من أهله (في حال اللاجئين) وتطهير ذاكرة الأهل من المكان (في حالة من بقي في الوطن). وتَشكُّل القيامة، في هذه الحالة، حرفيًا ومجازًا، هو عبارة عن صيرورة ما نعرفه بالنهضة.

تلعب النكبة خاصةً (والمأساة عامةً)، دورًا في أنها تفرض على الثقافة أن تُضمِّن الصراعَ هواجسَ المستضعف الذي سحقته المأساة. النكبة تشكّل الثقافة بحيث تفرض عليها طرح الهواجس الإنسانية بقوّة لكي تشتغل الثقافة بالخروج على السلطة التي أنتجت المأساة. وخروج الثقافة على السلطة- وهي سلطة الاستعمار في الحالة الفلسطينية- هي لحظة توحّد المثقف والفعل السياسي في مشروع التحرر.

الثقافة الفلسطينية هي خطٌ يتشكّل واصلاً بين «النكبة» و«العودة»، فما حال الثقافة في حال التنازل عن أحد هذين القطبين أو فقدانه؟ ربما التنازل عن «العودة» أكثر شيوعًا ووضوحًا في ظل ما واجهناه في السنوات الأخيرة من تنازلات سياسية منفلتة، إنما للتنازل عن «النكبة» – ليس بالضرورة كحقيقة تاريخية- أوجه كثيرة مبطنة وغير مباشرة تبدأ، بالسياسة، في آراء تستهجن «غلطة» رفض قرار التقسيم، ولا تنتهي بتهميش النكبة عن المشهد اليومي، و«التحرر» من وصمتها تحت ادعاء التحرر من الكليشيهات، وليست هذه هي المساحة لتفصيل هذه الأوجه كاملةً.

إن غياب «النكبة» و«العودة» أو التنازل عن إحدى هذه الأسس في بناء جسر الثقافة هو انحراف التشكّل الثقافي عن أرضيته وبالتالي عن الواقع. ويؤدي غياب «النكبة » و«العودة» إلى انفصال الثقافة عن المأساة الإنسانية، وبهذا الانفصال تبطل وظيفة الثقافة بجَسرها ما بين الهاجس الإنساني والسياسة. أي يبطل الارتباط بين الإنساني والسياسي، وهذا ينعكس بشكل واضح بانحسار دور الجماهير في العمل السياسي، ويأتي هذا كله لصالح حسابات الربح والخسارة في السياسة.

في هذه الحال، يفقد الناس انخراطهم في تشكيل الضغط ومقاومة تراكمات وإسقاطات المأساة عن طريق فرض إرادتهم على الواقع، أي بمعنى آخر عن طريق النضال لأجل حل العدم بالوجود، وحل الصلب بالقيامة، حل الاستعمار بالتحرر وحل النكبة بالعودة.

انحسار الهاجس الإنساني أمام مهنة السياسة وما يرتبط بها من حسابات الربح والخسارة في تصميم المشهد السياسي يظهر في تراجع العمل الشعبي، وحالة اللامبالاة السائدة، وتحويل السياسة إلى مجال عمل تختلف فيه المهن بين كبير مفاوضين ووزير شؤون لبس «الشورتات».

جانب من الهدم الذي شهده قطاع غزة في الحرب (تصوير: شبكة معاً، ٦ تشرين الأول ٢٠١٠)

وتراجع علاقة الناس بالفعل السياسي يشكّل تعبيرًا لحال الثقافة المهيمنة، وفي هذه الحالة يواجه المثقف خطورة ارتباطه بسياسة الربح والخسارة، وبارتباطه بجماعة «الباترونات» التي تفاوض صباحًا على خمس الحق وترعى مساءً أمسياتٍ شعرية. والوضع لا يقل سوءًا حين يُستبدل احتكار التاجر للسياسة باحتكار رجل الدين للسياسة، فالوضع ذاته ما دام حساب الربح والخسارة (المادية أو الغيبيّة) يأتي على هواجس المأساة اليومية للإنسان الفلسطيني.

إن التنازل التاريخي عن الحق الفلسطيني، عن متانة مفهومي النكبة والعودة، كما تكلل في أوسلو، أسّس (أو عزز كما في حال الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨) لتعددية غير محدودة في أشكال التواطؤ عند الفلسطيني؛ ونحن لا نتحدث بالضرورة عن الموقف السياسي لمنظمة التحرير فقط، بل ننظر نظرةً عامة للتصرف السياسي الذي تمارسه الفصائل والمؤسسات وكذلك الأفراد. والمشترك لهذه التعددية هو انحدارها دون حواجز وإلى كل الاتجاهات. فهي تعبّر عن انفصامات جيلين – الأول أختتم حياته بمرحلة أوسلو والثاني صنعت المرحلة حياته. ومثلما قلنا بأن الثقافة تتشكل على محور بين المأساة والتحرر، فإن التجارة السائدة تتشكل على محور بين العجز والجشع، وتتستر بتسطيح الواقع في الوقت الذي تتهم فيه الآخرين بتسطيح الحق وتجاهل الواقع، والعلاقة بين المحورين، عكسيّةٌ بالضرورة.

نناقش أمور كثيرة، أهمها إعادة بناء منظمة التحرير، السلطة الفلسطينية، المصالحة وما إلى ذلك... لكن النقاش عاجز عن إنتاج جدل يغيّر وجه الواقع، ليس فقط لأن في النقاش ما فقد قيمة صدقه لتورط الأغلبية الساحقة منّا بأسباب المأزق بشكلٍ أو بآخر، بل لأننا نعرف أن الواقع أسوأ بكثير مما نصفه؛ نحن نتحدث عن أشكالٍ مختلفة من العلاقات: المصالحة ومنظمة التحرير والسلطة، هي كلها علاقات سيئة الحال بين مؤسسات وتنظيمات حالها أسوأ من حال العلاقة بينها، ويمكن أن تنزل في هذا الترتيب إلى أن تصل صعيد الفرد المشتغل في السياسة، فتجده جزءًا من منظومات تطور العمى مع الوقت وتغيّب الدوافع الأولية للعمل ثم سرعان ما تغيّب الثقافة التي يجب ألا تنفصل عن العمل أبدًا.

أليس من العبث التحدث عن إصلاح منظمة التحرير ما لم نشر إلى المصائب التي تعيشها التنظيمات الفلسطينية؟ وأزمة الأخيرة ليست تنظيمية فقط، بل هي أزمة هوية بالأساس؛ أزمة ثائر انتهت ثورته، لا يريد أن يترك البندقية لأنه لا يساوي شيئًا دونها، ولا يريد أن يستمر بإطلاق النار لئلا يخرج دون غنيمة. علينا أن نشير بجديّة إلى انحسار دور الفصائل وتأثيرها وانحرافها عن مشروع التحرر الوطني ما أن وقعت تحت مظلة أوسلو لاهثةً وراء الشرعية السياسية، قبل أن نتحدث عن طبيعة المنظمة التي ستوحّد هذه الفصائل.

لكن النقاش بوضعه الحالي مستمر، ليس لأننا نراه نقاشًا سليمًا، بل لأن رعبًا (يمكن فهمه) يتملّكنا من فكرة هدم القائم، حيث أن نفسية الملاحقة التي تعيش عليها الفصائل الفلسطينية والحقيقة التاريخية بأنها كلها كانت فصائل مستهدفة من قبل الاستعمار، يردعنا عن التفكير بهدم القائم من بنى سياسية فلسطينية.

اختتمت مرحلة أوسلو حياة جيل ورفعت حياة جيلٍ آخر، لكن نتائجها الكارثية شكلت مسقط رأسٍ لجيل ثالث ولد في قعر أوسلو. لهذا الجيل، جيلنا، أن يهدم؛ والهدم ليس انتظار الانهيار بلا مبالاة، بل المواظبة على تحويل الهدم إلى معطى جدلي ذي رؤية، وليس من وظيفته البناء قدر ما هي وظيفته تحديد حيّز البناء السياسي القادم بالخطوط الحمراء التي هي الثوابت، ولكن ليست الثوابت بمعنى الشعارات التي نجترها تاريخيًا، بل الثوابت كمنظومة أفكار تشكّل هويّتنا من القصة الإنسانية اليوميّة لهذا الجيل ولا تستوعب نفسها إلا جزءًا من تشكل الثقافة بين مأساةٍ تشكّل الهويّة وعودةٍ ننهض إليها.

تواجهنا مهمة استرداد الثقافة إلى جذورها- بين النكبة والعودة. ما سيجعلها عبر إعادة الربط بين الهاجس الإنساني والسياسية، قادرة على أن تميّز منظومات السلطة التي عليها أن تقاومها وتعمل على هدمها، وتفهم أن الكثيرين ممن تعتبرهم حلفاءها، رغم تاريخهم النضالي وتضحياتهم في السابق، إلا أنهم قطعوا عملهم السياسي عن القيمة الثقافية الواصلة بين النكبة والعودة، وأن حالةً سافرة من التواطؤ مع الاستعمار تنخر البنية السياسية الفلسطينية القائمة بأسرها.

لا نساوي بين الفصائل الفلسطينية، ولا نساوي بين الأشخاص، ولا نساوي بين المواقف، لكن البنية السياسية الفلسطينية بكاملها متورطة في احتكار السياسة بمنأى عن الهاجس الإنساني والفعل الجماهيري، أو نقول، بمنأى عن الثقافة.

*مجد كيال: صحفي وكاتب فلسطيني، مقيم في حيفا المحتلة.

الشبكة الفلسطينية للشباب اللاجئ في مركز بديل شبكة واعدة وفاعلة

عقدت مجموعة «الشبكة الفلسطينية للشباب اللاجئ» في مركز بديل لقاءها الأول للعام ٢٠١٢ يوم الجمعة الموافق ٩ آذار ٢٠١٢ وذلك مقر مركز بديل الكائن في مدينة بيت لحم. وقد جاء هذا الاجتماع استكمالا لمتابعة أنشطة المجموعة، بهدف تطوير خطة العمل السنوي للعام ٢٠١٢ ووضع إستراتيجية لتنفيذ أنشطة هادفة في العام ٢٠١٢ تركز على إشراك الشباب الفلسطيني، وخصوص الشباب اللاجئ، في صناعة القرار وبناء قدراتهم في المستقبل، بالإضافة إلى تطبيق برامج هادفة للشباب تساهم على تعميق الفهم المبني على الحقوق للقضية الفلسطينية وتحديداً حقوق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين.

وقد ركز اللقاء بشكل أساسي على وضع إستراتيجية وبناء أنشطة هادفة لإحياء فعاليات يوم الأرض الذي يصادف في ٣٠ آذار. حيث ستقوم شبكة اللاجئ الفلسطيني في مركز بديل بتنفيذ يوم عمل تطوعي في عدد من الأراضي المهددة بالمصادرة والمهددة من قبل الجدار، وسياسات الصندوق القومي اليهودي والاستيطان الإسرائيلي. وبشكل مركزي فان هذا اليوم سيتضمن تشجير هذه الأراضي والتضامن مع مالكيها الشرعيين من الفلاحين الفلسطينيين، تعبيرا عن رفض النكبة المستمرة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني.

كما اتفق أعضاء الشبكة على أن تنظيم فعاليات وأنشطة يوم الأرض لهذا العام ستركز على فضح ممارسات الصندوق القومي اليهودي والوكالات الصهيونية الأخرى التي تعمل على الاستيلاء على أراضي وأملاك الفلسطينيين بدعوى تشجيرها والاستيلاء عليها بشكل غير

اللقاء الأول الذي جمع أعضاء الشبكة في مقر مركز بديل (تصوير: مركز بديل، ٩ آذار ٢٠١٢)

شرعي. حيث ستقوم المجموعة بعمل أدوات تعريفية ونشاطات هادفة ستركز على مخاطر الصندوق القومي اليهودي والسياسات التي يستخدمها هذا الصندوق في الترويج لتشجير الأراضي ومصادرتها والاستيلاء عليها لصالح المستوطنين، سواء في الضفة الغربية أو الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨.

وبالإضافة إلى زراعة الأشجار، فقد اقترح المشاركون عدة أنشطة على المستويين المحلي والوطني، تهدف لإحياء ذكرى يوم الأرض. وتتنوع هذه الأنشطة من القيام بحملات وأنشطة دعوية في المدارس والجامعات الفلسطينية، إضافة إلى تنظيم عروض درامية وفنية تتعلق بيوم الأرض والحقوق الفلسطينية، وصولا إلى إنتاج أفلام قصيرة ومواد دعائية تهدف لرفع مستوى الوعي بيوم الأرض ودلالاته الرمزية والفعلية كيوم لتعزيز النضال الفلسطيني وأهميته في التاريخ الفلسطيني.

وانطلاقا من سعيه لتعزيز المبادرات الشعبية والشابة، فان مركز بديل يعمل على إشراك هذه المجموعة ومجموعات ناشطة أخرى بشكل مستمر في التخطيط لأنشطته، بشكل خاص تلك المتعلقة بإحياء المناسبات الوطنية مثل يوم الأرض وذكرى النكبة الفلسطينية، ويوم اللاجئ العالمي في ٢٠ حزيران، ويوم صدور القرار ١٩٤ في ١١ كانون الأول وغيرها من المناسبات.

جدير بالذكر أن أعضاء شبكة اللاجئ الفلسطيني في مركز بديل قد تشكلت خلال العام ٢٠١١، بعد انخراط أكثر من ٤٥ شابا وشابة في دورة تدريبية مكثفة لمدة ١٠ أيام تركزت حول الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقوق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين. وينحدر معظم أعضاء الشبكة من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية، ويعمل معظمهم كنشطاء في مجتمعاتهم المحلية والمؤسسات العاملة في هذه المجتمعات.

كلمات على هامش ٦٤ عاما من النكبة

بقلم: محمود العالول*

يحي الإنسان الفلسطيني ذكرى النكبة بالوقوف بكبريائه على إطلالات التاريخ الحديث، ليستذكر قيمته الإنسانية الحية، وليؤكد على عزته، وكرامته وانتمائه. ففي هذا الوقت وقبل ما يزيد عن ستين عاماً، أستهدف الفلسطيني بمجتمعه الحضاري ووجوده الإنساني وأرضه السيدة في محاولة لمحو هويته، واقتلاع المكان من صاحبه وساكنه ونبضه وروحه. غير أن هذه الأرض المرتبطة بمستودع الحضارات، والتي أجاد الإنسان الفلسطيني فيها رسم صورة الشرق المنير بسماء الكون وأرضه بنور الديانات السماوية الثلاث، رفضت الإنسلاخ عن روحها وأصرت على الوقوف بوجه الاغتصاب والتغريب، متجذرة بحجم ما يحمله إنسانها من قيمة ارتباط روحي معها.

وفي هذه الوقفة نطرق باب العدالة، بأن التهجير المستمر، والقتل، والمجازر، والخذلان، ومحاولات سلب الأماكن أسماءها، ومحاولات سلخ الأرض عن روحها – أي الإنسان الفلسطيني- لم ولن تنجح. بل إن شواهد المجازر والإرهـاب المتواصل بما يعتليه من قتل وتخريب وتقطيع للشجر وعزل للإنسان والسلب المتواصل للأرض، لهو الدلالة الطبيعية القطعية بأننا هنا كنا وباقون وسنبقى رغم الألم المشرع، وأن الأرض وإنسانها مرتبطان وباقيان في سيرهما الدائري لتبقى الصورة الناتجة احتضان الأرض لإنسانها، وتجذره بعروق شجرها وينابيع وديانها وتاريخ كل أفراد وأسماء أبنائها، شهداء وأحياء لاجئين وصامدين.

وفي كل عام نحي به هذه الذكرى، نغذي ذاكرتنا ونحملها بوعينا الجمعي، بأن العودة آتية لأنها حق طبيعي، وأن تفاعل الزمن مع الذاكرة مؤكد، كما أنه سيبقى على الثابت الجامع بحتمية تحقيق هذا الحق. لقد اغتصبت أماكن، وحرفت أسماء أماكن، وغيرت ملامح أماكن، وأفرغت أماكن أخرى من أصحابها، ولكن بكل ما جرى بها وعليها وبإنسانها - ساكنها وصاحبها الأصيل، إلا أنها مازالت تحمل في وعي الفلسطينيين جيلاً بعد جيل ويوماً بعد يوم حنين اللقاء الطبيعي، ما بين غارس زيتونها وصبارها ولوزها وبرتقالها اليافوي والأرض سيدة الجرح الأعلى والأكبر.

إن إحياء هذه الذكرى هو تأكيد شعبي ورسمي فردي وجماعي بأن المقولة الأساس باقية: «نحاول... قد نفشل أو نتأخر بعض الوقت لكننا سنصل حتماً مهما طال الزمان إلى طريق اخترناه»، وأن العدالة هي المفهوم الأخلاقي الذي يقوم على الحق والأخلاق والعقلانية والقانون والإنصاف، لا قيمة له سوى بتحقيقه واقعاً يحق الحق لصاحبه المُشرد والمُقتلع من أرضه ومكانه.

والنكبة الحدث والواقعة لم تقف عند زمانها أو بيئة وقوعها، بل استمرت وتعددت أشكالها وتوسعت دائرة ضحاياها، فلا تكاد تمر بعض سنوات إلا ويصر الاحتلال أن يعيدها واقعاً إجراميا يمتد على كل مزايا تاريخ شعبنا. فمجزرة نحالين والحرم الإبراهيمي وغيرها الكثير من المجازر، وآخرها معركة الانتصار والبطولة في مخيم جنين، وكذلك الجرائم التي ما زالت ترتكب حتى يومنا هذا بحق الشجر والأرض والتي يمثلها يومياً التوسع الإستيطاني عدو الأرض والشجر والإنسان، لهو التعبير الصريح عن شهوة الاحتلال الدائمة بالمحو والإلغاء.

وذكـرى النكبة مرتبطة بوجهها الآخـر، الا وهو حق العودة الـذي لا بد من إخراجه من حدود الشعار إلى مجال النضال في سبيل تحقيقه. وحق العودة هو جزء من ثوابتنا الأساسية المترابطة معاً، وهي الأرض والقدس وتحريرهما وإزالة الاستيطان وعودة اللاجئين، إضافة للأسرى وحريتهم. ولا بد من رؤية واضحة في هذا المجال، لأننا ندرك أن هنالك من يدعي أن حق العودة يستحيل تطبيقه، وهؤلاء نسألهم: متى كان هذا العدو المُحتل جاهزا لتطبيق البنود – الاستحقاقات الأخرى؟

إننا ندرك أن حق العودة هو الأكثر تعارضاً مع إستراتيجية الحركة الصهيونية التي تسعى إلى دولة يهودية «نقية»، رغم أن هذه الإستراتيجية قد ضربت أساساً من خلال وجود وصمود أهلنا خلف الخط الأخضر. نعم، فالتمسك بالثوابت وحق العودة لا بد أن يكون بصلابة ودون أي هامش للمرونة، لكن لذلك متطلبات أساسية لا بد من تحقيقها؛ أولها السعي الحثيث للوحدة الوطنية، التي غيابها يمثل الخطر الأساس على مجمل القضية الفلسطينية ومسيرتها، مع أهمية إعادة الاعتبار لوحدة الشعب الفلسطيني في كل مكان في الوطن والشتات. وكذلك من المهم إيقاف كل أشكال الصراع والتناحر الداخلي بإعادة الاعتبار والتمسك بأن التناقض الأساس هو مع الاحتلال وأي تناقض آخر هو ثانوي. ومن الضروري هنا إعادة الاعتبار للعمق والوضع العربي والإنساني الذي لا بد أن يُعاد بموقف أكثر وضوحاً ودعماً للشعب الفلسطيني.

ربما يرى البعض استحالة تحقيق ذلك، لكن على الجميع، والأمة أن يُجيب على سؤال الهوية والانتماء وأن التغيير وتحقيق حقوق الشعب الفلسطيني لا يمكن أن يتم إلا بتغيير ميزان القوى، وليس بالنصح والإرشاد والتمنيات، لكن أن نبقى دائماً متفائلين مؤمنين بحتمية النصر والانتصار، مُدركين أن وجودنا واستمراره على هذه الأرض وتمسكنا بها يشكل قلقاً دائماً لهذا العدو المُحتل في إطار صراعنا الدائم والطويل.

وسنبقى نغني الآن وغداً بأن لنا الشمس والقدس والنصر وساحات فلسطين... وان العودة والنصر لموعدهما المؤكد فجرٌ آت.

جانب من مسيرة العودة السنوية التي ينظمها المهجرون في الداخل، قرى الكويكات وعمقا (تصوير: ؟؟، ٢٩ نيسان ٢٠١٢)

*محمود العالول: مناضل فلسطيني، وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح مفوض التعبئة والتنظيم.

من فعاليات وأنشطة مركز بديل في أسبوع الفصل العنصري الإسرائيلي — آذار ٢٠١٢

تنظيم العرض الأول لفلم طريق الابرتهايد ومحاضرة حول الفصل العنصري في جامعة بيت لحم

في إطار تنظيم وإحياء أنشطة أسبوع مقاومة الفصل العنصري الإسرائيلي، قام مركز بديل بالتعاون مع مركزي لاجئ (مخيم عايدة) والفنيق (مخيم الدهيشة) بتنظيم العرض الأول لفلم طريق الابرتهايد "Roadmap to Apartheid" في صالة دار الندوة – بيت لحم يوم الثلاثاء ١٣ اذار٢٠١٢. حضر هذا العرض الأول للفلم في فلسطين مجموعة من الشباب اللاجئ الناشط من مخيمات اللاجئين في مدينة بيت لحم، الى جانب عدد من ناشطي ومؤسسات المجتمع المدني والشخصيات الأكاديمية. هذا بالإضافة إلى العديد من المتضامنين والصحافيين الدوليين الذين شاركوا في عرض الفلم.

وقد صدر هذا الفلم بجهود مخرجي العمل: (آنا نوجيرا) و (ايرون دايفدسون)، اللذين رفضا توصيفهما بالمخرجين السينمائيين، قائلين: « نحن نشطاء سياسيون وإعلاميون، نؤمن بالنضال من اجل الحقوق الفلسطينية، وهذا الفلم ما هو إلا مساهمة في مسيرة هذا النضال الإنساني والشرعي». يأتي هذا العمل السينمائي التسجيلي ليوثق بمنهجية مقارنة نقاط الالتقاء ما بين تجربتي الشعب الفلسطيني والشعب الجنوب أفريقي، في مواجهة أنظمة الفصل العنصري لدى كلا الجانبين. يذكر انه قد تمت ترجمته إلى ١٣ لغة، ليكون أداة دعوية للتعريف بجذور الصراع وبالحقوق والواقع الفلسطيني في مواجهة نظام الفصل العنصري الإسرائيلي.

وكان شارك في الفعالية قداسة المطران ثيوذوسيوس عطا الله حنا – رئيس أساقفة سبسطية للروم الأرثوذكس-، الذي قدم المخرجين مشيدا بالدور الهام الذي أمسى يحتله أسبوع مقاومة الفصل العنصري، ومشيراً إلى أهمية المساهمة من قبل أصدقاء الشعب الفلسطيني في العمل على مقاطعة إسرائيل وفرض العقوبات عليها في بلدانهم. أما في ختام الفلم الذي استمر على مدار ساعة ونصف الساعة من السرد السينمائي التسجيلي لتجربتي الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وفلسطين، فتح باب النقاش والأسئلة من قبل الحضور مع المخرجين.

وفي إطار الأسبوع ذاته، كان مركز بديل قد قدم محاضرة لطلاب دائرة العلوم الاجتماعية في جامعة بيت لحم، يوم الأربعاء ١٤ آذار ٢٠١٢. حيث ركز بديل في عرضه على التعريف القانوني لطبيعة نظام سيطرة إسرائيل على الشعب الفلسطيني؛ هذا النظام الذي يجمع ما بين عناصر الاستعمار الاحلالي، والابرتهايد، والاحتلال. وقد أخذت هذه المحاضرة مكانها بحضور ٣٠ طالبة وطالب من طلاب جامعة بيت لحم شاركوا بفاعلية في النقاش، وتلاها نشاط يمتد على مدار اليوم لتوزيع مواد دعوية من مطبوعات مركز بديل حول طبيعة النظام الإسرائيلي والحقوق الفلسطينية في مواجهته.

(تصوير: مركز بديل، ١١ آذار ٢٠١٢)

خمسة تساؤلات مركزية حول دمقرطة منظمة التحرير

بقلم: د. توفيق حداد*

قادة الفصائل الفلسطينية في إحدى اجتماعات المصالحة في القاهرة (تصوير: خالد دسوقي، شباط ٢٠٠٩)

لقد وصلني مؤخراً رسالة عبر البريد الالكتروني، تعلن عن انطلاق حملة جديدة تهدف لتسجيل جميع الفلسطينيين، من اجل انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني. وبحسب ما ذكر في الموقع الالكتروني لحملة التسجيل، فان عملية التسجيل ستبدأ هذا الشهر (أيار)، وستستمر حتى شهر تشرين الأول من العام الجاري، وهذا من شأنه إتاحة الفرصة أمام الفلسطينيين في مختلف أماكن تواجدهم التسجيل في السجل الانتخابي، عبر وسائل الكترونية آمنة وقابلة للتحقق. وبحسب ما ورد في نداء الحملة، فان نسبة الفلسطينيين المسجلين تبلغ ٤٠٪ فقط من مجمل الشعب الفلسطيني، وهم الفلسطينيين من سكان الأرض المحتلة عام ١٩٦٧. وكما يتضح فان هذه الحملة، تسمح لجميع الفلسطينيين، ولأول مرة في تاريخهم، بالانخراط في عملية انتخابية مباشرة لأعضاء برلمان منظمة التحرير الفلسطينية- المجلس الوطني الفلسطيني- التي تمثل مجمل الشعب الفلسطيني.

وهنا يتوجب التعاطي مع حملة تسجيل الناخبين للمجلس الوطني الفلسطيني، كجزء من إطار أعم وأشمل من المبادرات التاريخية الساعية لجعل عملية صنع القرار الفلسطيني تغدو أكثر ديمقراطية وتمثيلاً للفلسطينيين. ولا ينبغي أن يكون الأمر مفاجئاً لدى لمس رغبة الفلسطينيين في الانخراط والتأثير بشكل أوسع في مؤسساتهم الوطنية والقيادية، وبشكل خاص في ظل الأوضاع الكارثية التي خلقتها اتفاقيات أوسلو- التي اختمرت بسرية وبغياب واضح لأي شكل من أشكال الرقابة الديمقراطية. وبذات القدر، فان السعي من قبل الشتات الفلسطيني لدمقرطة منظمة التحرير وإصلاح مؤسساتها، ليس بالمفاجئ، مع الأخذ بعين الاعتبار ما عايشه فلسطينيو الشتات من تهميش في صنع القرار والاهتمام السياسي خلال العقدين الأخيرين. كما كثف الصراع القائم ما بين فتح وحماس في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، الشعور بان ممارسة الضغط من قبل الشتات الفلسطيني، هو السبيل الوحيد لتحقيق عملية الدمقرطة وإعادة البناء ل م.ت.ف، وكسر حالة الجمود والانقسام ما بين الطرفين.

كما انه لا مجال للشك؛ في أن مردود أي عملية إصلاح ودمقرطة لأي مؤسسة أو حزب أو حركة وطنية هو ايجابي بالمجمل ويصب في صالح الجسم بأكمله. إضافة إلى أن إتاحة مساحة لرأي الناخبين وأصحاب الحق في صنع القرار، في رسم اتجاه حركتهم والتصرف بمواردها ورسم شكل خطابها وهويتها السياسيين، هو شرط لا غنى عن توافره لدى أي ممثل، ومن شأنه الإسهام في تقدم الحركة وفق عملها سياسياً. والسؤال هنا يمسي شرعياً، حول مدى الإمكانية أمام قيادة أي حركة للادعاء بأنها تتحدث باسم مكونات الحركة، دون الرجوع إليهم واخذ آرائهم بعين الاعتبار، بل وإعادة تشكيلها ضمن الحقل السياسي؟ بالتالي، فان عملية إصلاح ودمقرطة م. ت. ف، تمثل ضرورة طال انتظارها.

وعلى الرغم من الأهمية القصوى للجانب المتعلق بإعادة الإصلاح وتحقيق تحول ديمقراطي حقيقي بين جنبات م. ت. ف، إلا أن هذا لا يعني إغفال ما تبقى من عوامل بحاجة للنقد والتغير، والتمترس وراء مشروع الدمقرطة كدواء شافي لمجمل الأزمة أو الأزمات البنيوية في الجسم الفلسطيني.

لكن لا يجب التغاضي عن الحقيقة التي تفيد بان طبيعة الصراع المعاصر تفرض قيوداً إضافية أمام عملية التحول الديمقراطي. وهنا لا أقوم بالتأشير على أشكال المعيقات التقنية أمام تسجيل الناخبين الفلسطينيين في مختلف مناطق تواجدهم المتعددة، سواء داخل فلسطين أو في الشتات. فان الصعوبات والعقبات التقنية سهلة التجاوز، إذا ما رفدت بإرادة سياسية تضمن العمل على تحقيقها.

في المقابل، هناك عناصر ذات طابع إشكالي تفرضها طبيعة الصراع، بما أن التوصيف للحالة الفلسطينية، يقع في دائرة حالة الحرب من اجل تقرير المصير في مواجهة المشروع الصهيوني، مع الأخذ بعين الاعتبار بان الفلسطينيين هم الطرف الأضعف في هذه الحرب من ناحية الإمكانيات المتاحة. والاعتراف بمدى اتساع دائرة الفعل والتأثير للحالة المشار إليها، تقود للاستنتاج القائل، بأنها تنتج العديد من أوجه القصور أمام الممارسة الديمقراطية وتطبيقها. وبكلمات مبسطة، إن الحرب تتطلب الركون إلى مفردات إستراتيجية وتكتيكية وعمليات تخطيط ومراعاة للسرية، حيث أن جملة هذه العناصر تفرض أن لا يتم التعاطي وإياها بشكل علني، وهذا منبعه الخشية من إضعاف الموقف في المحصلة النهائية. ولكن لا يجب نسيان أن هذه الحقيقة لا تشكل ذريعة لتعطيل الممارسة الديمقراطية في الحركة ككل. وهنا يجب رسم خط واضح ومتوازن ما بين القيادة ووحدة العمل و مبادئ السرية مقابل مراعاة المطالب والمزاج الشعبي، وتوفير الحيز المطلوب لهذا التوازن.

أما أحد الإشكاليات الأخرى، والمتعلقة بإعاقة عملية التحول الديمقراطية فلسطينياً، فإنها كامنة في أن الكيان الاستعماري ممثلاً بإسرائيل، مدعومةً من الامبريالية الأمريكية والأوروبية، إنما ترفض مجتمعة الاعتراف بالتطبيق والممارسة الديمقراطية الفلسطينية. ويمكن ملاحظة ذلك في الموقف القائل برفض نتائج الانتخابات الفلسطينية عام ٢٠٠٦، هذا لأنها لا تتوافق ومعايير تلك الأطراف فيما يتعلق بالاعتراف بإسرائيل، والقبول بما يعرف ب «السلام»، وإنهاء المقاومة والكفاح المسلح بشكل نهائي، على الرغم من أن نتائج هذه العملية الانتخابية امتازت بالديمقراطية والشفافية بشهادة الأطراف المراقبة.

وكـون أقطاب القوة في العالم ترفض القبول بنتائج الممارسة الديمقراطية الفلسطينية، فان ذلك لا يعني أن على الفلسطينيين القبول بهذا الموقف الرافض. فالإصرار على الممارسة الديمقراطية يستوجب الجاهزية للتعاطي مع إمكانيات التهميش السياسي ورفض الممارسة الديمقراطية، بناءً على حال الرفض انفة الذكر- من قبل أطراف القوة- بشكل واعي وعملي. وقد ينطلق مخالفو هذا التحليل بالقول: أن هذا يقع ضمن دائرة مسؤوليات القيادة المنتخبة. لكن يبدو أن الحاجة لتطبيق سياسي عملي أكثر سرية وديمقراطية، تغدو ضرورية جداً في ظل ما تقدم، وبشكل خاص إذا كانت الإستراتيجية والتكتيكات المستحدثة تنطوي على تشكيل روابط وخطوط جديدة من الدعم السياسي والاقتصادي، إضافة إلى الدعم العسكري المحتمل.

أما الإشكالية الثالثة أمام التحول والممارسة الديمقراطية في حركتنا، فتتمثل في أن رفض نتائج الانتخابات الفلسطينية عام ٢٠٠٦، لم يأت فقط من الطرف المعادي، أي إسرائيل والدول الامبريالية الاورو-امريكية، إنما امتدت حالة الرفض هذه إلى داخل الجيب الفلسطيني والعربي أيضا. والسؤال الذي يفرض وجوده هنا، حتى لو تم إجراء انتخابات ديمقراطية لإصلاح الوضع الفلسطيني، فما هو السبيل لضمان احترام النتائج من قبل مفردات البيت الفلسطيني ذاتها؟ وهذا السؤال الخطير، إنما بحاجة أن يتم النظر فيه من قبل جميع المؤمنين بالعمل الديمقراطي الفلسطيني بشكل جدي. ومكمن ذلك بالرغم من أن الديمقراطية جميلة كمفهوم رنان، يحمل ما يحمل من دلالات، إلا أنها لا تتأتى إلى حيز الوجود دونما مشروع سياسي اقتصادي اجتماعي يخدم وجودها، بل ويحافظ على استمراريتها ضمن حركة معطيات الواقع. وهذه القوى المعنية بالقيام على استدامة المشروع الديمقراطي، يستوجب أن تتوفر فيها شروط القوة الكفيلة بتوفير المستوى الضروري من المقاومة لأية محاولات التفاف وتقزيم للتحول الديمقراطي.

ويبرز تساؤل آخر حول مدى جاهزية مختلف القوى الفلسطينية لتحمل المسؤوليات والوقوف أمام التحديات المطروحة في ثنايا نهج الدمقرطة؟ وهنا من الممكن أن تشير نتائج عملية التسجيل لانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني لدى إتمامها، بل من الممكن أن ينبثق عن هذه النتائج، توصيف عقلاني موضوعي لصورة توازنات اهتمام القوى الفلسطينية المختلفة في هذا الإطار، بغض النظر عن الاحتكام للنوايا والدوافع. وهذا ما يقودنا بدوره الى الإشكالية الرابعة، والتي تنبع أساسا من جوهر ما سبق الحديث حوله ضمن إطار التساؤل الثالث، وهنا نقصد ما يتعلق بشكل تعاطي المجتمع الفلسطيني ككل مع ما نجم عن العملية الانتخابية عام ٢٠٠٦، وبشكل أكثر تحديداً طبيعة ردة فعل المجتمع المدني الفلسطيني. وهذا في ظل انعدام الإمكانية للحديث حول النضال الديمقراطي الفلسطيني، دون الأخذ بالاعتبار الحالة الديمقراطية الصارخة التي أوصلت حماس للحصول على أغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني، حيث تم إنكار نتائج هذه العملية الديمقراطية ومحاربتها من قبل الاحتلال الإسرائيلي إلى جانب المانحين من الحكومات الغربية.

في ذاك الوقت كـان يجدر بالفلسطينيين، على اختلاف قواهم واتجاهاتهم السياسية أن يلتفوا حول نتائج الخيار الديمقراطي، وان يطالبوا باحترام الإرادة الجماعية للشعب الفلسطيني، أو الجزء الذي قام بالاقتراع منه. ولكن ما جرى فعلاً، مغاير لهذه الافتراضات، حيث قامت حركة حماس برفع صوتها، بل وذهبت ابعد من ذلك، وقامت باللجوء إلى خيار السلاح في العام ٢٠٠٧ من اجل فرض حقها في الحكم وإدارة السلطة بناءً على نتائج الانتخابات، رغم أن نطاق هذا الفرض بالقوة كان ذا اثر على المستوى الفلسطيني وتلاه تداعيات على مستويات اخرى، الا ان لم يشكل فرضا

للإرادة على المستويات الأخرى. ولكن المهم هنا، أين كانت باقي القوى الفلسطينية من هذا الصراع؟ في هذا الإطار، من الجيد التذكير أن الحقل السياسي الفلسطيني لم يشهد، سواء في الداخل أو في الشتات، تجمعات حاشدة تطالب باحترام الخيار الديمقراطي لمن اقترع من الفلسطينيين، مما يشكل حلقة من الدلالات على أن الحقل السياسي الفلسطيني يشهد حالة ضعف للقوى الديمقراطية الحقيقية لا يمكن إغفالها.

لا يمكننا اليوم أن نتجاهل وبكل بساطة ما وقع وترتب على انتخابات عام ٢٠٠٦، وان تعود عملية البناء الديمقراطي إلى مرحلة الصفر، ويتم البدء بالتسجيل لانتخابات المجلس الوطني وكأن شيئاً لم يكن. فهذا لا يمكن وصفه إلا بعملية تشبه غرس الرأس في الرمال، وإعادة إنتاج دائرة العدمية التي تعاني منها مختلف أطراف المعارضة الفلسطينية منذ أجيال.

في الحقيقة إن فترة ولاية المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس التشريعي الفلسطيني، كما رئاسة السلطة الفلسطينية قد انقضت، ومن الصحيح أيضا أن وقت الانتخابات قد حان منذ زمن، والحاجة لها ملحة. لكن ما العمل في حال تم عقد الانتخابات، وخرجت هذه الانتخابات بنتائج مماثلة لتلك في العام ٢٠٠٦، هل هناك إجابة أو برنامج لدى كافة القوى الديمقراطية الفلسطينية؟

أما المحور الخامس فهو يدور حول إشكالية المطالب المعاصرة للتحول الديمقراطي، والكيفية التي تقوم كافة القوى الديمقراطية بتقديم تعريفها للمفردات الخاصة بها. وبما أن حملة تسجيل الناخبين تسعى بالنهاية للوصول إلى تحقيق الخيار الديمقراطي فيما يتعلق بالانتخابات التمثيلية للمجلس الوطني الفلسطيني، وبصرف النظر عن كون مثل هذا المسعى غير واقعي نظرا لطبيعة موازين القوى والعلاقات المعاصرة، يمسي السؤال الذي يفرض حضوره: لماذا يتم تفسير وتأويل الديمقراطية ضمن هذا السياق؟ تجاوزاً للعملية الانتخابية، ألا تعني الديمقراطية المطالبة بالتوزيع العادل للموارد والثروات؟ وألا تعني كذلك؛ المساواة في الفرص الاجتماعية والحقوق الشرعية أمام القانون؟ أم هل هذه القضايا تتمتع بالاحترام ومصونة على خشبة المسرح السياسي الفلسطيني؟ ولماذا بدأ القائمون على الحملة بطلب التسجيل وإجراء الانتخابات، بدلاً من المطالبة بوضع حد لاحتكار الشركات لقطاع الخدمات العامة؟ ووضع حد للتداخل والامتزاج ما بين القطاعين الخاص والعام في السيطرة على ما يعرف ب»التنمية» أو «المسيرة التنموية في الأرض المحتلة؟ أو وضع حد للسياسات الاقتصادية النيو-ليبرالية، التي تجري عملية تفعيل وتنفيذ لها في مختلف مناطق وقطاعات الأرض المحتلة؟

من المهم الاعتراف بان هذه الإشكاليات لا يجب النظر إليها ضمن الحالة الفلسطينية بشكل يميزها عن حالات أخرى في العالم، فهي أشبه بحالة مشتركة حتى مع أعمق الديمقراطيات رسوخاً في العالم، حيثما تعني الديمقراطية، شكلا من الديمقراطية البرجوازية، بما فيها من انتخابات دورية وفصل بين السلطات والنظام القانوني..الخ. بينما يغيب عنها قضايا من نوع الحراك الاجتماعي والتوزيع العادل، أو الأكثر عدلاً للموارد والثروات. ومما يقع في حيز الحسبان، هو ان النيو-ليبرالية كمشروع اقتصادي سياسي اجتماعي، إنما تتمتع بقوة هائلة غير مرئية ومغتربة. وليس من المستغرب انكفاء قطاعات واسعة من القوى السياسية للتمركز حول تسييس الانتماءات الدينية والعرقية، كطريقة واحدة ووحيدة للبقاء على قيد الحياة في ظل حالة التشظي والتشيؤ والاغتراب في المجتمعات المعاصرة.

إن القضية الفلسطينية تتمتع بحجم من التعقيد والتحديات اللانهائية، ولا يسهل على أي فاعل سياسي التعاطي معها بفعالية وكفاءة. وبالتالي فان ما سبق من عرض لتساؤلات وإشكاليات قائمة، لا يهدف لخلق جدل بمعنى وقصد الجدل، بقدر ما يقصد به نقل العربة من أمام الحصان، عن طريق حوار وتحليل جماعي جدلي ديمقراطي، يسعى للوصول إلى القيام بالعمل الحقيقي اللازم ديمقراطياً، دون التوقف لدى ممارسة جزئية للديمقراطية. والعمل الديمقراطي الجذري والحقيقي يستوجب الفوز في معركة الأفكار، والانتصار للفكر الديمقراطي، من ثم الانتقال لترجمة الفكر الديمقراطي وما يندرج في إطاره إلى ممارسات سياسية ومؤسساتية، وعملية تعبئة للموارد، وإجادة الشراكة والعمل مع كافة الشراكات الديمقراطية المتاحة والممكنة.

ولا مفر مجددا من التأكيد على أن الوصول إلى النتائج المرجوة، يتم فقط من خلال العمل والمطالب الموحدة، جنباً إلى جنب مع ممارسة التنظيم الديمقراطي في عالم الأفكار، وفي الإطار الملموس على مسرح الواقع. وكما أشار المثقف الافرو-امريكي، والمستعبد السابق فريدريك دوغلاس «اذا لم يكن هناك نضال، فلا يوجد تقدم، وهؤلاء الذين يعملون من اجل الحرية، بينما يستنكرون التحريض، هم تماماً مثل الرجال الذين يبتغون جني المحاصيل دون حرث الأرض، ويريدون المطر دون برق أو رعد».

وختاماً، دون الجمع ما بين الديمقراطية الرسمية والجانب العملي في مسرح الحياة، بحيث يضم هذا الجمع قضايا من نوع: فرص العمل، والحراك الاجتماعي، وتوزيع الثروات، والموارد، والخدمات والحماية الاجتماعية، فان مجمل الجدل يغدو نظرياً وعملياً مفرغاً من محتواه الحقيقي. فمن واجب المؤمنين بالديمقراطية العمل على الجميع بين هذه المفردات وتحقيق الانسجام، لكي لا يسهموا في مشروع إحباط الحركة الفلسطينية والشعب الفلسطيني بمجمله.

*توفيق حداد: ناشط وصحفي فلسطيني، مرشح لنيل درجة الدكتوراة في الاقتصاد السياسي من جامعة لندن/ مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية SOAS.

انظر:www.PalestiniansRegister.org

اثر الانقسام الفلسطيني على وحدانية التمثيل عالمياً

بقلم: د. كرمة نابلسي*

تظاهرة منددة بالإنقسام ومطالبة بالإصلاح والمصالحة، غزة (تصوير: اسماعيل محمد، ١١ آذار ٢٠١١)

جاءت ظاهرة تقسيم الشعب الفلسطيني متناغمةً مع سرقة وتقسيم أرضه، وهناك اليوم إجماع على أن التغلب عليها أولوية أساسية لدفع نضالنا إلى الأمام. إن الوحدة الوطنية هي الهدف الجامع، الذي لا يمكن في غيابه تحقيق تحرير الأرض أو العودة إليها. كيف يمكن إذن التغلب على نظام السيطرة والتبعية والقمع الاستعماري، المترافق مع الانقسامات الداخلية والتفتيت الجغرافي الذي أبقى الفلسطينيين حتى الآن منقسمين وغير قادرين على توحيد الصفوف؟

الوضع الفلسطيني يبدو أعقد ألف مرة من أوضاع الدول العربية الشقيقة، ومن حالات الاحتلال والأبارتهايد والاستعمار الأخرى. بيد أن المخرج الوحيد من هذه الأزمة يكمن في مطلب واحد يوحد كل الفلسطينيين: السعي للوحدة الوطنية. قد تبقى الأحزاب الأساسية غير متصالحة، إلا أن هذا لا ينطبق على الشعب. إن انقسام الشعب ليس سياسي المضمون بل جغرافي، فالغالبية تسكن في مواطن اللجوء والشتات والبقية الموجودة في فلسطين مفصولة قسراً ضمن ثلاثة مواقع مختلفة. و بالتالي، فإن المطلب الملح هو الدعوة إلى التمثيل الديموقراطي: كل صوت فلسطيني يحسب، وكل الأصوات متساوية. إن إنهاء أزمة الانقسام القائمة، يتطلب إذن عقد انتخابات مباشرة للمجلس الوطني الفلسطيني. فالمجلس هو البرلمان التشريعي الأعلى وهو الجسد المؤسساتي الذي يعطي الشرعية والتفويض لمنظمة التحرير الفلسطينية المعترف بها دولياً باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

لقد وقعت م.ت.ف. على اتفاقات أوسلو، التي خلقت السلطة الفلسطينية - والتي كان من المفترض أن يكون وجودها مؤقتاً- في العام ١٩٩٤ والمجلس التشريعي الفلسطيني في سنة ١٩٩٦. كان من المفترض أن تقوم السلطة بتأسيس بنيان الدولة الفلسطينية المستقلة خلال خمس سنوات، والآن بعد مرور ١٦ عاماً لم تستطع الحصول على أي من الحريات الأساسية التي ما زال الشعب الفلسطيني بأمس الحاجة إليها. وعلى العكس من ذلك، ظهر فصل مؤسساتي بين الضفة الغربية وغزة وبين الفلسطينيين في داخل الوطن المحتل ككل والأغلبية اللاجئة في الشتات التي حرمت من الإدلاء بصوتها على أثر تأسيس السلطة.

في يوم من الأيام، كان المجلس الوطني الفلسطيني القلب النابض للحركة الوطنية الفلسطينية، مُمَثِلاً لشرعية حركة تحرر وطني شاملة على أساس عضويته من الفصائل المقاومة والاتحادات والمستقلين. إلا أن حال المجلس تغير اليوم، فالانتخابات غائبة، و المقاعد موزعة على أساس الكوتا الفصائلية، ولقد توفي عدد كبير من الأعضاء لكبر سنهم، ولا توجد حتى الآن لائحة عضوية نهائية مجمعٌ عليها، والأعضاء المُنتَخَبون الوحيدون هم ممثلو الضفة الغربية وغزة الذين يحصلون على مقاعدهم في المجلس الوطني بحكم عضويتهم في المجلس التشريعي. لا أحد يعرف كيف يعمل المجلس الوطني اليوم، بل و يدرك الجميع بأنه لا يمكن أن يعمل في ظل هذا الحال.

هذا البيت المتآكل المُفَرّغ من محتواه كان يحوي يوماً النضال الفلسطيني من أجل الحرية، مليئاً بالديناميكية والنقاش والحوار. ولا سبيل إلى تجديده واستعادته كمؤسسة تمثيلية التي يطالب بها الشعب، إلا عبر القوة التعبوية الكامنة في الانتخابات المباشرة التي يقوم من خلالها كل الفلسطينيين بالتأكيد على حقهم في المشاركة بعملية رسم الإستراتيجيات والبرامج الوطنية.

إن الدعوة إلى انتخابات مباشرة للمجلس الوطني الفلسطيني هي المطلب الوحيد الذي يجتمع حوله كل الفلسطينيين، لأنه يرقى فوق الفصيل والايديولوجيا والتوجه السياسي. انه المطلب الثوري الوحيد الذي نستطيع باجتماعنا حوله تحطيم أسوار السجن السياسي الذي نعيش فيه اليوم، لأنه مبني على المبدأ السيادي الذي ينص على أن كل الفلسطينيين في الوطن أو المنفى لهم نفس الحقوق الإنسانية، وهم متساوون في حقهم بتقرير سياسات وأسس ومؤسسات واستراتيجيات الشعب الفلسطيني. إن التجمع حول هذا المبدأ يمكننا من إخراج عملية اتخاذ القرارات من أيدي القلـة وإعادتها إلى أيدي الشعب بكل أطيافه، إسلاميين أو علمانيين، الذين يؤمنون بحل الدولة أو الدولتين، محافظين أو راديكاليين. إننا بحاجة لكل القطاعات في هذه اللحظة، والشعب وحده هو القادر على القيادة.

ولا شك بأن أي سياسة أخرى ستبوء بالفشل: لا يمكن تحقيق التمثيل الديمقراطي والوحدة من خلال انتخابات رئاسية جديدة للسلطة الفلسطينية، ولا يمكن الوصول إليهما عن طريق انتخابات للمجلس التشريعي تعقد في غزة والضفة فقط وتستثني صوت الأغلبية الموجودة في المنافي والشتات. لن يأتي التمثيل من خلال استقالة القيادة أو نقل صلاحياتها إلى جبهة إنقاذ وطني أو حكومة انتقالية. حتى المصالحة المنشودة بين فتح وحماس ووصولهما إلى اتفاق حول إعادة تفعيل منظمة التحرير على أساس تقاسم مقاعد المجلس الوطني بين الحركتين لن يؤدي إلى التمثيل الديمقراطي، لأننا بحاجة إلى وحدة الشعب ولأن الأحزاب يجب أن تخضع لقانون الشعب وبرلمانه وعليها أن تخدمه بدل أن تحكمه و تتعالى عليه.

إن الوضع الحالي يبقي السلطة بعيدة عن أيدي الشعب الفلسطيني ويكرس نهج تهميش الملايين من الفلسطينيين الذين لم يمارسوا قط حق التصويت، وعاشوا حياة مليئة بالنضال في سجـون الأنظمة العربية ومخيمات اللاجئين. أصوات هؤلاء لها أهمية وكرامة مساوية لكل صوت فلسطيني آخر والتحدي الماثل أمام شعبنا اليوم هو التمسك بالمطلب الأساسي في وجه كل الضغوطات التي ستمارس من قبل الذين بودهم الإبقاء على النظام القديم، أو الذين يريدون أن يصبحوا قادة نظام جديد. الإجماع الوطني هو أن تكون كل أصواتنا متساوية؛ أن لا يملك أي فلسطيني حقوقاً سياسية أكثر من غيره من أبناء شعبه.

*كرمة نابلسي: ناشطة فلسطينية مقيمة في المملكة المتحدة، بروفيسور في جامعة اوكسفورد.

مرجعية الشعب الفلسطيني

بقلم: د. سلمان أبو ستة*

المجلس لوطني الفلسطيني، دورة الجزائر ١٩٨٨ (أرشيف المنظمة)

نحن اليوم ١١ مليون فلسطيني، ثلثاهم من اللاجئين، وإذا أضفنا إليهم النازحين بعد ١٩٦٧، فإن ثلاثة أرباع الفلسطينيين يعيشون خارج ديارهم ومواطنهم الأصلية. ٣٠٪ من شعبنا في المناطق المحتلة (١٢٪ في غزة، ١٨٪ في الضفة)، وهؤلاء فقط تمتعوا بانتخابات نزيهة شهد لها العالم بذلك. أما الـ ٧٠٪ فليس لهم صوت في تقرير مصيرهم، بينما يتحدث باسمهم ويقرر عنهم أناس لم يكسبوا ثقتهم ولم ينتخبوهم.

وحدة شعبنا – وهى المقياس الأهم لبقائنا – تأكدت عام ١٩٦٤ عندما أُنشئت منظمة التحرير الفلسطينية بناء على قرار، واختيار مجلسها الوطني، واعترف العرب بوجودها وشرعيتها. والمجلس الوطني هو الذي يعبر عن هذا الشعب ويمثله ولا أحد غيره.

وبعد عشرة أعوام، أعترف المجتمع الدولي بالشعب الفلسطيني من خلال منظمة التحرير عام ١٩٧٤، وأكد في قرار الأمم المتحدة رقم ٣٢٣٦ أن الحقوق الفلسطينية وأولها حق العودة وحق تقرير المصير، هى حقوق غير قابلة للتصرف، واعترفت الأمم المتحدة بفلسطين كعضو مراقب واعتمدت ١١٠ دولة سفارات فلسطين لديها. كان إنجازاً رائعاً ليس له مثيل. وهذا كله معرض للضياع اليوم.

المجلس الوطني الذي عقد في الجزائر عام ١٩٨٨، بعد عام من الانتفاضة الأولى، هو آخر مجلس وطني له مصداقية عالية، عقد حيث يحضر الجميع، وحيث يمثل فلسطين كل من عليه إجماع. وصوّت المجلس على إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة مع الاحتفاظ بحق العودة كحق غير قابل للتصرف، وذلك كحل مرحلي كما قيل، لتحرير كامل. وهذا التحرير الكامل هو الهدف الأصلي للحركة الوطنية الفلسطينية منذ نشأتها بعد الحرب العالمية الأولى.

الا أن غياب رأي وقرار ٧٠٪ من الشعب الفلسطيني خارج المناطق المحتلة، بل أيضاً غياب معظم الـ ١٢٪ من الشعب الفلسطيني في غزة ومعظم الـ ١٨٪ في الضفة، هو الكارثة المحققة على مصير الشعب الفلسطيني وعلى قدرته على المحافظة على حقوقه الثابتة.

كيف يمكننا أن نقبل ذلك؟ أي كرامة، وأي وطنية، وأي خُلُق لإنسان شريف يقبل هذا ويسكت؟

لقد طالبنا بإعادة اللحمة إلى الشعب الفلسطيني، وتوحيد صفوفه عن طريق مجلس وطني جديد منتخب لكافة فئات الشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده. لكن جميع المحاولات لإعادة وحدة الشعب الفلسطيني عن طريق مجلسه الوطني المنتخب الجديد قوبلت بالوعود والتسويف دون سبب معقول ودون اعتبار لإرادة الشعب، ودون اعتبار لاتفاق القاهرة الذي وافقت عليه الفصائل في آذار ٢٠٠٥. ولا يخفى عليكم أن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية تصر على بقاء منظمة التحرير الحالية، أملاً في أن توقع على إلغاء فلسطين وحقوقها. ولنفس السبب فإنها ترفض قيام منظمة تحرير جديدة تمثل ١١ مليون؛ لأنهم بالقطع لن يوافقوا على إلغاء الحقوق الفلسطينية وعلى إلغاء الميثاق الوطني لعام ١٩٦٩. ولذلك فإننا نجدد المطالبة بعقد انتخابات لمجلس وطني، يكون خلفاً للمجلس الوطني المعقود في الجزائر عام ١٩٨٨، من أول مهمات المجلس، ولجنته التنفيذية أي حكومة فلسطين في المنفى، أن تعيد الاحترام إلى القضية الفلسطينية، بل أن تزيد التعاطف العالمى مع فلسطين، الذى زاد شعبياً رغم كل الظروف، وتضاءل في الأوساط الرسمية الغربية.

على هذا المجلس، أي برلمان فلسطين، أن يعيد الاتصال مع برلمانات العالم ليشرح قضيته بشكل عصرى. وعليه بواسطة اللجنة التنفيذية تفعيل ١١٠ سفارات فلسطينية. ألا يخجلنا أن يبقى الحصار مفروضاً على أهلنا في غزة، وهو جريمة حرب حسب قانون محكمة الجرائم الدولية؟ تقول المادة ٨ فقرة ٦ من ميثاق روما للجرائم الدولية: "يعتبر التجويع أو إعاقة وصول مواد الإغاثة جريمة من جرائم الحرب".

إن ما يحدث في غزة هو جريمة إبادة. تقول المادة ٦ فقرة ج من ميثاق روما، إن من تعريفات الإبادة: "أن تُفرَض على مجموعة من الناس بعمل متعمد ظروف معيشية تؤدى إلى تدمير أوضاعه الطبيعية كلياً أو جزئياً".

إن على مجلسنا الجديد أن يطوف العالم ليدلل على هذه الجرائم. إن على مجلسنا الجديد أن يستفيد أيضاً من أكبر نصر قانوني حصلنا عليه في نضالنا الطويل، ألا وهو القرار الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر في ٢٠٠٤/٧/٩. إن هذا القرار هو أهم وثيقة قانونية منذ وعد بلفور، فقد أكد كل حقوقنا الوطنية كحقوق غير قابلة للتصرف، وأكد كل قرارات الأمم المتحدة السابقة، واعتبر الاحتلال غير مشروع، وعليه قرر أنه تجب إزالة جدار الفصل العنصري وتعويض المتضررين منه.

ثم إن لدينا أكبر قضية للجرائم في تاريخ النكبة: ألا وهى جرائم الحرب. إن على مجلسنا الجديد أن يسخر كل طاقاته القانونية والبرلمانية لتوثيق جرائم الحرب الإسرائيلية ومطاردة مجرميها في أنحاء العالم، كما طاردوا "أيخمان" وغيره. إن على مجلسنا الجديد أن يجعل من أهم دائرة في المنظمة بركاناً من النشاط والحيوية والكفاءة، ألا وهى دائرة اللاجئين. هذه الدائرة هى سبب وجود المنظمة. إنها منظمة اللاجئين، والتي تمثل ثلثي الشعب الفلسطيني أو ثلاثة أرباعه. القضية التى تحملها أكبر واهم قضية، وحق العودة الذي تدافع عنه هو أم الحقوق الفلسطينية.

يجب إلا ننسى أن ٦٪ - ٨٪ من الفلسطينيين فقط اليوم ولدوا في فلسطين قبل ١٩٤٨. إن تربية النشئ واجب مقدس على المجلس الجديد ومنظمته، وهو ضروري جداً، وممكن جداً.

يجب أن نتذكر أيضاً أننا شعب يعيش في الشتات. ولكننا من حسن الحظ شعب متماسك قوى الأواصر العائلية. صحيح أننا نعيش في أكثر من ٦٠ دولة ونحمل أكثر من ٣٠ جنسية. يجب إعادة تركيب المجتمع الفلسطيني في الشتات كما كان قبل النكبة وكما كان في السبعينات من القرن الماضي. يجب إحياء نقابات واتحادات العمال والمهنيين والكتاب والفنيين والطلبة والمرأة وغيرها.

ومن الواجبات أيضاً هيكلة المنظمة نفسها عن طريق عزل السلطات وتخفيض الصلاحيات الرئاسية إلى الحد العملي، وتأكيد استقلال القضاء، ووجود ديوان مساءلة وتفتيش، ومؤسسات لرقابة تطبيق حقوق الإنسان. ومن الواجبات أيضاً إلغاء أتفاق أوسلو' فهو ليس مبنياً على القانون الدولي، ولا يشير في أي فقرة منه إلى القانون الدولي، ولا إلى قرارات الأمم المتحدة، ولا إلى الحقوق الفلسطينية. وهو اتفاق باطل حسب القانون الدولي السائد؛ إذ أن اتفاقية جنيف الرابعة تقضى صراحة ببطلان أي اتفاق بين الدول المحتلة والشعب الواقع تحت الاحتلال، إذا أضر هذه الاتفاق بحقوق الشعب المحتل، فهو عقد إذعان.

ولا أعتقد أن هذا الاتفاق الخطير قد حظي بموافقة الشعب الفلسطيني على أساس ديمواقراطي سليم. والسلطة الفلسطينية التي نشأت عنه ليست لها شرعية دولية ولا أساس لها في القانون الدولي. ومن الواجب حسم الصراع الداخلي داخل المجلس وليس في أروقة العواصم العربية. ومن الواجب على المجلس الجديد أن يؤلف محكمة وطنية ذات خلفية قانونية معتمدة، تحاكم كل المسؤولين منذ ١٩٩٣ ممن تسببوا في إلحاق الضرر بالحركة الوطنية ونشطائها، او بإهدار ممتلكات ومال الشعب، أو تورطوا في الفساد وانتهاك حقوق الإنسان.

برأيي، الانتخابات هي نقطة البداية، والتي تكون بالتفعيل الفوري للجنة التحضيرية المتفق عليها في القاهرة عام ٢٠٠٥، بشرط حضور ممثلين مستقلين عن كافة الجاليات الفلسطينية خارج الوطن. وفي كل هذا يجب ألا نغفل عن أهلنا في ١٩٤٨. لنتذكر دائما:

إن الشعوب لا تقهر ولا تموت. الجيوش هي التي تقهر. والقادة هم الذين يموتون. ولا شك أن هذا الشعب سينتصر وسيستعيد حقوقه. وما ضاع حق وراءه مطالب.

*الدكتور سلمان ابو ستة: المنسق العام لمؤتمر حق العودة، ومؤسس ورئيس هيئة أرض فلسطين، لندن.

في ذكرى يوم الأرض: مركز بديل في قطاع غزة ينفذ نشاطا تخلله زراعة أشجار في المناطق التي تعرضت للاجتياحات الإسرائيلية

تحت شعار "أوقفوا الصندوق القومي اليهودي... ازيلو القناع الأخضر عن نظام الابارتهايد الإسرائيلي"، نفذ بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين مركز نشاطاً في الذكرى ٣٦ ليوم الارض تخلله زراعة أشجار في المناطق المهمشة في قطاع غزة والتي تعرضت لاجتياحات متكررة من الجيش الاسرائيلي، وقد نفذ النشاط بالتعاون مع عدد من مؤسسات المجتمع المدني في قطاع غزة.

وقد شارك في النشاط حشد من الشخصيات الاعتبارية والنساء والأطفال والشباب من مختلف مناطق قطاع غزة الذين توافدوا الى المناطق الحدودية التي تعرضت للتجريف وتقطيع الاشجار المثمرة وهدم المنازل ابان الحرب على غزة في العام ٢٠٠٨، وقاموا بزراعة اشجار الزيتون تعبيراً عن التمسك بالأرض والحفاظ عليها من الآلة العسكرية الإسرائيلية.

وخلال الفعالية، رفع المشاركون عدد من الشعارات ركزت على تمسك الفلسطيني بأرضه وتعزز من دور الهوية الوطنية

(تصوير: مركز بديل، ٣٠ أذار ٢٠١٢)

في الحفاظ على الارض التي تشكل جوهر الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي. كما تخلل الفعالية اطلاق بالونات مرسوم عليها العلم الفلسطيني وأسماء الشهداء الذي سقطوا في يوم الأرض، وقام الأطفال المشاركين في النشاط بعمل طائرات ورقية مكتوب عليها أسماء قراهم المهجرة في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨، واطلقوها على شاطئ البحر تعبيراً عن تمسكهم بالأرض التي هجر آبائهم وأجدادهم منها في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨.

يذكر ان هذا النشاط تم تنفيذه بالتعاون مع عدد من مؤسسات المجتمع المدني في قطاع غزة وهي: مركز البرامج النسائية - بمخيم الشاطىء، جعية انقاذ المستقبل الشبابي، جمعية المنتدى الفلسطيني للتنمية المجتمعية، جمعية البرامج النسائية - مخيم النصيرات، مركز المغازي الثقافي - مخيم المغازي، اللجنة الشعبية للاجئين - مخيم النصيرات، اللجنة الشعبية للاجئين - مخيم دير البلح، الجمعية الفلسطينية للمواطنة والتنمية المجتمعية، جمعية شهداء ليلة القدر.

منظمة التحرير الفلسطينية: إعادة البناء والدمقرطة

بقلم: نعيم الأشهب*

هل نتجنّى على الحقيقة اذا قلنا أن استمرار الوضع الحالي، لا يبشر بتحقيق هذا الطموح في وقت قريب؟ اذ كيف يمكن الحديث عن إعادة بناء المنظمة ودمقرطتها في ظل الانقسام الحاصل؟ وإذا كنا هنا لسنا بصدد تحديد من المسؤول عن هذا الانقسام وعن استمراره؛ لكن لا يمكننا أن نتجاهل بأن هناك قوى في كلا طرفي الانقسام تستفيد من استمراره، وان بنسب متفاوتة. أما المستفيد الأول من وقوع الانقسام واستمراره فهو نظام الاحتلال الإسرائيلي دون أدنى شك.

فالرئيس الإسرائيلي شمعون بيرس يعتبر أن أهم انجازات إسرائيل تكمن في تحقيق قيام الدولة في العام ١٩٤٨، وحرب حزيران ١٩٦٧والانقسام الفلسطيني؛ بينما رئيس الوزراء الإسرائيلي، نتنياهو، لا يكف عن إطلاق التهديدات كلما جرى الحديث عن إمكانية المصالحة الفلسطينية وتحقيق الوحدة. فإذا كانت كل من حماس وفتح تتحمّل مسؤولية استمرار هذا الانقسام والضرر الجسيم الناجم عنه، فان التنظيمات الفلسطينية الأخرى، وخاصة اليسارية منها، غير معفية من هذه المسؤولية،هذا بالنظر لتقاعسها وعجزها عن تعبئة وتنظيم الشارع الفلسطيني، المعارض بغالبيته الساحقة لهذا الانقسام واستمراره.

بمعنى آخر، هذا الانقسام لا يمثّل فقط العقبة الأساسية في وجه إعادة بناء منظمة التحرير، بل وينفي سلفا إمكانية دمقرطتها. فالانقسام، في آخر تحليل، هو عملية نفي للآخر، وإنكار للاختلاف، في الرأي والاجتهاد، في اطار الوحدة الوطنية، والتي هي ركن أولي للديموقراطية. ومن يوم لآخر، وأمام سراب الوحدة، الذي يقترب ويبتعد في حلقة شيطانية لا يبدو لها من نهاية في الأفق؛ تزداد القناعة بأن تحقيق هذه المهام المصيرية في حياة الحركة الوطنية الفلسطينية منوط بانتفاضة جماهيرية عارمة، قادرة على كسر إرادة المعرقلين لاستعادة الوحدة والمنتفعين من الانقسام واستمراره، سواء من داخل الساحة الفلسطينية أو من خارجها. ومن الأهمية بمكان، أن لا يقتصر مثل هذا الحراك الشعبي الفلسطيني على سكان الأرض المحتلة فقط، بل وبالمشاركة الفاعلة من فلسطينيي الشتات .

لكن محنة منظمة التحرير أقدم من الانقسام، آخذين في الحسبان أن حماس لم تكن يوما جزءا منها. ومن المفارقة أن أقسى الضربات لمكانة ونفوذ منظمة التحرير اقترنت بالتوقيع باسمها على اتفاق أوسلو. فمنذ تلك اللحظة توهمت القيادة الفلسطينية أن الدولة الفلسطينية المستقلة قد أصبحت مضمونة وفي "الجيب"؛ وبالتالي، فان منظمة التحرير التي نشأت، تاريخيا، لقيادة نضال الشعب الفلسطيني لتحقيق هذا الهدف، أي تحقيق تصفية الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة، لم يعد لبقائها من ضرورة! وهنا تحوّل الاهتمام، كل الاهتمام نحو السلطة الوليدة.

وساد الوهم بأن التركيز على هذه السلطة وتحويل كل الصلاحيات لها سيحوّلها الى دولة بحكم الأمر الواقع، ويرغم الاحتلال الإسرائيلي على

كاريكاتير ناجي العلي

التسليم بذلك؛ مع تجاهل كامل لحقائق التاريخ بأن الأمر الواقع يفرضه الطرف القوي على الضعيف وليس العكس .

أما هذه السلطة التي جرى اعتبارها المكسب الوطني الأساسي، وجرى تضخيمها وتوسيعها، بحيث تجاوز عدد منتسبيها على المئة والسبعين ألفا، فقد تحوّلت عمليا إلى انشوطة بيد الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، المتواطئة مع الاحتلال الإسرائيلي، والممول الرئيسي - في الوقت ذاته - لميزانية هذه السلطة، تضغط بها على عنق الجانب الفلسطيني كلما حاول هذا الأخير التحرك خارج الخطوط التي تقررها هذه الدول، بينما الإدارة المدنية الإسرائيلية التي أعيد تشكيلها وتعزيزها، تقضم، في كل يوم، ما تبقى من الصلاحيات المحدودة للسلطة الفلسطينية بموجب اتفاقات أوسلو.

وبينما تتسارع عملية الاستيلاء بمختلف الوسائل على الأرض، وتتفاقم عملية الاستيطان وتغيير معالم القدس العربية صوب استكمال تهويدها، ويتحدث المسؤولون الإسرائيليون، دون حرج، عن الضفة الغربية باعتبارها أرضا إسرائيلية؛ نحن منهمكون في صياغة رسالة لنتنياهو، تشرح له مطالبنا الوطنية. والسؤال المباشر الذي يثيره هذا النهج الغريب، ألم تكفِ العشرون عاما الماضية التي أهدرناها، في المفاوضات العبثية، بإشراف واشنطن المتحيّزة على رؤوس الأشهاد لصالح الطرف الإسرائيلي، لعرض مطالبنا العادلة أمام الطرف الآخر؟! أليست هذه وسواها، بما في ذلك الاتصالات والمفاوضات الأخيرة هي بمثابة منحة إضافية كريمة نقدمها للاحتلال لاستكمال مهمته في تغيير معالم الأرض المحتلة، وسدّ الطريق نهائيا أمام إمكانات قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع وعاصمتها القدس العربية؟

والمفارقة المثيرة أن يسيطر الجمود والعدمية على الساحة الفلسطينية، قيادة وتنظيمات، بينما المحيط من حولنا يغلي بالأحداث، والمناخ العالمي يشهد متغيرات هي، بشكل عام، لصالحنا؛ وقد تأكد هذا عبر تجربتنا الخاصة.

فقد تكشف للجميع، لدى توجهنا إلى للأمم المتحدة، حجم المخزون الهائل من الدعم والتأييد لقضيتنا الوطنية، وحصلنا علاوة على ذلك على عضوية إحدى مؤسسات الأمم المتحدة الهامة، وهي منظمة اليونيسكو، رغم المقاومة الإسرائيلية - الأميركية الضارية لذلك.

ولكن بدل أن يشكل هذا النصر قوة دفع حازمة لخطوات لاحقة ومتصاعدة في هذا الاتجاه، فقد أعقبه الانكفاء، تحت تهديد العقاب المالي من الولايات المتحدة وإسرائيل، وتواطؤ دول الخليج، مع العلم بأن تجربتنا الملموسة تؤكد القدرة على شلّ هذا السلاح أيضا. فبالأمس القريب، وحتى قبل اندلاع الحراك الشعبي التاريخي في العالم العربي، حين جرى تقديم تقرير غولدستون حول جرائم الجيش الإسرائيلي خلال عدوانه على قطاع غزة، أواخر ٢٠٠٨وبداية ٢٠٠٩أمام مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، مورست نفس الضغوط ومن نفس المصادر على الطرف الفلسطيني، من أجل سحب التقرير المذكور من أمام تلك المنظمة الدولية.

ومعلوم أن القيادة الفلسطينية رضخت، حينها، لتلك الضغوط وسحبت التقرير، ولكن حين اضطرت تلك القيادة، تحت الضغط الشعبي الغاضب الى وضعه من جديد أمام مجلس حقوق الإنسان، وتحققت الإدانة الدولية لتلك الجرائم الإسرائيلية، فان تلك التهديدات الأميركية والإسرائيلية بالعقاب المالي تبخرت؛ تحسبا من أن خطوة كهذه قد تفجر الوضع في المنطقة المضطربة والقابلة للانفجار، الأمر الذي لم يكن خافيا عن رصد الدوائر الأميركية والإسرائيلية علاوة على قناعة هذه الدوائر بأن وجود واستمرار السلطة يخدم أهدافها أيضا، ولا سيما في ميدان التنسيق الأمني.

في ضوء كل ذلك، يبدو أن تفعيل الساحة الفلسطينية الى المستوى المطلوب، لم يعد يكفيه إصلاحات سطحية وتجميلية، بخاصة وأن الترهل والعجز ليسا قاصرين على القيادة الرسمية والسلطة، وإنما يطالا وبنفس المستوى، التنظيمات السياسية دونما استثناء، يمينا ويسارا، كما لا يعتقد أن تغييرا كهذا، في شموليته وجذريته، يشكل مهمة مقصورة على سكان الأرض الفلسطينية المحتلة، بل مهمة وطنية شاملة للفلسطينيين في الداخل والشتات، حينها، ستتهيأ الظروف لإعادة بناء ودمقرطة منظمة التحرير، كما يجب وكما يطمح الشعب الفلسطيني.

* نعيم الأشهب: سياسي ومناضل منذ الأربعينيات عضو مكتب سياسي سابق في حزب الشعب، صدر له عدد من المؤلفات منها دروب الألم دروب الأمل.

في الذكرى ٣٦ ليوم الأرض، مركز بديل ينظم مسيرة وزراعة أشجار زيتون في الأراضي المهددة بالمصادرة

أحياءً لذكرى يوم الأرض وتعبيرا عن التمسك بالأرض والدفاع عن الكرامة الإنسانية، قام بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، يوم الجمعة الموافق ٣٠ اذار ٢٠١٢ وبالشراكة مع عدد من مؤسسات المجتمع المدني في محافظة بيت لحم، بتنظيم مسيرة جماهيرية تخللها زراعة أشجار زيتون في الأراضي المهددة بالمصادرة في منطقتي دير كريمزان والولجة المحاذية للقدس.

وقد انطلقت المسيرة التي شارك فيها حشد من الاطفال والنساء والشباب والطلاب من محافظة بيت لحم باتجاه الأراضي المهددة بالمصادرة في منطقة دير كريمزان تحت شعار: أوقفوا الصندوق القومي اليهودي... أزيلوا القناع الأخضر عن نظام الأبارتهايد الإسرائيلي، ورفعت فيها شعارات تطالب بالحفاظ على الأراضي المهددة بالمصادرة والتصدي للهجمة الشرسة التي تتعرض لها تحت ذريعة بناء جدار الفصل العنصري وبناء وتوسيع المستوطنات اليهودية، وطالبت الشعارات بالتمسك بالأرض كونها جوهر الصراع مع إسرائيل. كما هتف المشاركون في المسيرة ضد نظام الفصل العنصري والتجزئة الذي تفرضه اسرائيل على الشعب الفلسطيني، ونددوا بالحملة الشرسة التي يقودها قطعان المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة، وطالبوا بفضح ممارسات الصندوق القومي اليهودي او ما يعرف ب "الكيرن كيمت"، والذي يستخدم كاداة لمصادرة أملاك اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨ تحت ذريعة تشجيرها، وفي الآونة الأخيرة بدأ هذا الصندوق بعمل أنشطة تشجيرية وزراعة أشجار سرو في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، ومنها منطقة الولجة ودير كريمزان في محافظة بيت لحم. وقد تخلل المسيرة ايضاً هتافات تنادي بالوحدة الفلسطينية والحفاظ على ثوابت الشعب الفلسطيني وعلى رأسها حق عودة اللاجئين والمهجرين الى اراضيهم ومنازلهم التي هجروا منها في العام ١٩٤٨.

هذا وبعد انتهاء المسيرة، قام المشاركون والنشطاء بزراعة أشجار زيتون في الأراضي المحاذية لدير كريمزان وقرية الولجة والتي تتعرض بشكل مستمر لمحاولات المصادرة وتقطيع اشجار الزيتون من قبل جيش الاحتلال والمستوطنين بهدف بناء جدار الفصل العنصري في تلك المنطقة. وقد عبر المشاركون في المسيرة عن تضامنهم مع أهالي الأراضي المهددة بالمصادرة في منطقة دير كريمزان وقرية الولجة المحاذية والتي تعد من أجمل المناطق في

(تصوير: مركز بديل، ٣٠ أذار ٢٠١٢)

محافظة بيت لحم والتي تنوي سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضمها إلى ما يسمى ب "مشروع القدس الكبرى". كما أشار المشاركون في المسيرة إلى ان منطقة دير كريمزان قريبة من بعض القرى المهجرة في منطقة القدس، مثل قرى المالحة والولجة والجورة، وان زراعة اشجار الزيتون في منطقة كريمزان يأتي ضمن نضالهم المستمر لتحقيق العودة الى هذه القرى.

ومن الجدير ذكره ان اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء الإسرائيلية قد كشفت مؤخراً عن مخطط جديد يهدف الى مصادرة ١٢٣٥ دونماً من اراضي قرية الولجة لتخصيصها كحدائق وطنية، وهذا المشروع يأتي ضمن مخطط يدعى بحدائق "عيمك رفائيم" ويعد من اكبر المخططات الإسرائيلية فيما يتعلق بموضوع الحدائق والمساحات الخضراء ويلعب الصندوق القومي اليهودي جزءاً كبيراً في تمويله.

يذكر ان هذه الفعالية نظمت بالشراكة مع عدد من مؤسسات المجتمع المدني في محافظة بيت لحم هي، مبادرة الدفاع المشتركة (YMCA)، مركز لاجئ - مخيم عايدة، مركز الفينيق - مخيم الدهيشة، جمعية انجاز للتنمية الشبابية - مخيم الدهيشة، مركز الرواد – مخيم عايدة، وبالتعاون مع عدد من الفعاليات في مدينة بيت جالا.

كيف يمكن إعادة بناء ودمقرطة م.ت.ف في ظل الوضع الحالي؟

بقلم: صلاح صلاح*

الرئيس الفلسطيني محمود عباس وقائد حركة حماس خالد مشعل يتوسطهم سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، أثناء إحدى جولات المصالحة في القاهرة، ٢٠١١ (المصدر: الأيام)

انها ليست المرة الاولى التي تتعرض فيها منظمة التحرير الفلسطينية للخلافات السياسية والصراعات الداخلية. لكن إتفاق أوسلو وما تلاه واستمرار تداعياته حتى الان، ولمدى زمني غير منظور يعد الاخطر من بين جملة التحديات التي واجهتها م ت ف على امتداد عمرها.

بعد إقرار البرنامج المرحلي في المجلس الوطني الفلسطيني، والذي قوبل بمعارضة شديدة بين أوساط واسعة من الشعب الفلسطيني، لما يحمله من مؤشرات التساوق مع مشاريع التسوية غير العادلة، وقع أول إنقسام فلسطيني، عندما قامت أربعة فصائل فلسطينية بتشكيل "جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية –جبهة الرفض". وإستمر ذلك حتى قام السادات بزيارته المستنكرة فلسطينياً وعربياً الى القدس، التي تلاها توقيع الانحراف الاستراتيجي الهائل عام ١٩٧٨ ممثلاً ب "إتفاق كامب ديفيد"، الذي قوبل بردة فعل بعض الدول العربية مثل (الجزائر، اليمن، سوريا، العراق، ليبيا) ومعها م.ت.ف وفصائل جبهة الرفض لتعلن قيام "الجبهة القومية للصمود والتصدي".

في ظل هذه المستجدات؛ جرى حوار بين جميع الفصائل الفلسطينية، وكان قد نتج عنه ما عرف باسم: "وثيقة طرابلس"، التي اعلنت: رفض نهج التسوية وإرتباطه بمؤتمر السلام للشرق الاوسط في جنيف، وتؤكد على أن لا تفاوض مع الاحتلال الصهيوني، وتربط اي هدف مرحلي للثوره الفلسطينية بالشروط والضوابط التي تجعله خطوة على طريق الهدف الاستراتيجي (تحرير كل فلسطين) وليس بديلاً عنه.

أما الانقسام الحاد الثاني حصل بعد خروج المنظمة ومؤسساتها وقياداتها من لبنان عام ٨٢، حين أخذت قيادة حركة فتح نهج التقرب من الغرب وحلفائه، وهو ما فهم على أنه ميل نحو اللحاق بركب التسوية الساداتية. تُرجم ذلك بالمطالبة بعودة مصر الى عضوية الجامعة العربية، والتنسيق مع النظام الاردني، والوصول نتيجة هذه الجولات المكوكية، الى ما سمي "اتفاق عمان"، وتصريح الملك حسين بعد لقائه الرئيس الاميركي ريجان الذي اوضح فيه عن "استعداد عرفات الاعتراف بقراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨"، إضافة الى الانشقاق داخل فتح. كل هذا أدى الى تشكيل "جبهة الانقاذ الوطني الفلسطيني" عام ٨٤. وكان تشكيل هذه الجبهة ناجما عن الاتفاق بين ستة من فصائل العمل الوطني الفلسطيني، على ضرورة، ليس فقط رفض هذا النهج، وإنما التصدي له ووقفه بالتحريض عليه جماهيرياً والعمل على إسقاطه. وقد تم ذلك – أي إسقاطه- في دوره المجلس الوطني ال ١٨ المنعقده في الجزائر.

وبعد جلسة المجلس الوطني المشار اليها في الجزائر، عقد الدكتور جورج حبش مؤتمراً صحفياً، أعلن فيه "أن الاسباب التي دعت الى تشكيل جبهة الانقاذ قد إنتهت "بإلغاء إتفاق عمان، ورفض قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨".

أما الانقسام الثالث والاخطر فهو القائم الان، الذي نحن بصدده، ويستوجب آلية لمعالجته تختلف عن الحالتين السابقتين. والسؤال لماذا؟ فيما سبق:

كان الخلاف والانقسام يحافظ على قوانين الحوار الديمقراطي، لم يصل الى حد الاقتتال والاعتقال المتبادل، ولم يمنع، حق كل طرف أن يطرح وجهة نظره المخالفة، بل النقيضة لوجهة نظر الطرف الاخر،

لم يكن الخلاف على منظمة التحرير الفلسطينية، بل كان لتأكيد الحرص عليها وحمايتها من الانحراف، وللحفاظ على بقائها إطاراً وحدوياً جامعاً، تمثل مختلف قطاعات وفئات الشعب الفلسطيني (داخل الوطن المحتل وخارجه، في أي مكان من بقاع العالم). حتى تكون كذلك يجب الحفاظ على القياده الجماعية والالتزام بقراراتها، وتحديد صلاحيات هيئاتها والتقيد بها، ولجم نزعة التفرد في صنع القرارات، خصوصا ذات البعد الاستراتيجي والعام.

كانت المواقف السياسيةهي الاساس في تفجير الخلافات، ورغم تمحور كل طرف حول وجهة نظره بشأنها، كان يجري الاحتكام فيها الى البرنامج السياسي للمنظمة، وهو "الميثاق الوطني الفلسطيني" وقرارات "الاجماع" الصادرة عن دورات المجلس الوطني المتعاقبة. فكانت مواجهة المحاولات المتكرره للأنحراف عن الخط السياسي للمنظمة والخروج عن برنامجها، تحتكم بالعودة الى الالتزام بميثاق م.ت.ف وإحترام قرارات الاجماع الوطني، وليس بالرؤوية الخاصة لكل طرف.

أستحضر تلك التجارب أعلاه، كي أصل الى:

أن نزعة الهيمنة والتفرد والتسلط، وغياب الديمقراطية وضعف المعارضة وتبعية بعضها، كل هذا يحشر المسار الفلسطيني ضمن خيار واحد هو: "لا بديل للمفاوضات الا المفاوضات". وهذا لا يشمل إجماعاً وطنياً، بل هو عامل أساسي في تكريس الانقسام.

فقدت الحركة الوطنية الفلسطينية إطارها الجامع "منظمة التحرير الفلسطينية"، التي تحولت من مرجعية لكل الشعب الفلسطيني تُحسم الخلافات والتباينات في وجهات النظر من داخلها، الى غطاء لمفاوضات يعترف الجميع بعبثيتها، وثوب بمقاس يناسب المفاوضين وحدهم، ولا يتسع لغير نهج التفاوض. ولهذه الغاية، تم تحجيم م. ت. ف لتلائم مقاس المفاوضين؛ ببرنامجها ومؤسساتها وممثلياتها، وليس من دور للفصائل الأخرى -المنضوية اسما في كنفها- إلا أن تلعب دور شهود زور أو تقف بمنأى عنه، مثل الحال مع فصائل التحالف- دمشق، أو منافسة لها مثل حركتي حماس والجهاد الاسلامي.

تبرأت م.ت.ف من برنامجها السياسي المستند الى "الميثاق الوطني الفلسطيني"؛ وبذلك فُقدت المرجعية السياسية التي تحتكم لها القوى والفصائل الفلسطينية لحسم أي خلاف بينها في الرؤيا والتحليل والموقف. وغيبت الفصائل الفلسطينية جميعها – لسبب أو لآخر – برامجها وأصبحت أسيرة المناخ السياسي السائد بعد اتفاقات أوسلو. ترافقا مع ذلك، لم تعد الفصائل تبشر بما تتضمنه برامجها والدعوة إلى تحقيقها وممارستها؛ بتحرير كامل التراب الوطني من البحر الى النهر، والتصدي للاحتلال بكافة أشكال المقاومة، بما في ذلك الكفاح المسلح. وبالتأكيد خلقت هذه الحالة، بذريعة الواقعية وموازين القوى ومراعاة الرأي العام الدولي. في حين أن الاحتلال الإسرائيلي لا يعطي وزناً لأي ذرائع، ويتمادى ويصعّد في أعماله العدوانية، التي لم تعد خافية ليس فقط على الطفل الفلسطيني، بل ولا على أوساط واسعة من الرأي العام الدولي كذلك. ولا يتردد قادة الكيان الصهيوني في الاعلان جهاراً نهاراً بأنهم أصحاب هذه الا رض، وليسوا غرباء عنها منذ آلاف السنين. في حين أننا أصحاب الأرض الحقيقيين الذين نعيش فوقها وفي بطنها منذ آلاف السنين، نتهيب من إعلان حقنا فيها وملكيتنا الشرعية لها حتى لا نتهم "بالعدمية" و "التحجر" والأفكار "الخشبية". وهذا يدفعني لاستذكار المقولة التي تقول: "عندما تفقد "الحقيقة" أصحابها لن تجد من يدافع عنها".

البديل المطروح للمنظمة وبرنامجها هو ما أفرزته اتفاقات أوسلو أي "سلطة حكم ذاتي" تحت الاحتلال والحصار في غزه والضفة، أقرب لأن تكون شركة توظيف وتقديم خدمات، تعتمد في مصادرها المالية على ما يقدمه لها المانحون الأوروبيون بشكل خاص. أخذت مكان م.ت.ف بالتفاوض والتمثيل السياسي، وأسقطتها كمرجعية سياسية وتنظيمية وقيادية للشعب الفلسطيني. حتى هذه السلطة إنقسمت الى سلطتين: واحدة برأس فتح في الضفة، والأخرى برأس حماس في غزه، شكلتا عنوانين للصراع الفلسطيني، حيث لم تنجح كل المحاولات والاتفاقات للمصالحة بينهما، ولن تنجح، ليس تشاؤماً، انما لأنها لا تهدف الى الوصول لصيغة تحل مشكلة الوحدة الوطنية الفلسطينية بقدر ما تسعى "للصلحة" بين طرفين يتنازعان على مراكز النفوذ ومواقع القرار وتقاسم الغنائم.

واستناداً لما، ذكرناه، فان الحل في ظل الوضع الحالي، في رأيي، يجب أن يتبع الخطوات التالية:

الاولى: أن تلتقى جميع الفصائل الفلسطينية داخل م.ت.ف وخارجها حول طاولة واحدة، وتتخذ خطوة جريئة وشجاعة بفتح حوار موضوعي، هادىء، شامل، مسؤول حول كل مسيرة الرهان على حل سياسي من خلال المفاوضات، عنوانه "إتفاق أوسلو".

الثانية: على ضوء النتائج التي يصل لها التقييم من خلال الحوار الوطني الشامل، يتشارك الجميع في وضع رؤيا جديدة، ومهمات مرحلة جديدة تأخذ بعين الاعتبار معطيات الواقع العربي والدولي والقدرات والإمكانيات الذاتية، مع اخذ جوهر ثوابت البرنامج الوطني الذي انطلقت على أساسه الثورة الفلسطينية وتأسست م.ت.ف بعين الاعتبار والأهمية.

الثالثة: على أرضية هذه الرؤيا الجديدة، المتبلورة في برنامج يمثل الإجماع الوطني، يجري البحث بإعادة تشكيل وبناء منظمة التحرير الفلسطينية من خلال إنتخابات ديمقراطية، على قاعدة التمثيل النسبي، والتخلي كلياً عن اعتماد "الكوتا".

الرابعة: الى أن تتم الخطوات السابقة، من المفيد والضروري "إنعاش" مؤسسات م.ت.ف، وجعل الحياة تدب فيها بالدعوة لاجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني في ظروف تتيح المشاركة لجميع أعضائه، بتنشيط وتفعيل الدوائر في اللجنة التنفيذية واللجان في المجلس الوطني، خاصة، تلك المعنية بمواضيع حساسة ولها أهمية خاصة مثل: القدس، واللاجئين، والأسرى.

*صلاح صلاح: عضو المجلس الوطني الفلسطيني، رئيس لجنة اللاجئين.

منظمة التحرير الفلسطينية: من الفعل إلى التلقي

بقلم: د. روبير عبد الله*

خلال الاجتماع الاستكشافي الثالث الذي عقد بالعاصمة الأردنية عمان، لبحث سبل استئناف مفاوضات السلام المجمدة منذ أيلول ٢٠١٠. (المصدر: الأيام، ١٥ كانون الثاني ٢٠١٢)

لم تحظَ قضية في النصف الثاني من القرن العشرين بمثل ما حظيت به القضية الفلسطينية من اهتمام على امتداد العالم العربي، حتى بات توصيفها بـ"قضية الأمة العربية المركزية"، لازمة يلهج بها الخطباء والمتحاورون. وغالباً ما دار النقاش التالي: "إذا كانت فلسطين قضية الأمة العربية المركزية، فهل تحرير الأمة من الاستبداد والتبعية يؤدي إلى تحرير فلسطين، أم إن تحرير فلسطين يحرر الأمة". انصرم القرن العشرون ولم تتحرر فلسطين، ولا الأمة العربية على حد سواء. ثم انتهى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ليندلع بعده حراك جماهيري عربي، لم يرِد في خلاله ذكر للقضية الفلسطينية إلا لدى السؤال عن موقعها من ذلك الحراك، وذلك على لسان الكُتّاب والمحللين ليس إلا.

وإذ استمرت منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني قبل حلول "حركة حماس" في موقع المنافس الجدي للفصائل المنضوية تحت لواء المنظمة، في التصدي للعدو الإسرائيلي أولاً، وفي موقع تقاسم النفوذ ثانياً، عبر توزيع السلطة بينهما في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة، وفي مخيمات الشتات ومواقع اللجوء من جهة أخرى. ونظراً لأن مسيرة المفاوضات مع إسرائيل لم تحقق سوى إسقاط "مفهوم العدو" من أدبيات الثورة الفلسطينية، مقابل استمرار هذا الأخير بتوسعه الاستيطاني وبقضم سائر الحقوق الفلسطينية. وإزاء الحراك العربي الذي لم تبدُ أعلام فلسطين خفّاقة في ميادينه، ولا بدت شعارات تحرير القدس ضمن جدول أدبياته، وحتى الاتفاقيات المنفردة المعقودة مع العدو الإسرائيلي لم تظهر موضع شبهة ومحط نقاش، إزاء ذلك كله، جملة أسئلة معروضة على جدول التفكر بمسار الحراك الجماهيري العربي.

أول هذه الأسئلة، بل أهمها، يدور حول موقع القضية الفلسطينية في الحراك العربي، وبالتالي مدى نضج هذا الحراك، وتبلور أهدافه بما يتطابق مع التطلعات التاريخية للأمة، وفي قلبها التطلع لتحرير فلسطين. وإذ اختارت منظمة التحرير الفلسطينية طريق مفاوضات، أسفرت عن تكوين سلطة، لم تفلح سوى في القيام بمهام ضبط الحراك الوطني الفلسطيني للوفاء بشروط الشريك على طاولة التفاوض، فكيف الحال بالحراك العربي، حيث نأت المنظمة بنفسها عن "التدخل في شؤون البلدان العربية الداخلية"، ليقتصر حضورها على بعثاتها التمثيلية، وخصوصاً سفارات السلطة الوطنية الفلسطينية. وبذلك تكون منظمة التحرير قد أبعدت نفسها من ناحية، وكانت من المساهمين، إن لم نقل المساهم الأول، من ناحية أخرى، في سحب القضية الفلسطينية من التداول في أوساط الشباب العربي، حتى إذا ما اندلع الحراك العربي كان الشأن الفلسطيني خارج دائرة الاهتمام.

ثمة سؤالان يفرضان نفسيهما لدى تناول تراجع موقع منظمة التحرير الفلسطينية إزاء الحراك الجماهيري العربي، وإزاء أزمات المنطقة وتعقيداتها.

كيف، ولماذا؟

كيف تبلور تراجع دور منظمة التحرير الفلسطينية في المنطقة؟، وهذا ما يجيب عنه الرصد السريع لمجريات الأحداث الأخيرة في العالم العربي، من تونس إلى مصر فليبيا واليمن والبحرين، وانتهاءً بسوريا.

أما لماذا تحجّم دور المنظمة؟، فالجواب يكمن في رصد منحنى تطورها، منذ انطلاقتها تحت عباءة جامعة الدول العربية، صعوداً لتصبح رمز النضال الوطني والتحرري الفلسطيني والعربي ورائدته، لتعود بعد جولات المفاوضات غير المحسوبة والتي أعلنت فشلها، إلى الصراع على السلطة مع "حركة حماس".

منذ اندلاع الحراك الشعبي في تونس، وانتقال عدواه إلى مصر، أغرقت وسائل الإعلام الرأي العام بتحليلات "دونكيشوتية" حول نمط من الحراك الشعبي منفلت من أي توجيه، ومن أي إطار تنظيمي. وإذ نجحت تلك الوسائل في تحقيق مرادها، فقد تبدى نجاحها في إغفال أمرين، أولهما: تمتع القوى الإسلامية بمؤسسة تنظيمية من الطراز الأول، تتمثل بالمسجد الذي جعل من أيام الجمعة أهم محطات الحراك الشعبي. حيث أصبح المسجد الرافد الأهم لجماهير الميادين والساحات، خصوصاً بعد انحسار دور النقابات العمالية كأداة للتعبير عن مصالح القوى العاملة المستغلة والمهمشة.

أما ثانيهما فهي: الأداة التنظيمية الأخطر والأهم، فقد كانت وسائل الإعلام التي جعلت من وسائل الاتصال الجماهيرية (خليوي، فايسبوك..الخ) عناصر مساعدة يدور بعضها في فلك التوجيه الإعلامي الغربي والخليجي. ولعل خير مثال على التناغم بين المؤسسة الدينية وتقنيات الاتصال الحديثة وتحكم الغرب ومعه الخليج العربي به، الدور الذي أوكل إلى أحمد غنيم بغفلة عنه في تحريك الرأي العام المصري، وجعله مقتنعاً أن نشاط غنيم إبداع مصري في الاستثمار الثوري لتقنيات الاتصال الحديثة، مقابل إقصائه فور سقوط حسني مبارك، وبدلاً من أن يحتفل غنيم ورفاقه من جيل الشباب (صناع الثورة)، فإذا بالقرضاوي ينصّب نفسه خطيب الثورة المصرية في ميدان التحرير.

بسقوط حسني مبارك، فقدت م ت ف حليفاً استراتيجياً، ظل لعقود يفاوض "حركة حماس" لصالح المنظمة، انطلاقاً من إمساكه ببوابة غزة. فجاءت المصالحة بين "فتح" و"حماس" تتويجاً لتراجع النظام الرسمي العربي الذي أصبحت منظمة التحرير من ضمنه، فنالها من دون أن تسقط نهائياً ما نال الأنظمة العربية، من خلال تكريس سلطة "حماس" في غزة وتشريعها، وخصوصاً بعد زيارة خالد مشعل لقطر وفك ارتباطه الفجائي بالنظام السوري، باعتبار أن "حماس" جزءاً من الحراك العربي بعنوانه الإسلامي المهيمن، على الرغم من كون الإسلامي بصيغته التي بدت في تونس وفي مصر لم يمس بما تعهدت به الأنظمة المتصالحة مع إسرائيل.

لم يكن مفاجئاً تراجع دور منظمة التحرير في العالم العربي، بل جاء بعد سلسلة تراجعات توجها اعتبار منظمة التحرير أن خيار السلام مع العدو الإسرائيلي خياراً استراتيجياً. بالتالي، تم إسقاط الخيارات الأخرى مع انتهاج هذا المسلك، فسحبت ورقة التوت التي كان يتلطى خلفها حكام العرب، وقامت جامعة الدول العربية بدورها بتقديم مبادرة بيروت للسلام، علماً أن إسرائيل لم تكن قد تقدمت بأي تنازل للعرب والفلسطينيين حتى تلك اللحظة على السواء، ومن غير البادي أنها ستفعل.

وإذا كان النظام الرسمي العربي؛ مسؤولاً عن هزائم العرب والفلسطينيين أمام إسرائيل، إلا أن منظمة التحرير الفلسطينية، وإن كانت قد ولدت بقرار من الجامعة العربية نفسها، فإنها استطاعت على مدى عقود من الزمن، أن توازن بين استقلال القرار الوطني الفلسطيني وارتباطها بالقوى السياسية العربية أنظمة وأحزاباً وشعوباً.

إن قيام المنظمة بتوزيع الأولويات بين متطلبات الثورة، وشروط المناورة بين الأنظمة العربية المتنافسة، وفّر لها مساحة من الحضور والتأثير في الأوضاع السياسية المتعلقة بالشعب الفلسطيني في مخيمات اللجوء، كذلك الحال في أوضاع الشعوب العربية. لكن انسحاب الثقل الفلسطيني نحو الداخل جعل كوادر المنظمة أسيرة الشروط الإسرائيلية، ما أفقدها عنصر المناورة، الأمر الذي أدى لاحقاً إما إلى سجن القيادات المناضلة أو إلى تصفيتها جسدياً. وعند هذا الحد، لم يبقَ في ساحة الفعل والتأثير سوى من يخضع للإملاءات الإسرائيلية، فسيطر الفساد والهدر والمحسوبية في أوساط القيادات الفلسطينية، ومارست السلطة الفلسطينية أوسع عملية هروب إلى الأمام من خلال إعلان الدولة الفلسطينية السيدة المستقلة، والدخول في متاهات إعلانات هيئة الأمم المتحدة. متجاهلة بذلك؛ الحقيقة القائلة بأن من سمات العصر اضمحلال سيادة الدول بالمعنى القانوني للكلمة، إذا لم تكن تلك السيادة مدعمة بما يحققها من أسباب القوة الاقتصادية والعسكرية. ومتجاهلة في الوقت نفسه أن راعي سلامها مع إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية، ضربت عرض الحائط بقرارات الأمم المتحدة، واستباحت بقواتها العسكرية سيادة الدول المستقلة، وخصوصاً في الشرق الأوسط عبر احتلال أفغانستان والعراق.

*د. روبير عبد الله: باحث وصحفي لبناني، محرر صفحة فلسطينيات في جريدة الأخبار اللبنانية، وعضو لجنة التضامن الدولية مع شقيقه الأسير في السجون الفرنسية، جورج إبراهيم عبد الله.

من فعاليات وأنشطة مركز بديل في أسبوع الفصل العنصري الإسرائيلي آذار ٢٠١٢

ورشة عمل حول حقوق الأطفال الفلسطينيين وسياسة الفصل العنصري الإسرائيلي

في إطار تنظيم وإحياء أنشطة أسبوع مقاومة الفصل العنصري الإسرائيلي، نظم مركز بديل يوم الجمعة الموافق ٢٠١٢/٣/١٦ بالتعاون مع مركزي الفينيق (مخيم الدهيشة) ولاجئ (مخيم عايدة) ورشة عمل حول حقوق الأطفال الفلسطينيين وسياسة الفصل العنصري وذلك في مركز الفينيق الكائن في مخيم الدهيشة. وقد حضر ورشة العمل ٣٠ طفلاً/ة من مخيمي عايدة والدهيشة تتراوح أعمارهم بين ١٥-١٧ سنة. وقد قدمت الورشة الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين.

وقد ركزت الورشة على تدريب الأطفال الفلسطينيين حول حقوقهم الأساسية التي كفلتها اتفاقية حقوق الطفل وما تقوم به إسرائيل من تمييز ضد الأطفال الفلسطينيين كسياسة عنصرية ممنهجة تطبقها في فلسطين. كما ركزت الورشة على تعريف الأطفال بأسبوع مقاومة الفصل العنصري ولماذا تقوم المؤسسات والنشطاء المتضامنين مع القضية الفلسطينية بإحيائه سنوياً. كما تم خلال الورشة التعريف بالسياسات والقوانين التي تفرضها إسرائيل على الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات ومقارنتها بالسياسات والقوانين العنصرية التي كانت مطبقة إبان نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، والوسائل والاستراتيجيات التي استخدمت لمقاومة نظام الابارتهايد في جنوب افريقيا.

كما ركزت الورشة على تعريف الأطفال بالاتفاقية الدولية لقمع جريمة الابارتهايد والمعاقبة عليها وتم تدريب الأطفال على الاستعانة بهذه الاتفاقية أثناء التطرق لنظام الفصل العنصري الإسرائيلي. بالإضافة إلى ذلك، شارك الأطفال في تعداد ابرز عناصر الابارتهايد الإسرائيلي، ومن ضمنها سياسة التفريق بين سن الطفولة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وحرمان اللاجئين الفلسطينيين من ممارسة حقهم في العودة إلى ديارهم التي هجروا منها، والحرمان من الجنسية ومن حقوق الإقامة وحقوق المواطنة المتساوية من خلال قانون العودة الإسرائيلي وقانون المواطنة والأوامر العسكرية، والتي تصب جميعها في استمرار سياسة التهجير المستمر بحق الشعب الفلسطيني، وتقطيع أوصال الوحدة الجغرافية لفلسطين، إضافة إلى سياسة القمع المتواصل للشعب الفلسطيني من خلال الاغتيالات والقتل والقمع الوحشي للمقاومة.

(تصوير: مركز بديل، ٥ شباط ٢٠١٢)

منظمة التحرير واللاجئون: الإصلاح الديمقراطي لصون حق العودة

بقلم: معتصم حمادة*

فعاليات إحياء ذكرى النكبة في رام الله (تصوير: مركز بديل، ١٥ أيار ٢٠١١)

صعدت منظمة التحرير الفلسطينية إلى موقعها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، عبر تبنيها برنامجها الوطني المرحلي في دوائره الثلاث (الشتات ـ المناطق المحتلة عام ٦٧ ـ الفلسطينيون داخل الأرض المحتلة عام ٤٨)، والربط بين هذا البرنامج وبين الحل الناجز للمسألة الفلسطينية بدولة ديمقراطية على كامل التراب الوطني الفلسطيني. وبالتالي، قامت المنظمة بتوحيد الشعب الفلسطيني بمجمل فئاته وتجمعاته، ونظرت إلى الأرض باعتبارها وحدة جغرافية واحدة، على الرغم من كونها قد تبنت في الوقت عينه، ولأسباب معروفة، ما اصطلح عليه النضال المرحلي في التحرير.

الاهتزاز في الموقع التمثيلي للمنظمة بدأ مع مغامرة أوسلو التي غيبت قضايا مركزية مثل القدس واللاجئين، وحولت البرنامج المرحلي إلى حل نهائي من منظور القيادة السياسية للمنظمة، فأسقطت من حساباتها الفلسطينيين في الأرض المحتلة عام ٤٨، كما أسقطت وحدة الأرض الفلسطينية كتحصيل حاصل.

وقد تعمقت التشققات في موقع المنظمة، عبر ما تكشف لاحقاً من بروتوكولات وتفاهمات واتفاقات مبدئية وسيناريوهات لحلول نزلت عن الحد الأدنى، وأعادت صياغة المفردات والمفاهيم بما يخدم السياسات الجديدة للمنظمة. وفي هذا الإطار، يلاحظ سقوط تعبير "حق اللاجئين في العودة إلى الديار والممتلكات التي هجروا منها منذ العام ١٩٤٨" (وهو التعبير الذي تبنته وثيقة الوفاق الوطني ٢٠٠٦)، من الخطاب الرسمي الفلسطيني. وكان هذا لصالح مواقف جديدة تصب كلها في خدمة الحلول البديلة لحق العودة، كالحديث مثلاً عن "الحل العادل والمتفق عليه لقضية اللاجئين"، أو "العودة إلى الوطن بجناحيه الضفة والقطاع"، أو "التمسك بالقرار ١٩٤ الذي كفل للاجئين حقهم في التعويض"، أو الحديث عن "توفير مكان سكن دائم للاجئين دون أن يتعارض ذلك مع سيادة الدول"؛ وهو ما وضع حق العودة في تعارض مع "سيادة إسرائيل على أرضها".

لا يمكن اخذ التحولات في برنامج م.ت.ف ومواقفها بمعزل عن تزايد ثقل البيروقراطية الفلسطينية في رسم القرار السياسي الفلسطيني، وتكلس أوضاع المؤسسة، وغياب الديمقراطية وآليات المساءلة فيها، هذا بالإضافة إلى انسداد أفقية الرقابة الشعبية على مركز القرار السياسي، وضعف دور المعارضة الفلسطينية في قطع الطريق على الاتجاهات التنازلية والثبات عند نقاط ومواقف الإجماع الوطني. كذلك لا يمكن عزل هذه التحولات عن حالة التشتت التي يعيشها الشعب الفلسطيني، وحالة الجمود في مؤسساته الجامعة، كالاتحادات الشعبية؛ التي من شأنها توحيد الفئات الاجتماعية الفلسطينية على مختلف اتجاهاتها السياسية، بما يعكس مصالح الشارع ويساهم في تقويم القرار السياسي وتصويبه.

هذا يطرح على جدول أعمال الحركة الوطنية الفلسطينية، ومنها حركة اللاجئين، قضية إصلاح المؤسسة وإعادة بنائها على أسس ديمقراطية. وهو الأمر الذي تنبهت له بشكل بارز وثيقة الوفاق الوطني (٢٠٠٦)، حين دعت إلى إعادة بناء المجلس الوطني الفلسطيني عبر انتخابات ديمقراطية شفافة ونزيهة، في الداخل والخارج، مع الأخذ بعين الاعتبار التأكيد على ضرورة اعتماد نظام التمثيل النسبي. وكذلك الحال فيما يتعلق بانتخاب لجنته التنفيذية، ولجانه البرلمانية المعنية بفرض الرقابة على أعمال الدوائر التابعة للجنة التنفيذية.

إن إعادة بناء العلاقة بين المؤسسة والشارع على أسس ديمقراطية- أي عبر الانتخاب-، تشكل مصلحة وطنية كبرى لقضية اللاجئين وحقوقهم، وفي مقدمتها حقهم في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها منذ العام ١٩٤٨. فشتان ما بين مجلس وطني فلسطيني مبني من فوق، على أساس كوتا تتحاصص فيها الفصائل، بما في ذلك الاتفاق المسبق على ممثلي الاتحادات الشعبية (التي لم تعرف هي الأخرى معنى الانتخابات الديمقراطية حتى الآن، وما زالت تقوم على أسس بيروقراطية ما جعلها تابعاً للمؤسسة ومركز القرار أفقدها وظيفتها وقدرتها على الرقابة والمساءلة والمساهمة في رسم القرار السياسي)، وما بين مجلس وطني يقوم على الانتخاب الحر والنزيه والشفاف، تكون فيه الكلمة للناخب الفلسطيني، لاجئاً كان أم غير لاجئ. فالمجلس المبني على الكوتا، يتخذ قراراته بالتوافق، مع ملاحظة ثقل دور البيروقراطية الفلسطينية في رسم هذا القرار، وما من ضامن أن يعكس التوافق على الدوام مزاج الشارع الفلسطيني ومصالحه المباشرة. ومن الجدير ذكره أن المرات التي قام فيها التوافق على قاعدة المصالح الفئوية ليست قليلة، وكان ذلك دون اعتبار لمصالح الشرائح الأوسع من الفلسطينيين.

أما المجلس المبني على الانتخاب، فانه بالضرورة خاضع لرقابة الناخب الذي سيبقى على الدوام حاضراً في حسابات أعضاء المجلس، بيد أن الناخب هو الذي يصنع مجلسه الوطني، وهو الذي يعيد بناءه ويسمي أعضاءه ويكافئهم على حسن أدائهم أو يعفيهم من التفويض في حال عدم الرضا عنه. كما يمكن القول، في هذا الموضع، أن معركة إصلاح أوضاع المنظمة عبر إصلاح أوضاع المجلس ستشكل الرد العملي على تفلت البيروقراطية الفلسطينية من ارتباطها بالبرنامج الوطني لصالح مغامرة أوسلو وتداعياتها.

ويبقى السؤال لماذا المجلس الوطني؟

يتوجب الإقرار؛ أن القيادة الفلسطينية المنخرطة في العملية التفاوضية، وبرغم استعدادها لتقديم دفعة كبيرة من التنازلات للوصول إلى تسوية (غير متوازنة)، إلا أنها مازالت تجد في طريقها صعوبات من شكلين:

* أولهما يتمثل في التعنت الإسرائيلي ورفض المفاوض في "تل أبيب" الإقرار بحل "الدولتين لشعبين"، وتمسكه بحل، هو في جوهره تحسين لشروط الحكم الذاتي القائم حالياً تحت مسمى السلطة الفلسطينية، دون الوصول إلى ملامح الدولة الفلسطينية المستقلة. أساس هذا التعنت يظهر في طبيعة المشروع الصهيوني وتعارضه مع المشروع الوطني الفلسطيني، بالإضافة إلى عدم تعرض المفاوض الإسرائيلي لضغوط ترغمه على الالتزام بمتطلبات التسوية المتوازنة كما ينص عليها البرنامج الوطني الفلسطيني - أي العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة ذات السيادة.

* أما الشكل الأخر من هذه الصعوبات؛ فهو ما يتعرض له المفاوض الفلسطيني من ضغوط شعبية، إن كان على مستوى قاعدة حركة فتح، والتي ينتمي إليها الفريق الفلسطيني المفاوض، أو على مستوى باقي القوى وفعاليات المجتمع الفلسطيني ومنه المجتمع المدني. لذلك حاول المفاوض الفلسطيني الهروب إلى الأمام، حين أعلن أن أي اتفاق سيتم التوصل إليه مع الجانب الإسرائيلي سيعرض على الاستفتاء الشعبي، وفي حال تعذر ذلك سيعرض على المجلس الوطني الفلسطيني.

التقديرات في معظمها، تستبعد إمكانية تنظيم استفتاء شعبي يشرك الفلسطينيين في مناطق تجمعهم كافة -أي على مستوى الكرة الأرضية-، مما يجعل من المجلس الوطني صاحب القرار الأخير في البت بالخيارات السياسية. وبناءً عليه، تنبع الضرورة الوطنية لإصلاح أوضاع المؤسسة، في مقدمها المجلس الوطني الفلسطيني، وباقي المؤسسات الأخرى كالاتحادات الشعبية وسواها. فإصلاح أوضاع المجلس، إنما يعني إشراك الشارع عبر التفويض بالبت باتفاقات التسوية مع الجانب الإسرائيلي، وهو ما يشكل ضمانة وطنية لعدم التنازل عن حق العودة.

وفي الختام نقول إن إفلات قيادة المنظمة وخروجها في مواقفها على حدود البرنامج الوطني، بما في ذلك حق العودة، لا يعني إسقاط الموقع التمثيلي لمنظمة التحرير، بل النضال لأجل إصلاح أوضاعها وتحريرها من قبضة البيروقراطية وإقامتها على أسس ديمقراطية، بحيث تشكل هذه الأسس الضمان بان يكون للشارع الفلسطيني (أي للاجئ) رأيه وكلمته في تقرير مصيره.

إن معركة إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية ليست مسألة فصائلية- في حال جواز التعبير-، بل هي واحدة من المهام الرئيسية المطروحة على جدول أعمال حركة اللاجئين في سباق نضالهم لصون حقهم في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها منذ العام ١٩٤٨.

*معتصم حمادة: صحفي فلسطيني مقيم في سورية، والمستشار السياسي للمجموعة ١٩٤.

من فعاليات وأنشطة مركز بديل في أسبوع الفصل العنصري الإسرائيلي آذار ٢٠١٢

مهرجان تربوي وترفيهي للأطفال

اختتم بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين يوم الجمعة ٢٣ اذار ٢٠١٢ فعاليات أسبوع مقاومة الفصل العنصري الإسرائيلي في محافظة بيت لحم. وقد نفذ حفل الختام بالتعاون مع مركز لاجئ في مخيم عايدة ومركز الفينيق في مخيم الدهيشة وبمشاركة عدد من مؤسسات المجتمع المدني في بيت لحم هي مركز انصار في قرية الولجة، مركز غراس الثقافي في بيت لحم، ومركز اطفال الدوحة الثقافي وبحضور حشد من أطفال محافظة بيت لحم، وذلك على مسرح الحرية بجانب جدار الفصل العنصري في مخيم عايدة.

وقد افتتح المهرجان بعرض من الدبكة الشعبية الفلسطينية قدمته فرقة مركز لاجئ، حيث قدمت الفرقة ٣ عروض دبكة على أغاني التراث الوطني الفلسطيني. بعد ذلك، قدم الفنان روني روك وفرقته من مدينة الناصرة عرضاً تربوياً ترفيهياً للأطفال تحت عنوان: "حكاية ابريق الزيت"، وعلى مدار ساعة من العرض المتواصل، الهب الفنان روك حماس الأطفال الذين شاركوه في الأغاني والرقصات المختلفة، وقام بتوزيع الهدايا عليهم وتحفيزهم على مقاومة الجدار والفصل العنصري من خلال الأغاني والعروضات الترفيهية التي قدمها عن الحرية والعدالة.

(تصوير: مركز بديل، ٢٣ أذار ٢٠١٢)

أثر الانقسام على الوعي والانتماء الوطني العام

بقلم: تيسير محيسن*

كاريكاتير الفنان جميل القيق ، غزة. جائزة العودة ٢٠١١ مركز بديل

تشير العديد من المعطيات إلى أن المصالحة الفلسطينية، وعلى الرغم من كل ما أنجز على طريق تحقيقها حتى الآن، أنها لم تعد قريبة المنال. بعد سنوات تبدو الأسباب التي أدت للانقسام قد اندثرت وزال أثرها، إلا أنه سرعان ما حل مكانها منظومة معقدة من المحرضات على دوامه، والمبررات لعدم العودة عنه أو تجاوزه، ما يمكن تسميته بلغة الاقتصاد السياسي "منطق الانقسام". الاتجاه الغالب لدى طرفي الانقسام يميل نحو التكريس والتطبيع مع الواقع وإدارته على نحو من الأنحاء، وإذا كان شكل من أشكال المصالحة السياسية (أقرب إلى تطبيع العلاقات) قد تحقق بالتقبيل والمصافحة واللقاءات العلنية والابتسامات العريضة، غير أن ما بقي على الأرض فعلاً هو بالضبط ما انطوت عليه خطة شارون: دوام الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وتخليق وضع سياسي فلسطيني يدير هذا الفصل ويتكيف معه، ما يجحف في نهاية المطاف، بفرص إقامة دولة فلسطينية مستقلة وسيادية.

وإذا كان الوعي المأزوم والمهزوم هو ما مهد للانقسام وسوغه وبرره، فإن منطق الانقسام أو اقتصاده السياسي، مع مرور الزمن، بات ينتج بدوره وعياً مشروخاً مشوهاً، وخصوصاً أن التكيف معه بات سمة غالبة عند الجميع. أستدخل الانقسام ومنطقه الأعوج ضمن منظومات السلوك والتفكير لدى الفلسطينيين؛ تارة بوصفه حجةَ المنقسمين بعضهم على بعض في أوان النقد والمساءلة في قضايا الناس، وتارة ذريعة للقعود والكسل والعجز في قضايا الوطن. ودائماً، بوصفه موضوعاً ساخناً لإدارة مشتركة ولئيمة من قبل الطرفين على النحو الذي يظهرهما وكأنهما يقومان بواجباتهما تجاه الناس وتجاه الوطن.

وقع الانقسام - بغض النظر عن أسبابه المباشرة والمدعاة- في سياق سياسي وتاريخي معقد اتسم:

أولاً، بهشاشة الهوية أو عدم نضجها واكتمالها؛ وثانياً، باختلال التوازن الاجتماعي بين مكونات النظام والمجتمع. هذا علاوة على الفصل الجغرافي، والاستقطاب السياسي الحاد، والانكشاف الهائل تجاه الداخل والخارج. واليوم يفاقم الانقسام - بغض الطرف عن مبررات استمراره المعلنة والمدعاة- أزمة الهوية والوعي، واختلال البنيان الاجتماعي، وتعميق الفصل وتكريسه، وزيف السياسة وبطلان فعالياتها، والاحباط والعجز والتسليم القدري.

وفي واقع الأمر، فإن الفلسطينيين يواجهون، منذ أكثر من قرن، ذات المعضلة، أي معضلة تشكيل وبناء الأمة، بما في ذلك تحرير أرضهم من غاصبها، وتعزيز صمود من بقي منهم على ما بقي منها، وبعث شخصيتهم الوطنية وتطوير هويتهم، وانتزاع حقهم في تقرير مصيرهم، وعودة من هُجر منهم كرهاً وغصباً، أي صيرورتهم كمواطنين يدينون بالولاء الوطني لدولة خاصة بهم فوق تراب وطنهم (إقليمهم الجغرافي). غير أنهم، في جميع مراحل كفاحهم الوطني، تعرضوا إلى سياسات وممارسات استهدفت تشتيت مجتمعهم، وتشظية هويتهم الوطنية والحيلولة دون نيل استقلالهم وسيادتهم في دولة مستقلة. وإذا كان من الصعب إنكار مسؤوليتهم عن بعض ما لحق بهم قبل الانقسام بعقود، غير أن الانقسام، سجل لأول مرة في تاريخهم "مساهمة نوعية متميزة" في استهداف تدمير الذات وإضعاف القدرات وتبرير سياسات الأعداء وممارستهم.

وبقدر ما يتعلق الأمر بالهوية وتطورها، فقد كان الانتماء الفلسطيني متأرجحاً، طوال مسيرة الكفاح، تحت ثقل الحركات والأيدلوجيات المختلفة من جهة، وتحت وطأة واقع التجزئة والتدخل الإقليمي من جهة ثانية، فلم يتبن الفلسطينيون فكرة الدولة الوطنية مبكراً، وأفرطوا في الاعتماد على المحيط، ودائماً بقيت مسألة الإقليم محل خلاف وجدل عميقين بينهم. ومع تنامي تأثير الاتجاه الإسلامي وصعوده البارز، أخذت أزمة الهوية الفلسطينية أبعاداً أخرى، من بينها تأجيج الاستقطاب الأيديولوجي والسياسي، وصولاً إلى لحظة الانقسام، تعبيراً عن فشل النظام في التحول وإعادة تعريف مكوناته ووظائفه في سياق متغير. فشلت السلطة الفلسطينية في تحقيق الاندماج السياسي والوطني لأسباب تتعلق بطبيعتها وقيودها وبالطبع ممارساتها، بينما نجح الاتجاه الاسلامي في طرح المكون الإسلامي للهوية وإبرازه على حساب المكونات الأخرى. مع احتدام الصراع على السيطرة، جرى تصعيد خطاب "المؤامرة" من قبل الأطراف المتصارعة، وسرعان ما جرى افتعال جبهة مواجهة، مفردة وحادة، على قاعدة إطلاقية أخلاقية، وعلى أساس تحديدات تعسفية للهوية بمنطق الـ (نحن/هم)، يتم عبرها مَفصلة القضايا المركزية ضمن منطق الانقسام وتبرير تضييق مساحة التنوع والتعدد.

أما اليوم، وبعد مرور سنوات على الانقسام ومأسسته ومظاهر التكيف السلبي معه وديناميات المختلفة، لا يصعب ملاحظة مدى ما لحق بالهوية الفلسطينية، ومرتكزاتها السياسية والثقافية، من ضرر وأذى بالغ: في شروطها الثلاثة: السياسي (ضعف الاندماج السياسي)، والاجتماعي (اختلال التوازن الاجتماعي)، والديموقراطي (تراجع الحس المدني والمواطنة).

(١) في الشرط السياسي: من بين أوجه الفشل التي مُني بها مشروع السلطة الفلسطينية، بوصفها خطوة أو مرحلة على طريق بناء الدولة، فشلها الذريع في عمليات الاندماج السياسي، الذي لا يعني فقط بناء مؤسسات الدولة أو شبه الدولة. جاء الانقسام ليكرس نتائج هذا الفشل من ناحية، وليضيف عوامل أخرى تحبط أي عمليات إندماج. في زحمة حروب "الانقسام" أزيحت الرموز الوطنية جانباً، وجرى الحيلولة دون استيعابها لتبقى مثلما كانت منذ انطلاقة الثورة المعاصرة، بمثابة منظومة تفسيرية أو أيديولوجيا وطنية، تسمح بإمكانية الاختلاف والصراع دون أن يهدد هذا الأمر استقرار النظام ككل. أستبدلت المنظومة باستدعاء وتوظيف الولاءات العائلية والجهوية والفصائلية على حساب عقلنة السلطة. كما ساهم منطق الانقسام وحاجة القائمين على إدارته إلى تبرير استمراره، في تعزيز عمليات التعبئة على أسس ضيقة، مكرساً الفصل الجغرافي والتفكك الإقليمي، ومولداً شروخاً وتشققات مجتمعية، فاقم من تأثيرها الاستخدام المباشر للمفردات الدينية الاطلاقية، وهو ما حرض الفلسطينيين على الاغتراب أكثر من انخراطهم الجماعي والفعال في عمليات التجديد المشترك للهوية (إعادة التحديد والتعريف). فهذا النشاط، بوصفه سياسياً من حيث الطبيعة، يعتبر بمثابة تهديد للهوية المتشكلة فعلاً. لم يعد مناصرو الانقسام والمستفيدون من استمراره يرون أنفسهم جميعاً في "القارب ذاته"، بلغة "فرانز فانون"، وأن مصائرهم مرتبطة بعضها ببعض، وأنهم يشكلون جزءاً من شيء أكبر من التنظيم أو الجهة. ولأن الهوية الوطنية تتفتح وتزدهر إما في ظل دولة تتبنى سياسات تطويرية، وإما في ظل كفاح وطني من أجل هذه الدولة، فقد أجهز الانقسام على فرص تطوير الهوية المشتركة بتغييبه اعتبارات التحرر الوطني واسقاط مهماته عن الأجندة، في وقت اشتدت فيه وطأة الاحتلال. وقع الفلسطينيون في وهم الصراع على الهوية، حتى أن بعض الفعاليات الوطنية المشتركة غالباً ما تُحبط لأسباب تعزى للانقسام ومنطقه المقلوب.

(٢) أخل الانقسام بالتوازن الاجتماعي، ويظهر ذلك في كل ما يمّكن مجتمع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة من عمليات التكيف والتوافق، حيث أضعف الانقسام قدرة المجتمع والنظام على التحكم في أسباب التوتر والاحتقان والصراع الداخلي، ومواجهة التحديات والمتغيرات الخارجية ومدى القابلية الاجتماعية للتأقلم والتفاعل معها. شملت عملية الاخلال المرتكزات التالية للتوازن: الظروف المادية الملائمة، أسباب التحرر من الخوف، الشعور بالأمن، سيادة قيم التسامح والسلم، التواصل الإيجابي وشبكات التفاعل، الاندماج الاجتماعي والمساواة الاجتماعية. وقد تفاقمت ديناميات التفرقة والتجزئة وإضعاف نوعية الحياة والمجتمع بمؤشراتها المختلفة (العدالة والإنصاف، المسؤولية الاجتماعية، الانتماء، الاندماج...)، وفي غضون ذلك، تعمقت حدة التفاوت والاختلال بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث ينفذ في الضفة الغربية خطة إصلاح وتنمية وبناء مؤسسات، وفي غزة تُدار برامج المساعدة الإنسانية واقتصاد الكفاف، هنا استثمار ومؤتمرات اقتصادية وبرامج تطويرية، وهناك تجارة أنفاق وأزمات وقود وكهرباء. إن من شأن ذلك أن يولد واقعين اجتماعيين مختلفين مع مرور الزمن، سيُحدث بالضرورة مزيداً من الشروخ في الهوية والوعي، باختلاف الأجندات والهموم والقضايا وأنماط التعبئة.

إن التدقيق المعمق في مخرجات أداء القائمين على إدارة الانقسام، هنا وهناك، من حيث تعميق التفاوت والانكشاف والإقصاء الاجتماعي وتدني مستوى الرفاه الاجتماعي، واشتداد الهجمة على الحريات والحقوق، وانتشار الفساد وخصوصاً المحاباة الفئوية، يظهر بصورة لا تقبل الشك أن هذا الأداء يهدف – بقصد أو بغير قصد- إلى تعزيز الميل نحو التفكيك، والتفسخ المجتمعي. واللافت أن قوى الانقسام ذاتها تبادر إلى استغلال هذا الواقع المأزوم جراء ممارساتها في عمليات التجييش المتبادل بتوظيف مشاعر السخط والإحباط واليأس في أوساط غالبية الجمهور، وإضفاء طابع أيديولوجي وسياسي على عمليات الفرز الاجتماعية.

ومثلما يرى علماء الاجتماع أن إعادة تعريف الهوية وتحديدها بصورة مشتركة، يعتبر أمراً بالغ الأهمية للشعور بالأمن والرفاه النفسي والاجتماعي، فإن القلق وتدني مستوى الرفاهية، من شأنه التعجيل بتمزيق الهوية وإضعاف الانتماء العام. وديناميات الانقسام (من قبيل الاعتقال السياسي والتحريض الاعلامي وحرف الأجندات ومفصلة القضايا المركزية)، يضرب عصفورين بحجر واحد: يدفع بأسباب إضافية ودائمة للقلق وتوتر الشخصية، ويعيد إنتاج كل ما من شأنه التقليل من مستوى الرفاه.

(٣) شوه الانقسام جدلية الاستمرار والتغير المرتبطة بالهوية، أي عمليات بناء الإجماع عبر الديموقراطية. فالهوية بناء وهمي، تصور جماعة عن ذاتها وعن العالم حولها. وهي بوصفها كذلك، تشهد إعادة تعريف وتحديد ضمن سياقات متغيرة. فبعدما فشلت القوى المتصارعة في إعادة بناء سياسي تعددي وتشاركي، لجأت للانتقال من الاقتسام إلى الانقسام، ما أصاب فكرة المواطنة في الصميم، من حيث تكبيل الحريات وقمع الحقوق، وتعطيل دور المجلس التشريعي، واللجوء للعنف. ولم يتوقف الامر عند ذلك، بل تجاوزه في امعان قوى الانقسام في حقن "جبهة المواجهة" بموضوعات الخلاف والتعارض، مرتكزة إلى عناصر في الثقافة الشعبوية السائدة، وموظفة الفضاء الرمزي السياسي والتاريخي بما لا يقبل التفاوض على قاعدة احترام التنوع والتعدد الاجتماعي والسياسي.

إلى جانب ذلك، فاقم الانقسام تناقضات الشخصية الحقيقية-حامل الهوية- فأفقدها استقرارها وتوازنها ووضوح أهدافها، ووسع الفجوة بين واقع الفلسطينيين المادي، وبين تصورهم لهويتهم، ففقدوا القدرة على الوعي بالذات والوعي بالواقع. وبانقسامهم، خاطر الفلسطينيون بفرصة إعادة بناء عقدهم الاجتماعي الجديد، استناداً على تعزيز المشاركة الواسعة. الانقسام يقضي تدريجياً على أي أثر للروح العمومية، للوعي الجمعي والإرادة العامة، إذ تجري عملية منهجية منظمة لإفراغ الحيز العام (الحياة السياسية والاجتماعية) من مضمونها الفعلي. إذ يصعب القول أن ثمة حيز عام يشهد صراعاً بين أفكار وبرامج سياسية وحركات اجتماعية، ولعل التعديات الصارخة والقيود الجائرة على مساحة الفعل الاجتماعي والسياسي، من ملاحقة لمنظمات المجتمع المدني، وقمع تعبيرات المعارضة السياسية والتحركات الجماهيرية كما حدث في أذار ٢٠١١، لخير دليل على ذلك.

في ضوء ما تم الاشارة إليه، يمكن القول أنه إذا كانت المصافحة ضرورية كمدخل لتجاوز هذا الانقسام "الأسود" بلغة القائمين على إدارته، فإن الرد الحقيقي عليه لا يكون إلا بمصالحة تنطوي على فكرة إعادة بناء الإجماع، على مستوى الوعي الوطني وتعزيز الانتماء، الكيانية السياسية والمؤسساتية، الاتفاق على القضايا المركزية -ثوابت النظام- والتطلعات الوطنية، حيث يعبر عنها برؤية وإستراتيجية موحدة. مصالحة تحول العداء غير المبرر إلى صراع مرغوب، تحكمه قواعد الديموقراطية وأنظمتها، وتقتضيه دواعي الصمود والمواجهة.

---

* تيسير محيسن: باحث وكاتب فلسطيني، عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني، عضو هيئة عامة في مركز بديل.

ما هو أثر التراجعات في مواقف م.ت.ف على الهوية الوطنية الفلسطينية؟

بقلم: أحمد ابو غوش*

بوستر دعوي ضمن فعاليات النكبة في شوارع بيت لحم

قبل الإجابة على السؤال المطروح، يتوجب إبراز عدة نقاط متعلقة بتشكيل منظمة التحرير الفلسطينية، والنظرة إليها من قبل الشعب الفلسطيني والقوى السياسية المتشكلة في صفوفه، قبل تشكيلها وبعده، وتلك المتعلقة بأثر م.ت.ف على الهوية الوطنية الفلسطينية.

١. تشكلت م.ت.ف في ظل موجة صعود قومي عربي يسعى إلى التحرر من القيود الاستعمارية القديمة وإلى التقدم والوحدة. وبرز نقاش حاد وخلاف عميق حول أولوية التحرير والوحدة والعلاقة بينهما، وكان لتشكل م.ت.ف، وما طرح في المادتين الثانية عشر والثالثة عشر من ميثاقها الوطني حسما لهذا النقاش على المستوى الفلسطيني. في ظل نهوض وطني وقومي عربي كان إبراز الشخصية الوطنية للشعب الفلسطيني، أي هويته الوطنية ومقوماتها، ضروريا حتى في الفكر القومي العربي الداعي إلى إنهاء الهويات القطرية لمصلحة الهوية القومية. لذلك يمكن القول، أن تشكيل م.ت.ف بميثاقها ونظامها الأساسي كما طرحا عام ١٩٦٤، كان له أثر مهم في بلورة الهوية الوطنية الفلسطينية، بل يمكن القول بثقة أكبر، أن م. ت. ف صارت مكونا أساسيا للهوية الوطنية لأنها شكلت حالة كيانية للشعب الفلسطيني في ظل احتلال أرضه وتشريده وتشتيته.

٢. هنالك فرق بين النظرة إلى م.ت.ف ككيان معنوي لكل الشعب الفلسطيني وإطار بان للهوية الوطنية الفلسطينية، حيث "الفلسطينيون جميعا أعضاء طبيعيون في م.ت.ف" وفق هذه النظرة، وبين النظر إليها كإطار جبهوي عريض يضم في صفوفه قوى الشعب الفلسطيني السياسية ممثلة في هذا الإطار ومجتمعة على برنامج سياسي وأساليب ومفاهيم وأهداف. وصارت تقاد وتتأثر وتتلون بفكر وأهداف وبرامج هذه الأطر، وتحديدا بالإطار السياسي الأكبر والأقوى. هذه المسألة لم تثر نقاشا وتساؤلا حادا إلا بعد أن تفارقت البرامج السياسية مع الميثاق الوطني، مما أدى إلى تفارق بين دور م.ت.ف كإطار مشكل ومبلور للهوية الوطنية، وبين دورها كإطار جبهوي برنامجه هو برنامج الأغلبية السياسية.

٣. من المفارقات المهمة هنا، أن دور م.ت.ف المعزز للهوية الوطنية كان أكبر عندما صارت إطارا جبهويا واسعا لأطر مختلفة، لأن م.ت.ف كانت في تشكلها امتدادا وإفرازا للقوى السياسية العربية التي هزمت في حرب سنة ١٩٦٧، ولأن نهوض القوى الوطنية الفلسطينية ودورها النضالي بعد الهزيمة الرسمية للأنظمة العربية عزز الهوية الوطنية، ولأن برامج القوى السياسية حتى تلك اللحظة لم تتناقض مع ميثاق م.ت.ف. أما الآثار السلبية (وهذا كان طبيعيا) على الهوية الفلسطينية، فقد بدأت عندما تغلبت هوية الإطار السياسي على الهوية الكيانية للشعب الفلسطيني، وتفارقت البرامج السياسية مع الميثاق الوطني.

من زاوية أخرى هنالك نقاط متعلقة بالهوية الوطنية يجب إبرازها لتكون الإجابة على السؤال المطروح واضحة، وهي:

١. الهوية الوطنية مرتبطة بالعلاقة مع الآخر، وخاصة بالتهديد من آخر. وهي أساسية وشرط أساسي للانتصار في ظل النضال الوطني. أما بعد الاستقلال فقد تتشكل هويات وطنية مختلفة وقد تتناقض هذه الهويات وتتصارع وتتقاتل.

٢. الهوية الوطنية الفلسطينية نشأت وتطورت وتبلورت على أساسين رئيسيين هما: الأرض الفلسطينية والشعب الفلسطيني والعلاقة التاريخية بينهما. لذلك، يعد التفريط بجزء من الأرض الفلسطينية المحتلة هو مس بالهوية الوطنية، وكذلك الأمر في حال تهميش أي جزء من الشعب الفلسطيني.

٣. نشأت الهوية الوطنية الفلسطينية وتبلورت في ظل النضال الوطني من أجل حقوق الشعب الفلسطيني. والقول بأنها "هوية مضمخة بدم وتضحيات الشهداء" صحيح تماما. لذلك، فان التراخي في النضال الوطني أو التنازل عن أهداف الشعب الفلسطيني يوهن الانتماء الوطني، ويضعف الهوية الوطنية.

٤. هناك علاقة وطيدة بين الممكن على المدى المنظور والممكن على المدى الاستراتيجي والهوية الوطنية. فالهوية الوطنية لها علاقة بالتكون التاريخي للشعب (أي بالبعد التاريخ والثقافي والقيمي) وبالأهداف التكتيكية والإستراتيجية. فالهوية تعيش حالة دينامية دائمة، وهي قابلة للتماسك والتبلور والانتعاش، وقابلة أيضا للانقسام والتشظي والتمييع. وهي بقدر عمقها التاريخي ودور الثقافة الوطنية في بنائها وتماسكها، مرتبطة أيضا بمستقبل الشعب وبما تسعى إلى تحقيق من أهداف، وبالأدوات المستخدمة لتحقيقها. وهنا سنؤكد أن عدم الترابط بين التكتيكي والاستراتيجي من الأهداف عامل يوهن الهوية الوطنية ويضعفها، والعكس صحيح. والتضحية بالأهداف الإستراتيجية لصالح الأهداف المرحلية أو الآنية، والناجم غالبا عن ضعف، أو تحقيق مصالح ضيقة لفئة محدودة من الشعب، يثير دائما حالة انقسام وتشرذم ويضعف دائما الهوية الوطنية. كما أن تعزيز القدرة وتحقيق انتصارات يقوي ويعزز الهوية الوطنية، والهزائم والنكسات توهن الهوية الوطنية وتضعفها. أما أخطر ما يؤثر على الهوية هو التنازل للأعداء والرضوخ لمطالبهم.

أما بخصوص التراجعات في مواقف م.ت.ف فهي كثيرة ومتنوعة. إذ يعتقد البعض أنها بدأت بموافقة المجلس الوطني الفلسطيني على ما اصطلح على تسميته البرنامج المرحلي، أو برنامج النقاط العشر. أما نحن فنعتقد أن تلك النقاط لم تكن تراجعا في المواقف، بل كانت برنامجا سياسيا مرحليا لم يتناقض في أي من نقاطه مع الميثاق الوطني، وذلك لأن هذا البرنامج رفض القرار ٢٤٢ كأساس للحل، وأكد على حق م.ت.ف في استخدام كافة أشكال النضال وعلى رأسها الكفاح المسلح، وأكد على نضال م.ت.ف ضد أي مشروع فلسطيني ثمنه الاعتراف والصلح، والحدود الآمنة، والتنازل عن الحق الوطني، وحرمان شعبنا من حقوقه في العودة وتقرير المصير". وجاء تأكيد في البرنامج على أنه حلقة لمتابعة تحقيق إستراتيجية م.ت.ف في إقامة الدولة الديمقراطية المنصوص عليها في قرارات المجالس السابقة. كما أكد في النقطة الثانية على أن السلطة الوطنية التي ستقام "ستناضل من أجل اتحاد أقطار المواجهة في سبيل اكتمال تحرير كامل التراب الفلسطيني. إلا أن النقطة العاشرة هي التي كانت أخطر ما في هذا البرنامج، لأنها أعطت الضوء " لقيادة الثورة" بأن تضع التكتيك الذي يمكن ويخدم تحقيق هذه الأهداف.

وتحت بند التكتيك، اعتبر المجلس الوطني في دورته السادسة عشر أن قرارات مؤتمر القمة العربية في فاس تشكل الحد الأدنى للتحرك السياسي العربي. وأيد المجلس في نفس الدورة مشروع الرئيس السوفييتي ليونيد بريجينيف. تأييد هذا المشروع كان متعارضا مع البرنامج المرحلي والميثاق الوطني. وفي الدورة التاسعة عشر في الجزائر أُعتمدت وثيقة إعلان الاستقلال. وذهبت م.ت.ف إلى مؤتمر مدريد، وعقدت اتفاقية أوسلو. أما في الدورة الواحدة والعشرين فقد تمت الموافقة على تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني وإلغاء عدد من بنوده.

التراجعات السابقة وصولا إلى اتفاقية أوسلو أثرت بشكل كبير على فلسطيني ١٩٤٨ حيث خرجوا من دائرة اهتمام م.ت.ف ومظلتها الوطنية في نفس الوقت الذي تعرضوا فيه لأشرس هجمة تمييز وتهميش عليهم من قبل الاحتلال. وهذا انعكس على هويتهم بشكل خطير. إن تمسك جزء مهم منهم بهويته الوطنية يشكل معجزة، ولكن هذا لن ينجيهم من الإفرازات السلبية التي من المرجح أن تظهر بعد أن يظهر أفق واضح لحل الدولتين.

(تصوير: مركز بديل، ٣٠ أذار ٢٠١٢)

أما أثر التراجعات في مواقف م.ت.ف على الهوية الوطنية فقد ينعكس باتجاه سيناريوهين:

الأول - ويأخذ أبعادا ثلاثة هي:

١ - إعادة عدد بسيط من اللاجئين إلى وطنهم (الضفة الغربية وقطاع غزة).

٢ - دمج وتوطين جزء مهم منهم في الأقطار العربية.

٣ - تهجير جزء من اللاجئين إلى دول العالم وتوطينهم فيها.

الثاني - رفض التراجعات وتشكيل أطر بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وهنا نشير إلى أن المجال هنا ضيق لبحث السيناريوهات السابقة وفرص تحقيقها. إلا أننا متأكدين من أن المواقف الإسرائيلية المتعنتة من إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران، أو حتى أقل من ذلك، وربما استحالة تحقق ذلك من الناحية العملية، سيعيد بشكل أو بآخر زخم الحالة النضالية في الساحة الفلسطينية. وربما كان هذا أهم الأسباب التي أبقت على الهوية الوطنية، إذ لم يغير اتفاق أوسلو جوهريا واقع الشعب الفلسطيني الخاضع للاحتلال. وبسبب طبيعة إسرائيل التوسعية والإحلالية، فلا أمل لحل الدولتين ما لم تتغير موازين القوى في الواقع الفلسطيني والعربي، وربما الدولي. أما بشأن التحولات على الهوية الوطنية لفلسطينيي الشتات فهي أيضا ستتأثر بمجمل التطورات في الواقع الفلسطيني والعربي. وعلى الأغلب، سينشأ حالة من التناقض مع جزء مهم من شعبنا والجماهير العربية في حال القصور عن الاستجابة للإرادة الشعبية العامة. لذلك، ستتأثر الهوية الوطنية لفلسطينيي الشتات بمجمل التحولات الانقلابية الممكنة في الساحة الفلسطينية والعربية. والتحولات على الهوية الوطنية الفلسطينية ستحدث بفواعل مختلفة باتجاهات خمسة هي:

١. الفعل التغريبي في الواقع الفلسطيني والعربي باسم الليبرالية سيؤثر على جزء من الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، ولكنها ستتأثر أكثر بالتغيرات التي تحدث في القطر الذي تعيش فيه.

٢. ستظل القضية الفلسطينية مولدا للتناقضات في الساحة الدولية والعربية بغض النظر عن المدى الذي ستستطيع خلاله الجماهير فرض منطقها ومصالحها، وهي بدأت فعلا بذلك، وهذا قد يعيد القضية الفلسطينية إلى المربع القومي العربي لصالح الهوية القومية أو الهوية الوطنية القومية.

٣. لأن التراجع في مواقف م.ت.ف قد يقابله مد ثوري عربي، وهذا من شأنه أن يؤثر سلبا على الهوية الوطنية لمصلحة الهوية الإسلامية أو الهوية القومية المعممة والتي تقرب من الضبابية.

٤. سيظل الإنقسام الفلسطيني في الداخل علامة ضعف وسيترك آثاره السلبية على الهوية الوطنية الفلسطينية في الداخل والخارج كثيرة.

٥. في كل الحالات، إنهاء التناقض بالشروط الإسرائيلية صعب، والهوية الوطنية عرضة لتحولات انقلابية خلال العقد القادم.

---

*أحمد ابو غوش: باحث وكاتب فلسطيني مهجر من اللطرون.

القصص الفوتو غرافية الفائزة
جائزة العودة ٢٠١٢

القصة الفائزة بالمرتبة الأولى، المصور محمد وليد العزة، مخيم عايدة، بيت لحم

القصة الفائزة بالمرتبة الثانية، المصور محمد كامل بدارنة، حيفا

القصة الفائزة بالمرتبة الثالثة، المصور محمود أحمد العثامنة، مخيم خان يونس، قطاع غزة

ضمن فعاليات احياء ذكرى النكبة ٦٤:

مركز بديل يفتتح مركز دراسات النكبة المستمرة

افتتح بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين يوم الخميس الموافق ١٠ ايار ٢٠١٢ مركز دراسات النكبة المستمرة وذلك بحضور ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني وشخصيات وطنية من عدد من محافظات الوطن.

ويشتمل مركز دراسات النكبة على معارض فوتوغرافية متجددة وأفلام وثائقية قصيرة تركز على التهجير المستمر، وايضاً على موقع الكتروني متخصص لرصد تهجير الفلسطينيين من خلال خارطة تشير الى المواقع التي تعرضت وما زالت تتعرض للتهجير، كما ويحتوي المركز على مجموعة كبيرة من المواد الإعلامية التي تتناول أوجه النكبة المستمرة.

وقد تم خلال الافتتاح تعريف الحضور بأهمية مركز دراسات النكبة، حيث قدم مركز بديل شرحاً حول كيفية استخدام المعلومات المتوفرة على الموقع الالكتروني للمركز، وخصوصاً قضية متابعة ورصد التهجير المستمر التي تعرض لها الشعب الفلسطيني وما زال نتيجة للسياسات الإسرائيلية، كما وتم خلال الافتتاح عرض ٣ أفلام قصيرة للحضور من إنتاج مركز دراسات النكبة، عن المناطق التالية المعرضة للتهجير: قرية الحديدية في غور الأردن، التهجير في يافا، وتل الرميدة في مدينة الخليل.

(تصوير: مركز بديل، ١٠ أيار ٢٠١٢)

هذا وقد اشاد الحضور بهذا المركز والمعلومات التي يوفرها عن اسباب ومظاهر التهجير المستمر الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني سواء في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، او في الارض المحتلة عام ١٩٦٧. وقالوا ان الجهد الذي يقوم به مركز بديل من خلال مركز دراسات النكبة سيساهم في فضح السياسات والقوانين العنصرية الاسرائيلية على جميع الصعد، محلياً واقليمياً ودولياً، وسيكون محل اهتمام من قبل المهتمين وخصوصاً الباحثين والمتخصصين في قضايا التهجير.

وقد ذكر مركز بديل ان مركز دراسات النكبة سيستقبل الجمهور والزوار من الاثنين الى الجمعة بين الساعة ٩:٠٠-٥:٠٠.

يذكر ان افتتاح مركز دراسات النكبة المستمرة جاء ضمن برنامج فعاليات وانشطة اطلقها مركز بديل لإحياء ذكرى النكبة الفلسطينية ٦٤.

بديـــل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
يتمتع بصفة استشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة

إعـلان انطـلاق جـائـز

المرحلة الثانية: فعالية اليوم العالمي للاجئ

١ جائزة العودة لأفضل كاريكاتير لليوم العالمي للاجئ (٢٠ حزيران)

موضوع الكاريكاتير الفني

يتناول حقل الكاريكاتير المواقف السياسية، الرسمية و/او الشعبية المحلية أو الدولية، حيال قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم وذلك بالتركيز على الفشل الرسمي و/أو قوة التمسك بالحقوق على المستوى الشعبي.

شروط خاصة:

تصفح الموقع الإلكتروني لمركز بديل www.badil.org

موعد وطريقة التقديم

١. ترسل المشاركات على عنوان البريد الالكتروني awdaaward@badil.org أو تسلم باليد، او ترسل بالبريد السريع إلى مركز بديل على العنوان التالي: ص.ب ٧٢٨ بيت لحم، الضفة الغربية-فلسطين.
٢. يرفق مع المشاركة ملف (ورد Word) يتضمن المعلومات التالية:
   - سيرة ذاتية من خمسة أسطر على الأكثر،
   - الاسم أو الكنية
   - العنوان
   - رقم الهاتف- العنوان الإلكتروني.
   - آخر موعد لتلقي الأعمال الأحد ١٠ حزيران ٢٠١٢

قيمة الجائزة:

- الجائزة الاولى: ٧٠٠ يورو
- الجائزة الثانية: ٤٥٠ يورو
- الجائزة الثالثة: ٣٥٠ يورو

كما ويتكفل بديل:

- بطباعة الكاريكاتير الفائز بالجائزة الأولى ونشره بأكثر من ٥٠٠٠ نسخة توزع في كافة أنحاء فلسطين والمنافي في فعاليات إحياء اليوم العالمي للاجئ والذي يصادف يوم ٢٠ حزيران.
- إقامة معرض متنقل للأعمال المختارة والتي تنطبق عليها الشروط وبالاستناد إلى توصيات اللجنة.

٢ جائزة العودة للصورة الفوتوغرافية لمن هم أقل من ١٨ عام / الأطفال

موضوع الصورة الفوتوغرافية:

يتمحور موضوع الصورة حول آثار اللجوء وتداعياته، وتأثيراته على حياة الأطفال اللاجئين وعائلاتهم، وسبل/أشكال مواجهة التحديات وواقع اللاجئين الفلسطينيين خصوصا في المخيمات.

شروط خاصة :

تصفح الموقع الإلكتروني لمركز بديل www.badil.org

موعد وطريقة التقديم:

ترسل النسخة الالكترونية للصورة على ملف خاص، بالإضافة إلى ملف من نوع (word) يحتوي على السيرة الذاتية للمشترك/ة، وشرح مختصر عن الصورة يتضمن التعريف بالصورة (المكان، الزمان، الحدث/ المناسبة، الشخوص إذا لزم، والمحتوى) بما لا يتجاوز ٥٠ كلمة. على بريد الكتروني: awdaaward@badil.org

أخر موعد لتقديم المشاركات يوم الأحد ١٠ حزيران ٢٠١٢

سيتم الإعلان عن النتائج، ضمن فعالية رسمية يقيمها مركز بديل في إطار فعاليات مقاومة النكبة المستمرة.

قيمة الجائزة:

- الجائزة الاولى: ٤٠٠ يورو
- الجائزة الثانية: ٣٠٠ يورو
- الجائزة الثالثة: ٢٠٠ يورو

ويتكفل بديل أيضاً:

- طباعة ونشر الصور الفائزة ضمن إصدارات بديل المختلفة.
- إقامة معرض متنقل خاص بالأعمال المختارة والتي تنطبق عليها الشروط بالاستناد إلى توصية اللجنة المحكمة.

للسنة السادسة على التوالي، يعلن بديل/ المركز الفلس
جائزة العودة السنوية ا

لنا الأرض، الهواء، البح

إرسال الم

يتم إرسال المواد للمشاركة في حقول جائزة العودة على بريد ألكتروني g
بديل/ المركز الفلسطيني لم
بيت لحم، شارع الكركفة، عمارة المج
ويلتزم بديل للمشاركين/ات بتأكيد الاستلام

للمزيد من التفاصيل ح

يرجى زيارة موقع مركز بديل عل
أو من خلال الاتص
بريد الكتروني: rg
هاتف: ٨٦
فاكس: ٤٦

فكرة وهدف الجائزة:

فكرة وهدف الجائزة:

تأتي هذه الجائزة كجزء من جهود مركز بديل الرامية إلى تعزيز حقوق اللاجئين الفلسطينيين وفي المقدمة منها حقهم بالعودة إلى ديارهم الأصلية، وذلك من خلال تفعيل مختلف قطاعات الشعب الفلسطيني في فلسطين الانتدابية والشتات، وإطلاق الطاقات الإبداعية الكامنة.

حقول الجائزة: تقسم جائزة العودة السنوية للعام ٢٠١٢ إلى ستة حقول موزعة كالتالي:

١. جائزة العودة للقصة الفوتوغرافية (لمن هم اكبر من ١٨ عام).
٢. جائزة العودة لأفضل بوستر للنكبة.
٣. جائزة العودة لأفضل كاريكاتير ليوم اللاجئ العالمي.
٤. جائزة العودة للصورة الفوتوغرافية لمن هم اقل من ١٨ عام.
٥. جائزة العودة للفلم الوثائقي القصير.
٦. جائزة العودة لقصص الأطفال.

ة العــودة للعــام ٢٠١٢

بديـــل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
يتمتع بصفة استشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة

سطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين عن إطلاق
لعام ٢٠١٢ تحت شعار:

حر، التاريخ... والغد لنا

شاركات

awdaaward@badil.or ، او تسليمها او إرسالها بالبريد على عنوان مركز بديل:
صادر حقوق المواطنة واللاجئين
د (بجانب فندق بيت لحم)، الطابق الأول.
برسالة الكترونية أو بكتاب موثق بحسب الحال.

ول جائزة العودة ٢٠١٠

ى شبكة الانترنت: www.badil.org
سال على مركز بديل:
awdaaward@badil.o
٠٠٩٧٠٢٢٧٧٧٠
٠٠٩٧٠٢٢٧٤٧٣

شروط وتوضيحات عامة

تنطبق الشروط التالية على كافة الحقول:

١. على كل مشارك/ة التقيد بكافة الشروط التفصيلية الخاصة بكل حقل من الحقول،
٢. يشترط في الأعمال المشاركة أن تكون أصيلة مبتكرة لم يسبق نشرها بأي شكل من الأشكال.
٣. أية مشاركة تحمل مضامين أو رموزا عنصرية من أي نوع أو شكل، سيتم استثناءها من المنافسة.
٤. لكل مشارك/ة الحق بتقديم مشاركة واحدة فقط لا غير، على انه يجوز له/ا أن يشارك في أكثر من حقل.
٥. يتكفل بديل بطباعة، ونشر، وتوزيع، وترويج المشاركات الفائزة، في كتب خاصة، أو ضمن إصدارات مركز بديل المختلفة، بحسب شروط كل حقل.
٦. تصدر الأحكام عن لجان تحكيم مهنية ومستقلة عن مركز بديل، ويلتزم بديل بأحكامها وتوصياتها.
٧. لمركز بديل الحق في استخدام، وتحرير، ونشر جميع المواد المشاركة، وبالطريقة التي يراها مناسبة، على ان لا ينتقص ذلك من حقوق المشارك/ة الفكرية والأدبية والفنية.
٨. عدم وصول المشاركات في المواعيد المحددة في الشروط التفصيلية، يؤدي إلى استثنائها حتى لو كانت قد أرسلت قبل التاريخ المعلن.
٩. ترسل المواد المشاركة في مختلف حقول جائزة العودة على البريد الالكتروني: awdaaward@badil.org أو تسلم باليد، أو ترسل بالبريد السريع إلى مركز بديل على العنوان التالي: ص.ب ٧٢٨ بيت لحم، الضفة الغربية-فلسطين.

المرحلة الثالثة: فعالية التمسك بتطبيق القرار ١٩٤ (١١/كانون أول)

١ جائزة العودة للفيلم الوثائقي القصير

يتناول موضوع الفيلم الوثائقي القصير قضية التهجير المستمر الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني في فلسطين التاريخية والمنافي، وكيف يقاوم الفلسطينيون التهجير ومظاهر النكبة الفلسطينية المستمرة (التهجير القسري، الاستيطان، مصادرة الأراضي والاعتداءات على الحقول، الجدار والحواجز، التهويد وهدم البيوت، الاعتداءات الجسدية... وغيرها من سياسات التهجير)

شروط خاصة:

تصفح الموقع الإلكتروني لمركز بديل www.badil.org

موعد وطريقة التقديم:

يتم تسليم الأفلام المشاركة على أقراص DVD وتكون مرفقة بالسيرة الذاتية للمنتج وعنوان الاتصال به وخطة العمل الخاصة بالعمل (script) وذلك على البريد الالكتروني awdaaward@badil.org أو تسلم باليد او ترسل بالبريد السريع على عنوان مركز بديل.

أخر موعد لتسليم الأفلام الاثنين ١٥ تشرين الأول ٢٠١٢

قيمة الجائزة:

- الجائزة الأولى: ٢٠٠٠ يورو
- الجائزة الثانية: ١٠٠٠ يورو

ويتكفل بديل أيضا:

- بعرض الأفلام الحائزة على المرتبة الأولى والمرتبة الثانية ومناقشتها بحضور المشارك/ة خلال أمسية ثقافية وأدبية يقيمها مركز بديل في ذكرى صدور قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ الذي يصادف ١١ كانون الأول ٢٠١٢.
- يكرم مركز بديل أصحاب أفضل ٣ مشاركات (غير الفائزين بالمرتبتين الأولى والثانية) بمنحهم جوائز تقديرية خلال الأمسية الثقافية.

٢ جائزة العودة لقصص الأطفال

يتمحور موضوع القصة حول تعزيز فهم الأطفال لحقوقهم عموما، وخصوصا حقوقهم في التمتع بالجنسية، وحقوق المواطنة الكاملة دون تمييز، وحقهم بجمع شملهم بعائلاتهم، وحقهم في اكتساب ثقافتهم الوطنية وممارستها.

شروط خاصة:

تصفح الموقع الإلكتروني لمركز بديل www.badil.org

طريقة تقديم المشاركات:

ترسل القصص المرشحة، بملف الكتروني من نوعword فقط مرفقة بالسيرة الذاتية للمؤلف وعنوان الاتصال به، على البريد الإلكتروني: awdaaward@badil.org أو تسلم باليد أو ترسل بالبريد السريع على قرص مدمج (CD) إلى مركز بديل.

آخر موعد لتقديم القصص، الأول من أيلول ٢٠١٢

قيمة الجائزة :

- الجائزة الاولى: ٨٠٠ يورو
- الجائزة الثانية: ٦٠٠ يورو
- الجائزة الثالثة: ٤٠٠ يورو

ويتكفل بديل أيضا :

- بطباعة ونشر القصص الثلاث الفائزة ضمن إصدارات مركز بديل المختلفة، على أن تكون القصص جاهزة للتوزيع في الأمسية الثقافية الأدبية والفنية التي ستنظم في ذكرى قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤، (١١ كانون أول ٢٠١٢)،
- يمنح مركز بديل أصحاب النسخ الفائزة ١٠٠ نسخة من الإصدار مجانا.
- يكرم بديل أصحاب أفضل عشر قصص، بحسب توصيات لجنة التحكيم ويمنح أصحابها جوائز تقديرية ضمن الأمسية الثقافية الأدبية والفنية (١١ كانون أول ٢٠١٢).

صدر حديثاً عن بديل

ورقة عمل رقم ١٣

الهوية الوطنية الفلسطينية: خصوصية التشكل والإطار الناظم

تأليف الكاتبين: عبد الفتاح القلقيلي، وأحمد أبو غوش

تمتاز ورقة العمل هذه والتي تحمل الرقم ١٣ والتي جاءت تحت عنوان: الهوية الوطنية الفلسطينية بأنها موجهة إلى الداخل الفلسطيني. هذه الورقة تسلط الضوء على قضية جوهرية من قضايا الصراع ولكن من نوع مختلف. فهي تتناول تبلور الهوية الوطنية الفلسطينية، وتطورها، ومضامينها، والعوامل الأساسية المؤثرة فيها. كما أنها لا توغل في بحث النظريات ذات الصلة، ولا تهدف إلى إثارة الجدل حول المفهوم بذاته، إنما تبحث في خصوصية تشكل وتطور الهوية الفلسطينية كمفهوم وتجسيد.

رغم ان الورقة لا تناقش الدلالة/ات القانونية لمفهوم الهوية، إلا أنها تنطلق أساسا من أن الهوية حق إنساني، سواء أخذت بالمعنى الجماعي لأنها بذلك تقع في صلب مفهوم الحق في تقرير المصير، او بالمعنى الفردي لانها حينها تتصل بالحق في الجنسية أو المواطنة. وتخلص الورقة إلى أن تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية ضرورة تحريرية تتطلب عملا ممنهجا ينسجم مع مرحلة ومتطلبات التحرر الوطني.

الورقة بطبيعتها نقدية، إذ أنها تسعى إلى الإجابة على سؤال تراجع الخطاب الفلسطيني والقيم والثقافة الوطنية عموما في ظل استمرار الصراع بلا حل واثر ذلك على الهوية والكيانية والحقوق الوطنية الفلسطينية. ضمن هذا السياق، من الجدير لفت الانتباه إلى ان فكرة الورقة استمدت من انتقاد ولوم جيل م ت ف الذي عاصر فترة المد الكفاحي للجيل الجديد. فكثيرا ما يؤخذ على الجيل الجديد فقر ثقافته الوطنية، وضعف انتمائه، أو قابليته المفرطة للاغتراب بمعناه الواسع. وبصرف النظر عن دقة النقد او او تفاصيله، او حتى مشروعيته، تبقى قضية الهوية الوطنية، بما يشمل الخطاب السياسي، والثقافة الوطنية بأشكالها، والانتماء بتعبيراته، قضية جوهرية تستحوذ على أهمية إستراتيجية، خصوصا في مرحلة التحرر الوطني التي لما تنجز بعد.

٣ قصص للأطفال

القصة الأولى: طَريـقُ العَوْدَة

«طريق العودة» للكاتبة سريعة سليم حديد هي القصة الفائزة بالمرتبة الأولى في حقل القصة القصيرة للأطفال في جائزة العودة السنوية للعام ٢٠١١. تبدع الكاتبة في نقل المعلومات الخاصة بطائر أبي منجل للطفلة وعد بطريقة تفاعلية حوارية مع الأم، تتخطى من خلالها رتابة وجمود التعليم بالتلقين. بالحوار السهل المتتابع، تستكشف وعد خصائص أبي منجل وأسباب انقراضه. وبدون خطابة، تستطيع الكاتبة أن توصل مفهوم حق عودة اللاجئين إلى فلسطين إلى قاموس وعد عبر الربط ما بين هجرة أبي منجل شتاء من جهة، وعودته إلى عشه ذاته صيفا من جهة ثانية.

القصة الثانية: رَغَـد والقَمَـر

«رغد والقمر» للكاتب د. مصطفى عبد الفتاح هي القصة الفائزة بالمرتبة الثانية في مسابقة جائزة العودة للعام ٢٠١١ ضمن حقل القصة القصيرة للأطفال ما دون عشر سنوات. أبدع الكاتب في الربط ما بين حق الفلسطينيين في العودة وواحدة من أهم القيم الأخلاقية السامية. فإلى جانب القيمة التربوية المتعلمة من خلال التأكيد على وجوب احترام حقوق الغير، نجح الكاتب بطريقة إبداعية في نقل الإصرار على العودة إلى فلسطين للأطفال بأسلوب شيق وسلس يحفز الطفل على التفكير، والسؤال، والتخيل من خلال ربط الماضي بالحاضر بالمستقبل. ولعل ما أضفى على القصة قيمة إضافية هو نجاح الكاتب في جعل الطفلة رغد بطلة حقيقية فاعلة ومؤثرة، وليس مجرد شخص يلقن فيتلقى بسلبية ويتحرك بجمود.

القصة الثالثة: إِسْمي لُوبيا

«إسمي لوبيا» للكاتب ساري عبد الرزاق، هي القصة الفائزة بالمرتبة الثالثة في مسابقة جائزة العودة للعام ٢٠١١ ضمن حقل القصة القصيرة للأطفال ما دون عشر سنوات. أبدع الكاتب في تصوير إحدى آليات نشر ثقافة العودة من خلال تناول دلالة كلمة لوبيا؛ القرية الفلسطينية المهجرة عام ١٩٤٨. فكثير من الفلسطينيين يمنحون أبناءهم - ذكورا وإناثا - أسماء مدن وقرى فلسطينية مهجرة؛ تعبيرا عن تمسكهم بحقهم في العودة. يرون في ذلك حفظاً للذاكرة الجماعية عن طريق توريثها للجيل الجديد، وإيفاءً بعهدهم لفلسطين ومقاومةً للتهويد. فما أن تدرك الطفلة «لوبيا» دلالة اسمها كما أراده والداها، حتى تنتقل من حالة كرهه إلى حالة مفعمة بالعزة والفخر. وما أن تعرف زميلاتها معنى رمزية الاسم «لوبيا»، حتى ينتعش الانتماء في وعيهن الطفولي، ويتجسّد بهتاف جماعي: «كلنا نحب لوبيا... كلنا نحب فلسطين».

تقرير المصير والتضامن الدولي: الحقوق، الكرامة، والاحترام المتبادل

بقلم: عمر البرغوثي*

إن حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، المعروفة عالمياً بـ BDS، تشكل مثالاً جيداً في بناء تحالفات قوية وفعالة مع أطر المجتمع المدني الدولي، بحيث تُحترم في هذه العلاقات حقوقنا ومبادؤنا.

أهم ما يميّز النشطاء الفلسطينيين الذين يخوضون غمار المقاطعة وينسجون شبكة علاقات قوية حول العالم، هو إصرارهم على تقرير المصير والكرامة. إن تقرير المصير لا يعني فقط حقنا كشعب في أن نقرر مستقبلنا الوطني على أرضنا، بل يعني كذلك حقنا في أن نقرر ما نحتاجه من حلفائنا الدوليين لدعم نضالنا التحرري ضد الاحتلال والاستعمار الاستيطاني والفصل العنصري الإسرائيلي. هم يقررون، بالطبع، ما إذا كان بوسعهم ورغبتهم أن يلبوا نداءنا وكيف يلبونه، ولكن لا يمكن لهم أن يصادروا حقنا في تقرير ما نريد وما نطمح إليه.

نجد بعض أطر التضامن، بالذات في الغرب، تحاول بذكاء أن تفرض على نظرائها الفلسطينيين أن يكونوا "برغماتيين"، بأن يركزوا على إنهاء الاحتلال وحسب، دون التطرق للقضايا "المعقدة" والراديكالية التي لا تتيح المجال لبناء تحالفات عريضة عالمياً. المقصود تحديداً هو أن نتناسى حق العودة إلى الديار وحقوق شعبنا في مناطق ٤٨، وأهمها التخلص من نظام الأبارتهايد الصهيوني. إن هذه النزعة ذات الجذور الاستعمارية لا تزال متفشية في الغرب، حتى بين بعض من يدّعون "دعم حقوق الشعب الفلسطيني"، للأسف، وهي مبنية على نظرة دونية ذات طابع استشراقي لنا، تفترض عدم قدرتنا على التفكير العقلاني السويّ وحاجتنا الماسّة لمثقفين غربيين "ليساعدونا" في فهم ما نريد وكيف نصل إليه. وبعضهم يتضامن معنا طالما ظل نضالنا محصورا بمكافحة احتلال ١٩٦٧ فقط، وذلك انطلاقاً من حرصهم لا على حقوق شعبنا فعلياً، بل على "إنقاذ إسرائيل" أولاً وآخراً. فالاحتلال، برأي هؤلاء، يفاقم "الخطر الديمغرافي: الذي يهدد إسرائيل بفقدان غالبيتها اليهودية، وذلك يعد كارثة الكوارث، من وجهة نظرهم. هل هؤلاء حلفاء يُعتمد عليهم أو يوثق بهم؟

لا يمكننا أن نلوم أنصاف المتضامنين هؤلاء وحدهم على ذلك، فكما يقول مارتن لوثر كنغ، "لا يستطيع أحد أن يمتطيك إن لم يكن ظهرك محنيًا"، فبعض الفلسطينيين يقبل، مقابل امتيازات أو تمويل، بلعب دور الضحية المسكينة التي تحتاج للشفقة والنصح، بل والمساعدة على التفكير. وأهم ما يجب أن نصر عليه في أي علاقة مع حركات التضامن الغربي وغيرها هو أن حقوقنا الأساسية كشعب لا تتجزأ، كما أن شعبنا لا يقبل التجزئة، رغم التشرذم والحصار والشتات. حسب إحصائيات ٢٠١١ الصادرة عن مركز الإحصاء الفلسطيني، فإن الشعب الفلسطيني اليوم يبلغ ١١,٢٢ مليون نسمة، نصفهم في الشتات والنصف الآخر في الوطن (فلسطين التاريخية). تبلغ نسبة اللاجئين في الشعب الفلسطيني ككل ٦٩٪، وهذا يشمل اللاجئين والمهجرين داخل الوطن، سواء في مناطق ٦٧ أو ٤٨. إن ١٢٪ من شعبنا هم مواطنون يحملون الجنسية الإسرائيلية، قسراً، ويرزحون تحت نظام أبارتهايد، بينما يعيش في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ فقط ٣٨٪ من الشعب الفلسطيني (٤٤٪ منهم لاجئون). إذن، من يدعم حقوق الشعب الفلسطيني، حتى بموجب القانون الدولي، لا يمكن إلا أن يدعم الحقوق الأساسية لشعبنا في مناطق ٦٧ و٤٨ وفي الشتات. لذلك، لا يمكن اعتبار حق العودة مطلباً "متطرفاً" أو القبول بتأجيل المطالبة به من أجل توسيع دائرة تحالفاتنا، فهو قلب قضية فلسطين، معنوياً وأخلاقياً، بل وحسابياً كذلك.

أما الكرامة في التعامل مع الآخرين، حتى المتضامنين، فهي ضرورة، لا رفاهية. من لا كرامة له، لا احترام له ولحقوقه، وعوضاً عن التضامن الفعلي لا يمكنه الحصول إلا على الشفقة والصدقات. ولا تعني الكرامة هنا فرض الرأي على الآخرين ولا الإصرار على خطأ، بل تعني احترام الذات والإصرار على الحقوق الكاملة التي يجب أن يتمتع بها كل البشر، ومن ثم احترام الآخرين. أي إن الكرامة تستوجب الاحترام المتبادل وتغذّيه في آن واحد.

ولكن لا يمكن لعلاقة ندية أن تنشأ أو تدوم دون توفر القدرات والمهارات لدى طرفي المعادلة، إذا افترضنا توفر حسن النوايا. فأي شراكة تلك التي يكون فيها أحد "الشركاء" لا يملك سوى ضعفه؟ لنفترض مشروعاً للمتضامنين الدوليين لدعم نضال قرية ما في فلسطين المحتلة تعاني من اعتداءات المستعمرين الوحشية على الأراضي الزراعية والمنازل. وإذا افترضنا أن التصدي لهذه الاعتداءات يستوجب عملاً إعلاميا وقانونياً وميدانياً (مواجهة على الأرض) وكل ذلك ضمن رؤية وإستراتيجية كفاحية واضحة المعالم والأهداف. ولنفترض جدلاً أن الطرف الفلسطيني لا يملك مهارات في معظم الجوانب المذكورة ويتكئ على المتضامنين لوضع الرؤية وخطة التحرك وأيضاً للقيام بالمهام الرئيسية على الصعيد الإعلامي والقانوني واللوجستي. إن هذه الظروف تخلق تبعية تفقدنا القدرة على بلورة أهدافنا وتحديد مسارنا. إذا أصر الجانب الدولي، والحال كهذه، أن يفرض علاقات تطبيعية بين الفلسطينيين وجهات إسرائيلية أو أن يسقط من الحسبان أي توجه نحو المقاضاة الدولية، مثلاً، فلا حول ولا قوة للجانب الفلسطيني في رفض ذلك وإلا سيفقد كل شيء. قد يقدّم أي مشروع غير متوازن كهذا خدمات عينية ملموسة لمجموعة فلسطينية هنا أو هناك في زمن أغبر، ولكنه في نفس الوقت يعمق التبعية ويعيق الوصول إلى أهداف عملنا الوطني الأبعد.

نعتز في اللجنة الوطنية للمقاطعة التي تقود الحركة الدولية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها بإرسائنا قواعد مبدئية واضحة من البداية، بكرامة وباحترام متبادل مع حلفائنا حول العالم، تحفظ حقوقنا الأساسية، كما تحفظ لنا حق تقرير إستراتيجية النضال وأهدافه وحق صياغة وتطوير معايير المقاطعة المختلفة. نعم نحتاج كل تضامن دولي ممكن لمواجهة جبروت الاستعمار والأبارتهايد الإسرائيلي، ولكن ليس بأي شرط. فالهدف هو، في النهاية، ممارستنا لحقنا غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وما يشمله ذلك، بالحد الأدنى، من إنهاء الاحتلال والأبارتهايد وتحقيق حق العودة إلى الديار التي هُجّر منها معظم شعبنا خلال نكبة ١٩٤٨ وبعدها.

ولنحافظ على استقلاليتنا واتساق قراراتنا مع أهداف شعبنا الوطنية، نطور قدراتنا في كافة مجالات العمل، ونخترق ساحات العمل الدولية ونكسب المؤيدين بين النقابات العمالية الضخمة والفنانين والكنائس والمجموعات اليهودية المعادية للصهيونية وطلبة الجامعات وقطاع الشباب بشكل عام. وكل هذا دون التضحية بأي من حقوقنا ولا تلوين خطابنا.

في زمن الجهل والردة من جهة، وزمن الثورات الشعبية العربية والعالمية من جهة أخرى، نشق طريقنا نحو تحقيق أهدافنا بقدراتنا وتحالفاتنا وبكرامتنا وإصرارنا على تقرير مصيرنا. لم ينفع أي عبد الاستجداء والانصياع لأوامر السيد في تحقيق العدالة ونيل حريته. فقط بنضاله المثابر والذكي، ورؤيته التي تستوعب العلاقات الدولية وكيفية صنع النصر بالعمل الدؤوب مع الجماهير في كل مكان يستطيع أن يقلب موازين القوى.

*عمر البرغوثي: ناشط حقوق إنسان وعضو مؤسس في حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها BDS .

ضمن فعاليات يوم المرأة العالمي وأسبوع الفصل العنصري الإسرائيلي:

مركز بديل ينفذ سلسلة من الأنشطة في الضفة الغربية وقطاع غزة

في إطار إحياء فعاليات يوم المراة العالمي، وأنشطة اسبوع مناهضة الفصل العنصري الاسرائيلي؛ قام مركز بديل بتنظيم عدد من النشاطات النسوية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي محافظة بيت لحم، نظم مركز بديل يوم الجمعة الموافق ٢٠١٢/٣/٩، بالتعاون مع مركز لاجئ في مخيم عايدة، رحلة نسوية إلى مدينة أريحا، بمناسبة يوم المرأة العالمي. وقد تخلل هذه الرحلة جملة من الأنشطة والنقاشات ما بين مركز بديل والمشاركات اللواتي بلغ عددهن ٤٨ امرأة فلسطينية لاجئة من سكان مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الثلاثة في محافظة بيت لحم (عايدة، بيت جبرين، الدهيشة).

وفي بداية الرحلة، قدم مركز بديل تعريفاً للنساء المشاركات عن برامج وأنشطة المركز، وتاريخ نشأة هذا المركز والرؤية التي يحملها، إلى جانب الرسالة التي يحملها المركز في الدفاع عن حقوق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين. وفيما بعد، قامت المشاركات في هذه الرحلة بالتعريف عن برامج وأنشطة المؤسسات التي ينتسبن إليها، وتحديداً عمل هذه المؤسسات في دعم وتعزيز قدرات المرأة في مجتمع اللاجئين المحلي.

وقد تم خلال الرحلة تناول إمكانيات التعاون المستقبلي والتشبيك، بهدف إدماج المرأة بشكل أوسع في أنشطة وبرامج مركز بديل وشركائه من المؤسسات في المجتمع المحلي. هذا بالإضافة إلى بحث سبل التعاون المستقبلي وتطوير التواصل والتشبيك بشكل فاعل ومستمر.

وقد اشتمل برنامج الرحلة على بعض الأنشطة الترفيهية والتي تمثلت بزيارة مدينة أريحا، إضافة إلى حلقات نقاش ركزت على التعريف بنضالات وصمود المرأة الفلسطينية من قبل المشاركات اللواتي تطرقن إلى أهمية يوم الثامن من آذار في التعريف بقضايا المرأة في العالم ومن ضمنها المرأة الفلسطينية. وكما سلطت النساء الضوء على أهمية توفير الدعم لدور المراة الفلسطينية وتعزيز مكانتها في المجتمع وإشراكها في صنع القرار وبناء مؤسسات المجتمع.

أريحا، (تصوير: مركز بديل، ١٠ أيار ٢٠١٢)

مخيم الشاطي، قطاع غزة (تصوير: مركز بديل، ١١ أيار ٢٠١٢)

وقد عبرت المشاركات عن سعادتهن بهذا النشاط الذي أتاح لهن فرصة التعرف ببعضهن البعض، ولبناء تصور حول إمكانيات التواصل والتعاون المستقبلي لتنفيذ انشطة هادفة.

وعلى نفس الصعيد، نظم مركز بديل في قطاع غزة مهرجانا جماهيريا إحياء ليوم المرأة العالمي ودعماً للتعريف بسياسة الفصل العنصري الإسرائيلي وذلك بالتعاون مع مركز النشاط النسائي التابع لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في مخيم الشاطئ، يوم الاحد الموافق ١١ اذار ٢٠١٢. وقد حضر المهرجان ٢٥٠ امرأة غزية ومجموعة من الشخصيات الوطنية وعدد من نشطاء المجتمع المدني في غزة.

وقد نظم المهرجان تحت عنوان: أسبوع من أجل نبذ سياسات الفصل العنصري الإسرائيلي والتعريف بها، وهو أسبوع من الانشطة التي ينفذها مركز بديل بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المحلي في قطاع غزة، بالتوازي مع فعاليات اسبوع مناهضة الفصل العنصري الاسرائيلي في العالم.

هذا واشتمل البرنامج على عدة فقرات استهلت بالسلام الوطني الفلسطيني، وقد توزعت الفقرات بين الوصلات الموسيقية من عزف الفنانة ريم عنبر، وبعض القراءات الشعرية المقدمة من الشاعرة الغزية هلا طالب. تلا ذلك مداخلة للحاجة ام سعدي، والتي سردت بدورها شريطا من الذكريات المحملة بالخبرة والتجربة حول التراث والعادات ونمط الحياة الفلسطينية ما قبل النكبة في قريتها الفلوجة بالتركيز على أهمية ذلك في صياغة الوعي والانتماء الوطنيين. إضافة إلى ذلك، قدم الأستاذ عبد الرحيم شحادة شرحا حول حقوق المرأة والقوانين المتعلقة بذلك. كما قدم الاستاذ محمد صبحي غيث كلمة حول تأثيرات الجدار العنصري والحصار على الشعب الفلسطيني، الى جانب عرض للإطار التاريخي حول قضية اللجوء الفلسطيني قدمه السيد أبو علاء حميد.

الفلسطينيون في هولندا: بين مطرقة الاستعمار الإسرائيلي، وسندان السياسات الهولندية

بقلم: بيسان قسيس*

وصلت الموجة الأولى من الفلسطينيين إلى هولندا عقب نكبة الشعب الفلسطيني في العام ١٩٤٨. وكان جلهم قد نزحوا من مدنهم وقراهم التي هجروا منها قسراً، تحت وطأة هجمات الميليشيات الصهيونية آنذاك. أما الموجة الثانية لهجرة الفلسطينيين إلى هولندا فقد وقعت في بداية عقد الستينيات. حيث تركز استقرارهم في مدنية "روتردام" والقرى المحيطة بها، شأنهم شأن معظم مجتمعات اللاجئين في هولندا. هذا نظرا إلى أن مدينة روتردام تعد من أهم الموانئ الأوروبية، مما يجعلها وجهة مرغوبة لمن يحاول تحسين ظروف عيشه خارج بلده الأم.

وبما أن الدافع وراء الهجرة إلى دول أوروبا الوسطى في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، كان العثور على فرص عمل، فقد أطلق على المهاجرين مسمى"العمال الضيوف"، بمعنى أن إقامتهم كانت مؤقتة ومرتبطة بفترة العمل الذي يحصلون عليه. وبناءً على هذه الحقيقة، لم تعمل مؤسسات الدولة الهولندية على إدماجهم في المجتمع بجدية. وهذا ساهم في خلق طبقة عمالية جديدة متعددة الاثنيات، وغير منسجمة مع باقي مكونات المجتمع.

لكن الحال يختلف فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين هناك، إذ أن معظمهم قد أتقن اللغة الهولندية في مراحل مبكرة من وصولهم إلى الأراضي الهولندية، إضافة إلى تمتعهم بمستوى أوسع من الاندماج مقارنةً بمجتمعات المهاجرين الأخرى في هولندا، وهذا مرده إلى إدراك طبيعة مفهوم "الإقامة المؤقتة"، الذي من وجهة نظرهم، من الممكن أن يتمدد لعقود، نظراً لاستمرارية تعطيل ممارستهم لحقهم بالعودة إلى بلدهم الأم.

ولقد برزت نقطة تحول جذرية على حياة الفلسطينيين الموجودين في هولندا، تتمثل في حرب حزيران١٩٦٧، حيث فقدوا الإمكانية لزيارة الأرض الفلسطينية التي لم تكن قد احتلت ما بين النكبة وحرب حزيران. ووفقاً لهذا التحول التاريخي فقد ارتفع عدد اللاجئين الفلسطينيين في هولندا، لا سيما أن إسرائيل منعت من هم من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة من الدخول إليهما، في حال تواجدهم خارج هذه المناطق عشية حرب حزيران واحتلالهما.

إلا أن المعلومات المتوفرة -بما فيها الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء الهولندي-، لم تحدد العدد الحقيقي للفلسطينيين الموجودين في هولندا. وهذا ناتج عن أن تسجيل الفلسطينيين قد تم تحت مسميات الدول التي قدموا منها، إذ أن العديد منهم لم يلجأوا بشكل مباشر إلى هولندا، وإنما قدموا من دول الطوق مثل سوريا والأردن ولبنان التي لجأوا إليها إبان النكبة. ومثل العديد من الدول الأوروبية، فان هولندا لا تعترف بوجود دولة فلسطينية، لذلك فان من هم مسجلون كمواليد فلسطين، قد تم اعتبارهم عديمي الجنسية. وتشير التقديرات في العام ٢٠٠٥ بان عدد المسجلين تحت صفة عديمي الجنسية في هولندا بحوالي (١٠٠٠٠الاجئ)، ويقدر بان الفلسطينيين يشكلون نصف هذه المجموعة، إلى جانب من هم مسجلون بأسماء الدول التي قدموا منها كما سبق بالذكر.

وقد بدأ الفلسطينيون في هولندا بالاستجابة لحاجاتهم كمجتمع/جالية في مطلع الستينيات. وتبع ذلك تأسيس أول جمعية لهم في العام ١٩٦٩ تحت اسم الجمعية الفلسطينية في مدنية "فلارندجن". تبع ذلك تأسيس العديد من الشبكات والجمعيات الفلسطينية في هولندا، بهدف متابعة شؤون الجالية الفلسطينية والحفاظ على الهوية والثقافة الفلسطينية، إلى جانب إظهار حقيقة قضيتهم ومدى عدالتها للمجتمع الهولندي.

أسست منظمة التحرير الفلسطينية مركزا فلسطينيا للمعلومات في لاهاي عام ١٩٨٣. وهـذا في ظل الوجود الفاعل للعديد من الجمعيات والاتحادات الفلسطينية، التي كانت تعمل بنوع من التوافق والتنسيق فيما بينها وصولا إلى عقد اتفاقيات اوسلو.

هنا بدأت مرحلة جديدة من العلاقات الفلسطينية-الفلسطينية في هولندا، حيث سبب توقيع هذه الاتفاقيات من قبل م ت ف، شرخاً عميقاً داخل الجالية الفلسطينية بين مؤيد ومعارض لها. إلا أن عمل هذه الجمعيات قد استمر وان كان قد تأثر بهذه الاختلافات التي انعكست على مدى الانسجام في العمل والموقف الفلسطيني في هولندا.

ومن الجدير الإشارة إلى أن الفلسطينيين اليوم يتمتعون بمكانة بارزة في مجال التعليم والحياة المهنية في هولندا. وهذا مرده إلى حرص الأهالي من الجيل الأول للاجئين الفلسطينيين في هولندا على تعليم أبنائهم، وهذا ساهم في أن يتبوأ الفلسطينيون العديد من الوظائف سواء في المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية، والقطاع الخاص. كما أن مشاركتهم في الحقل الثقافي والأدبي وحتى الإعلامي، تعد من أكثر تجارب اللاجئين في هولندا لمعاناً، إذ أن حضورهم في الفضاء العام، بات ملحوظاً، نتيجة حضور العديد من الفنانين الفلسطينيين في مختلف القطاعات الأدبية والفنية. فعلى سبيل المثال، نجد أن لقب شاعر هولندا، الذي يعطي للشاعر الذي تحقق أعماله أوسع تأثير على المجتمع، قد تم منحه للشاعر الفلسطيني رمزي ناصر.

تعاني الدولة الهولندية اليوم من فشل سياسيات الاندماج للحكومات المتعاقبة منذ سبعينيات القرن الماضي. إذ يلاحظ تقصير من جهة الدولة وأصحاب المسؤولية في الوقوف أمام مسؤولياتهم، وعوضاً عن ذلك تم إلقاء مسؤوليات فشل الاندماج على عاتق مجتمعات اللاجئين والمهاجرين، الذين تم تصنيفهم كأقليات. كما أن الحكومة قد خصصت تعريفاً مجددا لهم في الدستور، على أنهم يتمتعون بالمواطنة الكاملة كوضع قانوني لكنهم مصنفون كسكان غير أصليين، مقابل تصنيف الهولنديين كسكان أصليين. وقد خلقت هذه التصنيفات فجوة، بل فجوات بين مكونات المجتمع المختلفة من مهاجرين ولاجئين وهولنديين. وعلى الرغم من الوضعية القانونية الكاملة للاجئين المصنفين" كأقليات" على أنهم مواطنون، إلا أنهم يواجهون شكلا من التعاطي العنصري معهم على مختلف الصعد، وبشكل خاص فيما يتعلق بتبوء مناصب رفيعة في أجهزة الدولة و المؤسسات الهولندية بمختلف قطاعاتها، دون النظر إلى الكفاءة والمعايير المهنية، وهذا ما تتحمل المسؤولية الكاملة عنه مؤسسات الدولة الهولندية وتشريعاتها.

وقد ظهر مؤخرا العديد من النقاشات والمحاولات لتخطي هذه الأزمة، كما أن مجتمعات "الأقليات" قد تعاطت مع هذه الظواهر بآليات متباينة، فمنهم من انغلق على ذاته وعلى الجماعة العرقية التي ينتمي إليها، ومنهم من ذاب كلياً في المجتمع الهولندي، إلا أن هذا لا ينفي أن هناك قطاعا واسعا قد نجح في التكيف وتحقيق الانسجام بين هويته وجذوره والمجتمع الذي يعيش فيه.

لكن الأمور تزداد تعقيدا عند النظر إلى دور الإعلام، بشكل خاص بعد التأمل في موجات العداء للعرب والمسلمين في أوروبا في العقد الأخير. فمن الواضح للعيان، أن الفلسطيني في الإعلام الهولندي يتم إظهاره غالباً بصورة "الإرهابي"، وكذلك المسلمين. وبما أن العديد من الفلسطينيين هم مسلمون، فان هذا يزيد من تعقيد وتركيب الصورة النمطية التي رسمت لهم في الذهنية الهولندية. وهنا يمسي الفلسطيني في مواجهة شبكة مركبة من العنصرية الموجهة ضده نتيجة وقوعه في دائرة التنميط من قبل الآلة الإعلامية التي تزيد من تغذية التوجه العنصري المتطرف في المجتمع الأوروبي بشكل عام والهولندي بشكل أكثر تحديداً.

ومما يزيد من التحديات أمام الفلسطيني في هولندا، ليس فقط تصويره بالإرهابي في الإعلام الهولندي، إنما الدعم السياسي والإعلامي الهولندي لإسرائيل على حساب حقوق الفلسطينيين وعدالة قضيتهم. هذا إلى جانب تزايد نفوذ اليمين والأحزاب الفاشية في هولندا في دوائر صنع القرار. إضافة إلى وصول حزب الحرية اليميني المتطرف بقيادة غيرت وايلدرز، إلى ٢٧ مقعد من أصل ١٥٠ في البرلمان الهولندي. وهو – اي زعيم الحزب- يفاخر بتجربته في التطوع في احد "الكيبوتسات" الاستعمارية الإسرائيلية، وبتقديره واحترامه لكل من بنيامين نتنياهو وافيغدور ليبرمان. وهو كذلك صاحب التصريح الشهير ب "ضرورة ترحيل الفلسطينيين للأردن، البلد الذي يملكون الحق فيه وليس فلسطين". وكذلك الحال مع وزير الخارجية الهولندي السيد روزنديل، صاحب الفكر الصهيوني والمتزوج من إسرائيلية، الذي مارس ضغوطات حثيثة على المؤسسات الهولندية التي تدعم موقع "الانتفاضة الالكترونية" لوقف دعمها، وذلك لان الموقع مؤيد لحقوق الفلسطينيين ومناهض للسياسات الإسرائيلية.

إن ما سبق من شأنه أن يعطي صورة عامة عن التحديات التي تواجه الفلسطينيين المقيمين في هولندا اليوم، وفي مواجهة ذلك فإنهم مستمرون ومن خلال مؤسساتهم وجمعياتهم، بإقامة أنشطة وفعاليات وتكثيف العمل الإعلامي في سبيل إيصال الصورة الحقيقية حول الصراع الذي سبب لجوئهم إلى هولندا.

*بيسان قسيس: منسقة المناصرة في مبادرة الدفاع المشتركة- جمعية الشبان المسيحية.

لجان المخيمات في لبنان: أداء قاصر عن مهمة وطنية

بقلم: سامر مناع*

خلال ٦٤ عاماً تعددت التسميات التي أطلقت على المرجعيات المحلية في المخيمات، أو ما يطلق عليها اليوم اللجان الشعبية باعتبار انها من المفترض ان تعكس حاجة تمثيلية شعبية محلية لأهالي المخيمات.

كرّس اتفاق القاهرة الموقع بين القيادة الفلسطينية والسلطات اللبنانية وجود إدارة محلية في المخيمات، وشكلت القياد الفلسطينية اللجان الشعبية على اساس مهمتين: الأولى امنية داخلية تقوم بها عناصر مسلحة تفرز للمهمة الأمنية وتسمى الكفاح المسلح. والمهمة الثانية الأساسية لادراة الحياة اليومية والشؤون المحلية في المخيمات.

إذن، تكرّست فكرة قيام لجان شعبية في المخيمات في اتفاق القاهرة الذي نص في بنوده على انشاء لجان محلية للفلسطينيين في المخيمات بهدف رعاية المصالح المعيشية اليومية بالتعاون مع السلطات اللبنانية. ميدانياً، اصطدمت فكرة وجود هذه اللجان مع وجود الكفاح المسلح، وبالرغم من أن الاتفاق أعطى صلاحيات واسعة لهذه اللجان، إلا أن الضرورات العسكرية والأمنية على الأرض ادت الى سيطرة أكبر لجهاز الكفاح المسلح، الذي كان من المفترض ان يكون الأداة التنفيذية لهذه اللجان. وكان الدور الأبرز في المخيمات لكوادر الكفاح المسلح انطلاقاً من «الهيبة» التي تمثلها القوة والسلاح في زمن عسكري بامتياز.

وكان دور اللجان الشعبية يركز بشكل رئيس على رعاية مصالح اللاجئين الفلسطينيين والسهر على تأمين حاجات الناس الحياتية من كهرباء وماء ومعالجة البنى التحتية، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية في الدولة اللبنانية، كوزارة الداخلية، والأمن العام، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، والمؤسسات الاجتماعية والسياسية الأخرى، بالاضافة صلاحيات في موضوع حل النزاعات الفردية... وغير ذلك.

لكن، فعلياً تراجع هذا الدور الاجتماعي/الوطني لحساب الدور السياسي/الوطني، باعتبار أن هذه اللجان تحوّلت الى أداة بيد المرجعيات السياسية الفلسطينية، وكونها شكّلت وبطريقة غير مباشرة صلة وصل بين القيادة واللاجئين. بعد ذلك، تعددت المرجعيات المحلية والتي حصر اختيار أعضائها من الفصائل الفلسطينية وخاصة حركة فتح اكبر التنظيمات الفلسطينية. ومع تقدم الحالة العسكرية وتراجع التكتيكات السياسية تراجع دور اللجان، وبالتالي تراجع الاهتمام بالجوانب الحياتية بشكل عام. خلال هذه المرحلة لم يتبلور أي دور فعال لهذه اللجان بل كانت ملحقة بالمرجعية السياسية والعسكرية.

بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان وتراجع الحالة العسكرية، قامت بعض الفصائل الفلسطينية باعادة تفعيل دور هذه اللجان في الاطار السابق أي باعتبارها اداة، لكن ذلك لم يدم بسبب «حرب المخيمات» التي أدت الى مشاكل كبيرة وعلى مختلف المستويات نظراً لحجم الدمار والقتل.

بعد انتهاء الحرب التي استمرت ١٥ عاماً، ونتيجة لدمار البنية التحتية وشبكات الكهرباء والصرف الصحي وارتفاع معدلات الفقر وانخفاض مستوى التعليم، كانت هناك حاجة لاعادة تفعيل اللجان المحلية لتولي عملية اعادة البناء ضمن امكانات محددة. وعادت تلك اللجان لتأخذ دوراً أكبر بدأ يتصاعد بشكل بطيء منذ بداية التسعينيات. وكان الاتجاه في تكوينها قائم على الاتجاهات الخدماتية والاهتمام بالمصالح والشؤون اليومية بشكل أكبر دون اخراجها من طابعها السياسي/الفصائلي الذي كان ولايزال رداؤها الوحيد خلال عشرات السنوات.

من الناحية الرسمية، فقدت اللجان شرعيتها بالغاء اتفاق القاهرة، لكنها استمرت واقعياً، وكانت بشكل غير مباشر أداة بيد الفصائل المنضوية في منظمة التحرير الفلسطينية - كل بحجمه، وبموازنات داخلية بكل فصيل انعكست على أفراد الفصيل الموجودين في اللجان. وساهم ذلك بانشاء لجان موازية لقوى التحالف الفلسطيني خارج منظمة التحرير بقيادة حركة حماس. وادى التنافس في كثير من الأحيان الى تفعيل نسبي بدورها في هذا المخيم او ذاك. ولكنه في الوقت نفسه تبلور كانقسام في الحالة الفلسطينية على صعيد المخيمات.

تصاعد دور اللجان الشعبية بشكل بطيء جداً مع رفع مستوى الاهتمام بالمخيمات من جهة، وتطور الوعي بالأهمية التمثيلية للاجئين الفلسطينيين من جهة اخرى. وبدأت مشاريع البنى التحتية واعادة توزيع شبكات الصرف الصحي خاصة في مخيمات: عين الحلوة، شاتيلا، برج البراجنة، برج الشمالي والرشيدية. ومع تطور عمل المؤسسات الاجتماعية والحقوقية الفلسطينية واللبنانية والدولية، تطور أداء اللجان الشعبية وساهمت حالة الاستقرار العام النسبي في تحسين هذا الأداء، وترافق ذلك مع اطلاق برامج متنوعة للأطفال والشباب والنساء، كما تطور مستوى التنسيق خاصة مع الأونروا ووصل في بعض المشاريع الى درجة الأشراف المباشر على تنفيذ مشاريع البنى التحتية التي تنفذها الأونروا.

خلال السنوات الثلاث الماضية، طرحت أكثر من جهة حقوقية امكانية انتخاب اللجان الشعبية كحل للكثير من القضايا والخروج من حالة الانقسام واضفاء شرعية شعبية عليها، وكانت هناك تجربة انتخابية متواضعة في مخيم شاتيلا في العام ٢٠٠٧ لكنها لم تنجح بسبب اهمالها من القوى الفلسطينية بالدرجة الأولى. ويمكن اعتبار أن هناك رفضا غير معلن من بعض الفصائل الفلسطينية الرئيسية لفكرة الانتخابات، وتمثل ذلك بالسرعة في تخصيص موازنات لعدد من اللجان الموجودة للقيام بمشاريع تحت عنوان «احياء دور اللجان

ملاحظات على بوابة اللجوء في سورية

بقلم: رانيا ماضي*

لم أتردد في المشاركة في بعثة تقصي حقائق مكونة من جمعيات أهلية أوروبية، تم الاتفاق عليها للذهاب إلى سورية لمراقبة الأحداث عن قرب والوقوف على الحقيقة التي غابت ما بين التناقض الإعلامي في عرض الأحداث. بالنسبة لي كان الوقوف على وضعية الفلسطيني اللاجئ هناك، ومدى تأثره بالأحداث هو هاجسي الأول. وما عزز رغبتي تلك هو أنني على اطلاع تام على ما حدث وما زال يحدث للفلسطينيين في العراق وكنت أتوقع كارثة أخرى تحل بهم!

لقد كان وما زال الفلسطينيون يدفعون ضريبة لجوئهم إلى إي دوله عربية، فأي تغيير سياسي يحصل، يكونون دائماً الأوائل في دفع الثمن، والتاريخ سجل ذلك. فما زلنا نذكر ما حصل في الأردن ومن ثم في لبنان ومؤخراً في العراق والآن نخشى ما يمكن ان يقع في سوريا. أثناء زيارتي إلى سورية، كان لي لقاءات مع كل ما يرتبط بالوجود الفلسطيني من مؤسسات رسمية إلى دوائر شعبية وممثلين عن التجمعات حاولت من خلالها رصد الحالة، وهذا ما سأحاول في هذه المقالة إلقاء الضوء عليه. لقد قمت بزيارة أكثر من موقع وتجمع لأرى بأم عيني واسمع من الفلسطينيين أنفسهم. وللحقيقة أقول أن محاولات الزج بالفلسطينيين في معمعان الأحداث لم تنجح، وأكثر من ذلك، يمكن التأكيد أن الظروف الأمنية في سورية لا تستهدف الفلسطينيين، كما أن الخشية على أوضاع الفلسطينيين هي خشية مستقبلية مرتبطة بانهيار كلي للأوضاع في سورية. وعليه، يمكنني القول أن القيود الأمنية على الفلسطيني في سورية ليست قيودا خاصة أو تزيد على تلك التي تمس المواطن السوري العادي أي غير المتورط/المنخرط في الأحداث. من هنا وددت أن أسجل بعض الملاحظات السريعة بشأن اللجوء الفلسطيني في سورية عموما، لأن الأزمة الحالية في سورية، ليس فيها حاليا، ولم ينتج عنها ما يمس وضع الفلسطينيين على وجه الخصوص، رغم أن الخشية المستقبلية على حالهم تظل قائمة.

مخيم جرمانة، دمشق- سوريا (المصدر: وفا، ٢٠١٠)

اثر الفلسطينيين على الصالحية:

كان أول تواجد عبر التاريخ للفلسطينيين في سورية، في منطقة الصالحية، وهي منطقة سكنية من الممكن رؤيتها من عدة زاويا؛ فبوابة الصالحية من أكثر المناطق شهرة بسبب أهميتها التجارية والاقتصادية. والسؤال هنا يدور حول: كيف وصل الفلسطينيون إلى سورية ؟.

الحقيقة التي قد يجهلها الكثيرون ، و هي مؤكدة وموثقة في العديد من المراجع والكتب التاريخية، ألا وهي أن الصالحية كانت قبل ٨ قرون مدينة فلسطينية. ففي عام ٥٥١ هجري وصلت أول قافلة للاجئين الفلسطينيين من منطقة نابلس ومن قرية جماعين إلى دمشق هربا من الاضطهاد الصليبي وكان عددهم مئتي شخص، مات منهم أربعين لأسباب مختلفة. وبعدها ساعدهم السلطان نور الدين للرحيل إلى جبال قاصيون والتي كانت خالية من البيوت. لكن بعد سنوات أصبحت هناك عشرات من البيوت ثم المئات وسمي المكان الصالحية نسبة لصلاح آل قدامة، وأصبحت الصالحية مدينة علمية يقصدها طلاب العلم من دمشق وغيرها من المدن ويخرج منها العلماء والمشايخ إلى مساجد دمشق، وخاصة المسجد الأموي لإعطاء الدروس، حتى انتشر المذهب الحنبلي وخرج إلى العديد من المناطق وصارت الصالحية محط أنظار العلماء والأعيان.

وقد أصبحت هذه المدينة، مدينة فاضلة على غرار مدينة أفلاطون، فقد تم تخطيطها وإنشاء البنية التحتية فيها، فأنشأت الحمامات والمدارس ودور الأيتام وانتشر العلم بهذه المنطقة، حتى أن نساء آل قدامة صرن محدثات يتلقى الرجال القادمون للمنطقة العلم منهن، كما أن المنطقة اشتهرت بصناعة الورق الذي كان يذهب إلى سائر الدنيا، ولا ننسى مسجد الشيخ عبد الغني النابلسي والمدرسة العمرية وهي اكبر مدرسة تخرج منها الألوف من الطلبة عبر تاريخها.

دور الجيش السوري:

كان مقررا أن يدخل الجيش السوري فلسطين يوم ١٥ أيار، من جنوب لبنان ويتمركز في منطقة لواء الجليل من حدود لبنان حتى مدينة الناصرة باعتبارها منطقة عربية لا توجد فيها قوات صهيونية. وصلت مقدمة الجيش إلى سهل البقاع في طريقها إلى بنت جبيل. غير أن الجيش غير رأيه فجأة، ورجع قبالة بحيرة طبريا والحولة، ثم هاجم الجيش قرية سمخ واحتلها وخسر كثيرا من قواته، ثم هاجم مستعمرة "مشمار هايردن" وهي من أقدم المستعمرات اليهودية في فلسطين، واحتلها عنوة. وقد كان الجيش السوري الجيش الوحيد من بين الجيوش العربية الذي استولى على مستعمرات يهودية.

الاونروا في سورية:

بدأت الاونـروا تقدم خدماتها للاجئين الفلسطينيين في أيار ١٩٥٠، بعد قرار تأسيسها رقم ٣٠٢ الصادر في ١٩٤٩. ولا ننسى هنا أن نشأتها ارتبطت بعامل سياسي لمساعدة اللاجئين على تجاوز آثار نكبتهم مع عدم الإخلال بقرار ١٩٤. تقدم الاونروا خدمة التعليم لنحو ١١٩ مدرسة ومركز مهني، تحوي بدورها حوالي ٦٦٥٠٠ طالب وطالبة، ويعمل في خدمات وكالة الغوث التعليمية، ما يقرب ٢٧٠٠ كادر تعليمي. وعلى الرغم مما تعانيه من مشاكل مثل التسرب واكتظاظ الطلاب في الصفوف، والمشاكل الناجمة عن الدوام ذو الفترتين - أي المسائي والصباحي-، إلا أن نسبة النجاح مرتفعة في مدارس الاونروا مقارنة مع المدارس السورية الحكومية.

وقد مثلت الاونـروا العامل الأكثر أهمية في الواقع الاجتماعي والحياتي للاجئين في السنوات الأولى للتهجير. لكن بعد اتفاق أوسلو تراجعت الخدمات وكذلك حصص المساعدات قلت إلى النصف، مما اثر على جوانب مختلفة من حياة اللاجئين الفلسطينيين.

اما بخصوص البرنامج الصحي؛ فقد كان مهما جدا، حيث تم تنفيذ برامج الرعاية، ولكنه تقلص الآن وتراجع مستوى الخدمات العلاجية، مما أدى إلى تذمر اللاجئين المستمر. وهذا نتيجة نقص عدد الأطباء وزيادة اكتظاظ المراكز الصحية، إضافة إلى خلو الصيدليات من العديد من الأدوية اللازمة بل والضرورية. مما أضاف عبئا إضافيا على كاهل اللاجئين، الذين يجدون أنفسهم مضطرين إلى اللجوء للعيادات الخاصة، وهذا ما لا يتناسب مع إمكانياتهم، وبشكل خاص انه منذ بداية الأحداث في سوريا أصبح إيجاد عمل يكاد يكون حلما.

اللاجئون الفلسطينيون في سورية وحق السفر:

رغم ان اللاجئ الفلسطيني يعامل معاملة المواطن السوري، ما عدا حق الترشح والانتخاب، أصبح السفر للفلسطيني من سورية حلما صعب التحقق. ومنذ اندلاع الأحداث منذ عام ونيف في سورية، زادت رغبات الشباب في المغادرة، ولكن تتكسر احلام الفلسطيني في سورية لانه يعرف مدى صعوبة شروط السفر لأي دولة ولأي سبب، سواء لطلب العلم أو العمل أو حتى بهدف الهجرة. عندما سالت بعض المسؤولين في التجمعات الفلسطينية عن السبب كانت النتيجة مذهلة؛ لان شروط السفر لأي بلد عربي هي أصعب من السفر لأي بلد غربي اولا، ولان مبدأ المعاملة بالمثل لا يطبق على اللاجئين الفلسطينيين. فسورية منذ سنين تمنح حق زيارتها لكل مواطني الدول العربية دون تأشيرة دخول، وبموجب المعاملة بالمثل فان الدول العربية تطبق هذا المبدأ بالمثل على المواطنين السوريين ولكن للأسف تستثني اللاجئين الفلسطينيين الذين يحملون وثيقة السفر السورية. ان السلطات السورية لا تمنع الفلسطيني من مغادرة أراضيها لأي سبب بالمقارنة مع الدول الاخرى. ولكن لو أخذنا مثلا الأردن فهو يطبق شروطا صارمة وصعبة على دخول الفلسطيني مهما كان سبب طلب الزيارة، وبالنسبة للفلسطيني يصبح الحصول على تأشيرة لزيارة تركيا أو قبرص الأمر أسهل، ويستحيل الأمر عندما يكون لزيارة بلد خليجي أو حتى مصر التي ترفض حتى طلبات الدراسة رغم الضمانات المالية أو العلمية لمقدم الطلب.

ويحلوا الأمر لدى سؤال اللاجئين الفلسطينيين في سورية عن رأيهم بإعلان الدولة الفلسطينية وإنهاء معاناتهم! حيث جاءت إجاباتهم ووجهات نظرهم مفاجئة إلى حد ما، اذ لمست شبه إجماع عندهم حول أن هذا الإعلان ناقص، وخاصة انه لا يوجد ذكر لحق العودة فيه، وكذلك قالوا ان الإعلان من طرف واحد، وهذا يعني أن إسرائيل لها الحق في السيطرة على كافة المناطق خارج نطاق السلطة الفلسطينية، وكذلك حقوق الفلسطينيين في الشتات. وهذا من شانه أن يعني توطين جديد، وكذلك فأن هذا الاعلان يعني الاعتراف بيهودية الدولة الصهيونية ضمن المعطيات وموازين القوى الحالية. والغريب ان كل من سألتهم هذا السؤال كان جوابهم متفقا على أن هذا وهم كبير، وان تحقق فهو على حساب تضحيات الشعب عبر التاريخ منذ النكبة وحتى الآن، بل ان احد اللاجئين قال أن هذا فصل جديد من فصول النكبة.

ملاحظات هامة حول اللجوء الفلسطيني في سورية:

هناك حالة من المساواة بين اللاجئ الفلسطيني والمواطن السوري من حيث حقوق التوظيف والعمل والتجارة وحتى خدمة العلم في القوات المسلحة ثم في جيش التحرير الفلسطيني. فقانون رقم ٢٦٠ لعام ١٩٥٦ سهل عملية اندماج الفلسطيني في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. ومما يلاحظ بالنسبة للتجمع الفلسطيني في سورية؛ فانه مجتمع نشيط في كافة محاور الحياة، كما انه مجتمع شاب ساهم في بناء الجوانب الاقتصادية والثقافية والتربوية التعليمية والسياسية، وبرز منه شخصيات لامعة في كافة الميادين بما فيها خدمات البنية التحتية.

إضافة لذلك فان المجتمع الفلسطيني اللاجئ في سورية يتميز بأنه شديد الارتباط والانتماء لوطنه الأم فلسطين ومتمسك بحقه في العودة. فهو مجتمع يؤكد على هويته الوطنية وهو جزء من الحركة الوطنية الفلسطينية في الشتات من مؤسسات ونقابات واتحادات ومنظمات شعبية متميزة ومحافظة على ديمومة الحلم في العودة إلى ارض الوطن. وخير مثال على ذلك ما حصل عندما قرروا في ١٥ أيار ٢٠١١ التوقف نهائيا عن الانتظار ومعالجة الخطأ الذي حصل عام ١٩٤٨. فقرروا الزحف ليقولوا لإسرائيل نحن الجيل الرابع ولم ننسَ. وكذلك ليردوا على محاولات دفن هذا الحق والتفاوض عليه، فكان هناك ٢٣ شهيدا ممن قرروا الزحف مرة أخرى في حزيران، وكان هناك إيناس شريتح ابنة الستة عشر عاما، وقيس ابو الهيجاء الذي غادر الأردن وشارك في العودة، وعزت مسودة المولود في القدس والذي اجتاز مجدل شمس في ١٥ أيار وتمت إعادته ولكنه أصر على العودة في ٥ حزيران واستشهد على مشارف الجولان. وكذلك سامر حمدان الذي وصل قرية مجدل شمس وكان ممن خاضوا معركة مع جيش الاحتلال واضطر للعودة مع بعض الجرحى والشهداء. إن هذا يؤكد على عمق الانتماء والإصرار، كما انه يوضح للعالم اجمع أن هؤلاء الشباب قادرون بإرادتهم على تحطيم أسطورة الحدود والتي اتضح أنها هشة.

فحلم العودة سيظل ملازما لشعبنا أينما كان جيلا بعد جيل.

*رانيا ماضي: ناشطة فلسطينية، مستشارة قانونية في مركز بديل- مكتب جنيف.

الشعبية» كمناورة بديلة عن الانتخابات.

اليوم، تلعب اللجان الشعبية دوراً أكبر لكنه لا زال بحاجة إلى تطوير، وأهم تلك الادوار تمتين أواصل الأمن الاجتماعي من خلال متابعة المشاريع التنموية ومشاكل البناء العشوائي والسعي لادخال مواد الاعمار الى المخيمات، وصيانة الوحدات السكنية الآيلة للسقوط، وتحسين البيئة من خلال التفاعل مع البلديات، ومحاولة ايجاد حلول للمشاكل التربوية من خلال تفعيل الحوار مع المعنيين المباشرين، أي المدرسة والأهل والتلميذ، ومعالجة مشاكل الرسوب والتسرب والبطالة. هذا بالإضافة إلى الدور الكبير والاهتمام بالموضوع الصحي بشكل أكبر، بالتعاون مع المؤسسات الصحية كالأونروا والهلال الاحمر الفلسطيني، واقامة ندوات التوعية الصحية من نمط مخاطر الادمان والنفايات الطبية... كل هذه الأدوار وضرورة تطويرها تعتمد على الاهتمام بشكل أكبر بهذه اللجان على اساس ان الاهتمام بشؤون الناس هو واجب وطني بالدرجة الأولى.

ولا شك ان عملية رفع الوعي السياسي للاجئين في المخيمات والتجمّعات بمختلف فئاتهم لا تزال من أهم الأولويات في تطوير عمل هذه اللجان، لتشكل انعكاسا حقيقيا للمجتمع وتعبر عن مصالحه بشكل أكبر من خلال التأسيس لعملية انتخاب اللجان الشعبية من اللاجئين. وذلك يتطلب تعزيز الوعي بالحق في ممارسة الديمقراطية من خلال انتخاب ممثليهم في الهيئات والمؤسسات، وفتح ابواب الانخراط الطوعي للشباب والمرأة والقطاعات التخصصية بالتمثيل الانتخابي لهيئاتها، وبالتالي الرقي بمستوى تنظيم المجتمع الفلسطيني من خلال هيئات وممثلين بالانتخاب الديمقراطي والتشجيع على ترسيم التمثيل للهيئات بشكل شرعي، ديمقراطي ازاء المجتمع اللبناني المضيف. بالاضافة الى تعزيز تقنيات الممارسة الانتخابية وخاصة الرقابة على ديمقراطية الانتخابات وشفافيتها. هذه الخطوات تشكل ابرز التحديات للمجتمع الفلسطيني بكل مكوناته السياسية والاجتماعية.

*سامر مناع: صحفي، ومدير البرامج في مركز التنمية الإنسانية- لبنان.

الحقوق العقارية للفلسطينيين في لبنان: سلبية القانون اللبناني التمييزي

بقلم: طارق الدباغ*

مخيم برج الشمالي، لبنان (مركز بديل، ٢٠١١)

إمعانا في سياسة هدر حقوق الشعب الفلسطيني من قبل الجهات السياسية والحزبية اللبنانية -على اختلاف انتماءاتها وتوجهاتها-، اقدم البرلمان اللبناني في العام ٢٠٠١ على تعديل القانون رقم ١١٦١٤ بتاريخ ١٩٦٩/١/٤ الخاص بالحقوق العينية للاجانب في لبنان، ليراكم بهذه السياسة المسيرة الطويلة للتمييز السلبي ضدهم. حيث نص القانون على انه: "لا يجوز تملك اي حق عيني من اي نوع كان لأي شخص لا يحمل جنسية صادرة عن دولة معترف بها، او لاي شخص كان التملك يتعارض مع احكام الدستور لجهة رفض التوطين".

بالتالي هناك عدة مآخذ على طبيعة هذا التشريع وما يترتب عليه، نسعى لعرض الجدل حولها في هذه السطور، حيث ان هناك جانبا من عدم الشرعية لهذا القانون؛ وهذا لمخالفته الدستور اللبناني وقواعد القانون الدولي العام وقانون الأحوال الشخصية، الى جانب تبيان آثار تطبيق هذا القانون ان كان لناحية الآثار القانونية منها او الاقتصادية او الاجتماعية والإنسانية، دون إغفال الحلول المقترحة لتعديل هذا القانون ومعالجة آثاره السلبية.

انعدام المشروعية الدستورية للقانون

اولاً: يتضح بمقتضى إصدار هذا القانون حسب نظر المشرع، انه موجه إلى فئة معينة بذاتها من الاجانب، الا وهي الفلسطينيين بعينهم دون غيرهم، سواء باعتبار انهم لا يحملون جنسية صادرة عن دولة معترف بها او باعتبار ما يعرف برفض التوطين.

ثانياً: إن للدولة ان تصدر ما تشاء من مراسيم او قوانين (تشريعات) لتنظيم شؤونها وتسيير مرافقها وتحقيق مصالحها تطبيقاً لمبدأ سيادة الدولة، ويدخل ضمن ذلك اصدار القوانين لتنظيم وضبط تملك الاجانب (كل الاجانب دون استثناء كما كان عليه الحال قبل سنة ٢٠٠١). لكن هذه الحرية ليست مطلقة بل مقيدة باحترام الدستور والمعاهدات والمواثيق والاعراف الدولية. مع الاخذ بعين الاعتبار ان الفقرة (ب) من مقدمة الدستور اللبناني، تنص على ان (لبنان عربي الهوية والانتماء وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم بمواثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الامم المتحدة وملتزم بمواثيقها والاعلان العالمي لحقوق الانسان. وتجسد الدولة هذه المبادىء في جميع الحقول والمجالات دون استثناء).

هذا النص الدستوري، باشارته الى مواثيق الجامعة العربية ومواثيق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان والتزام الدولة اللبنانية بها جميعاً وتبنيها بين طيات دستورها، انما يوفر لهذه المواثيق ما لسائر القواعد الدستورية من قيمة قانونية والزامية. وعليه فان اي قانون (تشريع) لا يستطيع ان يخالف نصوص هذه المواثيق أو مخالفة الاعلان العالمي لحقوق الانسان، والا جاء مخالفاً للدستور اللبناني، مستوجباً للطعن والابطال. والمثال على ذلك نص الفقرة -١٧- من الاعلان العالمي لحقوق الانسان التي تنص (بأن لكل فرد حق في التملك بمفرده او بالاشتراك مع غيره).

وهكذا يمكن الاستنتاج ان المشرّع اللبناني خالف النص الدستوري، وذلك لعدم تجسيده للمبادىء المشار اليها في صلب هذا النص في القانون الذي شرعه وحرم بموجبه الفلسطيني دون غيره من سائر الاجانب من تملك العقارات، خلافاً لميثاقي الامم المتحدة والجامعة العربية والاعلان العالمي لحقوق الانسان.

ثالثاً: تنص المادة (ج) من مقدمة الدستور الفقرة الاخيرة على (العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل). كما تنص المادة (٧) من صلب الدستور اللبناني على ان (كل اللبنانيين سواء لدى القانون، هم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دون ما فرق بينهم).

يتضح هنا أن هذا التشريع السابق الذكر، قد ضرب حق اللبنانيين بالمساواة بعرض الحائط، بايقاع تمييز ضد المرأة اللبنانية أيضا، فمن آثار تطبيق هذا القانون ان الام اللبنانية المتزوجة من فلسطيني لا تورث اولادها العقارات المملوكة لها في التركة بعد وفاتها، ولا تستطيع هذه الام ايضاً ان تملّكَ عقاراً لاولادها اواحفادها وغيرهم ممن يحملون الجنسية – الوثيقة الفلسطينية- عبر الوصية بعد وفاتها او البيع والهبة في حياتها.

كما يجدر الذكر ان الشعار الواهي (رفض التوطين) الذي سيق في صياغة التعديل القانوني المشار اليه كمبرر لسلب الفلسطيني حقه في تملك العقار، والذي كان مطية لسلب الفلسطيني معظم حقوقه المدنية يقف حجرة عثر امام مشروع منح الام اللبنانية الجنسية لاولادها من اب اجنبي (اي الاولاد الفلسطينيين).

وهل الام اللبنانية حين تهب اولادها الاجانب ومنهم الفلسطينيين الجنسية اللبنانية وكأنها تهب الشعب الفلسطيني القاطن على الاراضي اللبنانية باكمله الجنسية؟! فالتوطين لا يتم الا عبر قانون عام مجرد يمنح الجنسية اللبنانية لكل فلسطيني مقيم على الاراضي اللبنانية وهذا لن يتم بطبيعة الحال لانه مخالف للدستور.

رابعاً: إن الفقرة (و) من مقدمة الدستور تنص على ان (النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة). ان هذا القانون يحمل بين طياته حرمان الفلسطيني دون غيره من الاستفادة على الوجه الاكمل من النظام الاقتصادي الحر خلافاً للدستور، حيث انه لا يستطيع ان يتاجر بالعقارات، ولا ان يعمل في قطاع البناء باسمه ولصالحه ولحسابه، وبشكل اجمالي لا يستطيع الاستثمار في مجال الحقوق العينية الاصلية. هذا فضلاً عن انه لا يستطيع ان يستفيد من الحقوق العينية التبعية نتيجة التطبيق الخاطىء والموسع لهذا القانون. فلا يمكن ان يستفيد من حق الرهن والتأمين ومزاياهما، وبالتالي لا يستطيع ان يشكل ضماناً لامواله التي يتداولها في السوق، وبالتالي التهيب والخوف من الدخول في مشاريع تجارية نتيجة حرمانه من وسائل الضمان العقاري، بالاضافة الى ان هذا القانون انتهك بشكل فاضح حرمة الملكية الخاصة بل وجردها من اصحابها، والميراث هو النموذج الصارخ على ذلك.

خامساً: تنص الفقرة (ط) من مقدمة الدستور في اخرها على كلمة (ولا توطين). وبما ان الدستور يسمو على القانون (التشريع)، الصادر عن السلطة التشريعية (مجلس النواب)، ويسمو كذلك على المراسيم الصادرة عن مجلس الوزراء، فلا يستطيع اي منهما ان يخط اي قاعدة قانونية او قرار بخلاف الدستور والا اعتبر ذلك باطلاً، مع الاخذ بالاعتبار ان مقدمة الدستور لها نفس القيمة القانونية التي تتمتع بها سائر القواعد والنصوص الواردة في صلبه.

مخالفة هذا النص القانوني لقواعد القانون الدولي العام وقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان

ان اهم المبادىء التي قامت عليها الامم المتحدة هي حماية حقوق الانسان، واصبح هاجس العالم باسره وهمه وتوجهه الاول. ويمكن ان نلمس ذلك بوضوح من خلال الاتفاقيات والمواثيق والمعاهدات الدولية المختلفة مثل ميثاق الامم المتحدة وجامعة الدول العربية والاعلان العالمي لحقوق الانسان. لذلك لا بد ان اسجل هذه الملحوظة القانونية: (ان تبني الدستور اللبناني في مقدمته لميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان لا يجعل له قيمة دستورية فحسب، بمعنى انه لا يذوب في الدستور وانما تبقى لها قيمتها القانونية الدولية بالإضافة إلى قيمتهم الدستورية الداخلية).

ان مفهوم سيادة الدولة المطلق، والذي كان سائداً على مر الزمن اصبح يضيق شيئاً فشيئاً لصالح القانون الدولي العام، فشهد هذا الاخير تطوراً كبيراً في مفاهيمه وقواعده والتي اصبحت بدورها لها قيمة قانونية ملزمة - عهدا الامم المتحدة سنة ١٩٦٦ (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية)- بعد أن كانت قيمتها القصوى في السابق تتمثل في توصية.

من هنا درج الفقه القانوني الدولي، على انه ينبغي على جميع الدول ان تحترم في كافة حقولها ومجالاتها وتشريعاتها وافعالها قواعد القانون الدولي الانساني، لكي تنأى بنفسها عما يمكن أن تتعرض له من عقوبات نتيجة مخالفتها لتلك القواعد لا سيما الآمرة منها. (معظم القواعد المتعلقة بحماية حقوق الانسان هي قواعد آمرة).

ان هذا القانون يحمل بين طياته وفي مضامينه وفي الاثار المترتبة على تطبيقه اضطهاداً وتمييزاً عنصرياً، حيث انه سلب فئة بعينها دون غيرها -الا وهي الفلسطينيون- حقاً من الحقوق التي يتمتع بها غيرهم من الأجانب، وهو حق التملك، وهذا مخالف لابسط حقوق الانسان وللاتفاقية الدولية ضد التمييز العنصري وللمواثيق والاعراف الدولية اجمالاً، وهو مخالف لقواعد القانون الدولي الانساني كذلك. ان هذه المخالفة يمكن ان تجر على لبنان الكثير من العقوبات الدولية بدءاً بالاستنكار والاستهجان مروراً بالادانة وصولاً الى العزل والحصار الاقتصادي.

هذا القانون يلغي المفاعيل العملية لقوانين الاحوال الشخصية للمسلمين والمسيحيين

اولاً: لقد جاءت الاديان السماوية جميعاً باسمى معاني العدل والمساواة وجسدت في مختلف احكامها ما يؤكد هذه المعاني فلا تفرقة بين البشر على اساس اللون او الجنس.

ثانياً: اذا بحثنا في قوانين الاحوال الشخصية سواء بالنسبة للمسلمين (المحمديين) او غير المسلمين (غير المحمديين) فلن نجد في موانع الميراث اطلاقاً ان يكون الوارث فلسطينياً والتركة (الموروث) عقاراً!

ان هذا القانون وعلى خلاف كل ما سبق، جاء ليفرق بين البشر على اساس عنصري بان جعل الفلسطيني مختلفاً عن باقي الأجانب لجهة التملك العقاري في لبنان (حرم من التملك)، او لجهة ان الفلسطيني لا يرث عقاراً -اي يتملكه من التركة-، فهذا العقار ينتقل شرعاً وبقوة القانون الى الفلسطيني ولكنه لا يستطيع ان يسجله في السجل العقاري وبالتالي لا يستطيع ان يتملكه.

*طارق الدباغ: محام، وناشط حقوقي لبناني.

مخيم برج البراجنة، لبنان (مركز بديل، ٢٠١٠)

الفلسطينيون في لبنان: نحو نضال مشترك

بقلم: د. سعود المولى*

شكل اللاجئون الفلسطينيون في لبنان عام ١٩٤٨ حوالي ١٣,٨ ٪ من مجموع اللاجئين الفلسطينيين، والذين قدر عددهم من قبل لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، والمعروفة باسم لجنة "كلاب"، بحوالي ٧٦٠ ألف لاجئ. وجاء ذلك في تقرير اللجنة المقدم للجمعية العمومية للأمم المتحدة عام ١٩٤٩، وقد تبنت الأونروا عند مباشرة مهامها عام ١٩٥٠ أرقام اللجنة المذكورة.

وبخصوص اللاجئين الفلسطينيين الى لبنان؛ أفاد تقرير لبعثة الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان أنه من شمال فلسطين (حيفا وعكا وصفد) لجأ قرابة ٣٠٠,٠٠٠ شخص إلى كل من سوريا ولبنان في الفترة من أبريل/ نيسان ١٩٤٨ وحتى آب/ أغسطس ١٩٤٨. وبحسب معلومات متضاربة استقيتها من مصادر فلسطينية ولبنانية مختلفة، تراوح عدد الذين نزحوا الى لبنان عام ١٩٤٨ ما بين ١٠٠ ألف و١٣٠ ألف لاجئ فلسطيني. قدموا من منطقة الجليل (عكا- بيسان- الحولة- صفد- الناصرة- طبريا- حيفا)، ونزح قسم من مناطق يافا- اللد- الرملة مع أقلية نزحت من القدس وجوارها وقسم من الضفة الغربية (نابلس- جنين)، وان كانت نسبتهم قليلة. والسبب الرئيسي لتوجه هؤلاء إلى لبنان يعود الى قرب الحدود اللبنانية من قراهم ومناطق سكناهم، وهم كانوا يأملون أن تقوم الجيوش العربية بطرد العصابات الصهيونية خلال فترة قصيرة جداً .كما ان حالة التزاوج والمصاهرة بين سكان الجليل وشمال فلسطين عموماً واللبنانيين، كانت ظاهرة واضحة نجد خلفياتها في التواصل والتبادل التجاري بين عكا وصيدا في جنوب لبنان (يوم كانتا ولاية واحدة أيام الدولة العثمانية).

في حين كان يلجأ العديد من الفلسطينيين إلى لبنان للاصطياف، هذا عدا عن وجود الأسواق التجارية الحدودية التي كانت تجمع بين مواطني لبنان وفلسطين وسوريا. ويمكن القول إن الحدود بين فلسطين ولبنان تحت الانتدابين البريطاني والفرنسي لم تكن مغلقة أمام حركة المواطنين من البلدين، ويشهد على ذلك النسبة العالية من اللبنانيين الذين كانوا يعيشون في فلسطين. فقد كانت الجالية اللبنانية من أكبر الجاليات في فلسطين قياسا بغيرها من الجاليات العربية، حين كان ميناء حيفا وشركة النفط فيه وغيرها من الاماكن تشكل نقاط جذب للعمالة اللبنانية. كما إن التسامح الديني في أواسط الفلسطينيين شكل عامل اطمئنان لدى الكثير من اللبنانيين الذين لجأوا إلى فلسطين بسبب اضطرابات طائفية في مراحل سابقة لنكبة ١٩٤٨. انعكاسا لهذه العلاقة المميزة بين لبنان وفلسطين، فقد كان في فلسطين ثلاث قنصليات لبنانية في كل من القدس، حيفا، ويافا، إضافة إلى وجود قنصل عام لتسيير أمور الجالية اللبنانية في فلسطين تحت الانتداب. وقد تبلورت أماكن انتشار المخيمات والتجمعات الفلسطينية على أساس قروي وعائلي (خصوصاً قرب بيروت وصور وصيدا وطرابلس)، أو على أساس الانتماء الديني (تبرعت الأوقاف الأورثوذكسية بأرض أقيم عليها مخيم مار إلياس غرب بيروت في حين سمح للاجئين الكاثوليك بالاقامة في منطقة ضبية شرق بيروت على أرض للوقف الكاثوليكي). وكان مخيم البص أول المخيمات التي استقبلت اللاجئين نظراً الى انه كان جاهزاً للعمل بسبب بنائه واستخدامه سابقاً لايواء اللاجئين الأرمن. وقد بقي عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان من الألغاز المحيرّة؛ إذ لا توجد أرقام نهائية لدى الجهات المختلفة؛ سواء أكانت الدولة اللبنانية أم المنظمات الدولية أم منظمة التحرير الفلسطينية.

الارقام حول الفلسطينيين في لبنان هي قصة بحد ذاتها:

قدرت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني عام ١٩٩٢ عدد فلسطينيي لبنان بـ ٦٠٠ ألف لاجئ. ولأسباب مختلفة تماما، أهمها إظهار عدم قدرة لبنان على استيعاب أعداد وفيرة من الفلسطينيين، يميل الرسميون اللبنانيون الى تضخيم عدد الفلسطينيين اللاجئين في لبنان، حيث صرح الوزير اللبناني السابق المرحوم شوقي فاخوري (الـذي كان عضوا في اللجنة الوزارية المكلفة بالحوار مع الفلسطينيين) بأن عددهم في لبنان يتراوح بين ٤٠٠ ألف و ٥٠٠ ألف نسمة. وكان المدير العام السابق لمديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين في وزارة الداخلية اللبنانية السيد يوسف صبرا اعتبر في آخر سنة ١٩٨٢ ان العدد الإجمالي للفلسطينيين بلغ قبل الاجتياح "الإسرائيلي" حوالي ٦٥٠ ألف. وبغية الإقلال من أهمية قضية اللاجئين بحد ذاتها يأخذ "الإسرائيليون" بالتقديرات الأكثر انخفاضاً. "موشي افرات" مثلا، خلص في مقالة خصصها لدحض ما يعتبره تضخيما لأعداد الفلسطينيين في لبنان الى أن عددهم سنة ١٩٨٢ كان في حدود ٢٠٣ ألف نسمة. أما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا) فقد أفاد تقديرها لسنة ١٩٩٢ أن عدد اللاجئين في لبنان المسجلين لديها بلغ ٣١٩,٤٢٧ نسمة وأنه كان ١٢٧,٦٠٠ نسمة سنة ١٩٥٠ وقد بلغ عدد الفلسطينيين في لبنان حوالي ٣٨٧ ألف نسمة بحسب احصاءات المسجلين لدى الاونـروا نهاية العام ٢٠٠٣، يضاف اليهم حوالي ٤١٠٠٠ نسمة وهم الفلسطينيون المقيمون في المخيمات وغير المسجلين لدى الاونـروا، منهم ٢٦٠٠٠ نسمة حصلوا على وثيقة سفر من شؤون اللاجئين في وزارة الداخلية في لبنان، و ١٥٠٠٠ فلسطيني ليس لديهم اي اوراق ثبوتية وهم محرومون من خدمات الاونروا (باستثناء التعليم)، وبسبب عدم تجديدهم لاقاماتهم يتـعرضون للملاحقة

أهالي مخيم نهر البارد أمام مكتب الأنروا في المخيم يطالبون بحقوقهم المشروعة (مركز بديل، ٢٠١١)

أو لغرامات كبيرة من قبل الدولة اللبنانية، رغم انهم دخلوا الى لبنان بطريقة مشروعة، وكان اتفاق القاهرة (١٩٦٩) الذي قامت الدولة اللبنانية في ما بعد بالغائه من طرف واحد، قد نظّم وجودهم في لبنان.

اللاجئون الفلسطينيون والوضع اللبناني:

لم يمض على استقلال لبنان أكثر من ٥ سنوات، حتى كانت نكبة فلسطين زلزالاً على حدوده الجنوبية استمرت تداعياته الى يومنا هذا. ذلك ان البلد الصغير، الحديث التشكيل، المعقد التركيب، الدقيق التوازنات، وجد نفسه في خضم أمواج عاتية لا قدرة له على خوض غمارها. ولم يكن الامر ليتعلق فقط بأفواج اللاجئين الهاربين الى جنوب لبنان من مجازر عصابات الصهاينة، وقد كان لبنان الرسمي والشعبي حريصاً على التضامن والتعاطف معهم. فحين وقعت النكبة ردد لبنان كله كلام وزير خارجيته حميد فرنجية وصرخته الإنسانية: "نستقبل في لبنان اللاجئين الفلسطينيين مهما كان عددهم ومهما طالت اقامتهم، ولا يمكن أن نحجز عنهم شيئاً ولا نتسامح بأقل امتهان يلحقهم دوننا، وما يصيبنا يصيبهم وسنقتسم في ما بيننا وبينهم آخر لقمة من الخبز". وبالفعل بادر لبنان حكومة وشعباً وعلى رأسه رموزه الكبيرة مثل رياض الصلح وبشارة الخوري وحميد فرنجية وكمال جنبلاط وصبرى حمادة وعادل عسيران وأحمد الأسعد ومعروف سعد، إلى تشكيل فرق الدعم والانقاذ التي عملت مع الصليب الأحمر ومع الجمعيات والهيئات الأهلية على إغاثة اللاجئين وتقديم العون لهم. وبلغ إجمالي ما صرفته الحكومة اللبنانية على المساعدات يومذاك ٥,٢ ملايين ليرة من أصل موازنة تقدر بسبعين مليون ليرة لبنانية.

وبلغ التضامن والتأييد اللبناني للفلسطينيين أن الجيش اللبناني شارك في المعارك ضد الاسرائيليين عام ١٩٤٨ كما أن مئات المتطوعين اللبنانيين خاضوا المعارك بكل تضحية وشجاعة إلى جانب إخوانهم الفلسطينيين. ولم يتوان اللبنانيون عن فتح منازلهم للاجئين وتقديم كل ما أمكن تقديمه إليهم، وهذا ما فعلته المؤسسات الحكومية والمنظمات والجمعيات. لا بل ان هذا التعاطف استمر طوال الخمسينيات حيث كان اللبنانيون يرافقون المتسللين الفلسطينيين الى ديارهم المحتلة لتفقد منازلهم وأرزاقهم.

وبين آذار وأيار ١٩٤٨، وصل نحو ٥٢ ألف لاجىء فلسطيني إلى مناطق لبنان الجنوبية، وتلاهم نحو ١٥ ألفاً بين حزيران وتموز من العام نفسه. وفي صيف العام ١٩٤٩ بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين إلى لبنان نحو ١٣٠ الف نسمة.

ولسنوات، عاش اللاجئون الفلسطينيون، مثلهم مثل كل العرب، على وهم قدرة الجيوش العربية على سحق "فلول العصابات الصهيونية". ورغم الهزيمة واتفاقات الهدنة، لم يفارق اللاجئون أمل وحلم العودة القريبة، وتشبثوا بالانتظار في خيام نصبت لهم خارج بيروت -وبعيداً عن المناطق المسيحية-. ولم تنشأ المخيمات حول بيروت في صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة والضبية وتل الزعتر – النبعة والمسلخ- الكرنتينا وغيرها، إلا في مرحلة متأخرة وبسبب احتياج الصناعة اللبنانية الفتية الى يد عاملة رخيصة تفتقر في الوقت نفسه الى حقوق أو ضمانات.

الا أن الأهم في منعطف ١٩٤٨-١٩٤٩ كان في افتتاح عصر جديد سمته الرئيسية الحرب الباردة بين الجبارين (موسكو وواشنطن) والتي كانت حرباً ساخنة في العالم الثالث (من كوريا وفيتنام الى افريقيا والشرق الاوسط). والسمة الثانية المميزة لذلك العصر كانت سمة الانقلابات العسكرية التي كانت البلاد العربية ساحتها الرئيسة وخصوصاً سوريا (منذ العام ١٩٤٩). والسمة الثالثة النابعة من السمتين الاولى والثانية تمثلت في الانقسام العربي الذي تعاظم بعد انقلابات سوريا والعراق ثم بوصول العسكر الى الحكم في مصر(١٩٥٢).

التأثير المباشر والاكثر أهمية لكل هذه التطورات أصاب اللاجئين الفلسطينيين في لبنان؛ فبعد سنوات قليلة من شهر العسل تفجرت الاورام على وقع دور فلسطيني في اغتيال الرئيس رياض الصلح (١٦ تموز ١٩٥١)، ثم الملك الاردني عبد الله الاول (٢٠ تموز ١٩٥١) وأيضاً في المحاولة الانقلابية الفاشلة للقوميين السوريين (آخر عام ١٩٦١). وترافق ذلك مع بداية انتشار لحركة القوميين العرب في مخيمات لبنان (على يد جورج حبش ووديـع حـداد) ثم لحزب البعث العربي الاشتراكي، ومن بعدهما للكثير من المنظمات والحركات الثورية والقومية، بحيث صارت المخيمات مركزاً للنشاطات الراديكالية على أنواعها. وهكذا فان السلطات اللبنانية صارت تخشى من النتائج السياسية والأمنية والاقتصادية التي يمكن أن تعكسها قضية اللاجئين الفلسطينيين، خاصة بعد اتضاح حجم الكارثة التي سببها الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وطرد سكانها، والدعم السياسي الذي كانت تتلقاه الدولة الصهيونية من الغرب. وفي تلك الآونة بدأت مشاريع ومخططات توطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان تظهر من خلال ممارسات المنظمات الدولية، وهذا ما أقلق اللبنانيين على مستقبل المعادلة الطائفية في البلد، ودفع الدولة اللبنانية إلى التعاطي أمنيا مع قضية اللاجئين، حيث باتت الأجهزة الأمنية هي المكلّفة بمتابعة قضية اللاجئين وأصبحت هذه الأجهزة تفرض الرقابة على المخيمات وتعنى برصد الأنشطة السياسية.

وبقيت هذه الأجهزة هي المسؤولة عن السجلات الشخصية للاجئين حتى تم تأسيس مديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين يوم ١٩٥٩/٣/٣١ وخددت مهام هذه المديرية التي أصبحت تابعة لوزارة الداخلية اللبنانية،

يتبع

من دون أن يعني ذلك إزاحة العين الأمنية عن الفلسطينيين. وبسبب ذلك عاشت المخيمات الفلسطينية حالة ارهاب فعلي تحت سلطة مخفر الدرك والامن العام والمكتب الثاني. حتى كانت انتفاضة تشرين ١٩٦٩ التي "حررت" المخيمات وأخرجتها من تحت سلطة الدولة اللبنانية الى سلطة الكفاح المسلح الفلسطيني (وفقاً لبنود اتفاق القاهرة الشهير).

بين الراديكالية والعزلة الاجتماعية:

خضع وضع الفلسطينيين في لبنان للتجاذبات وللصراعات اللبنانية واستخدمهم كل الأطراف في هذا الاتجاه أو ذلك تبعاً للمصالح والمنافع السياسية المحلية، بغض النظر عن حقوق وحاجات ومطالب وآمال اللاجئين أنفسهم. ولم ينتبه المتحاورون، المتصارعون اللبنانيون، أو هم لم يريدوا ذلك- الى ان الفلسطيني اللاجىء له الحق في العيش الكريم. فحين بحثت الاونروا مع السلطات اللبنانية إمكان تحسين الوضع السكني للاجئين، رفض الطرف الفلسطيني باباء وشرف مجرد البحث في ذلك خوفاً من اتهامه بالسعي الى التوطين ولذا استمر اللاجئون يعيشون في خيام حتى عام ١٩٥٩ حين قررت الدولة اللبنانية والأمم المتحدة استبدالها ببيوت التنك. وهي لم تسمح لهم بالاسمنت وسقوف المعدن قبل العام ١٩٦٥. ومنذ العام ١٩٩١ أعادت السلطات اللبنانية فرض الحصار على المخيمات وقررت عدم السماح بإدخال أي مواد قد تستخدم ليس فقط للبناء وانما حتى لصيانة المساكن. وتحفل محاكمنا بالكثير من أحكام السجن والعقوبات على فلسطينيين حاولوا ادخال شاهد قبر، أو سطل دهان أو برميل ماء فارغ الى المخيمات!

ومنذ ١٩٥٩، وإثر"الثورة المعلومة" (١٩٥٨) ونتائجها، خضعت المخيمات لأحكام الطوارىء وأنيط بالشعبة الثانية مسؤولية مراقبة اللاجئين وتقييد حركتهم، من دون أدنى اهتمام رسمي لمسألة "تنظيم وضعهم قانونياً على قاعدة الحقوق والواجبات". وقد قاسى اللاجئون من عمليات القمع والتنكيل على يد الجيش والمكتب الثاني "وأخضعت المخيمات لقوانين غريبة هدفت لعزل تجمعات اللاجئين عن الاتصال ببعضها، وأخضع التنقل بين مخيم وآخر لشرط الأذن العسكري والتنسيق ولجملة من التحقيقات التعسفية. ومنع دخول الصحف والمجلات والكتب السياسية الى المخيمات تحت طائلة الاعتقال والتعذيب، ومنعت التجمعات بما فيها الأعراس إذا لم تعجب رجال المكتب الثاني"[١]. هذا وقد "أدت أحكام الطوارىء الى إخماد الحياة في المخيمات فحولتها الى ما يشبه معسكرات اعتقال: منع تجول بعد غروب الشمس، شرطة سرية، ومخبرون يسيطرون على كل أوجه الحياة، وقائد الشرطة بيده سلطات مطلقة. فأصبح إذلال الرجال وجمع الهدايا والأتاوة والسجن لفترة طويلة من دون محاكمة والضرب ووسائل التخويف والبطش، من الممارسات المألوفة في المخيمات" [٢]. وتروي ذاكرة المخيمات قصصاً عن هذا الواقع المأساوي الذي عاشته المخيمات أشهرها إعلاميا قصة استشهاد جلال كعوش تحت التعذيب أواخر العام ١٩٦٥.

وقد عاش الفلسطينيون طوال عشرين عاماً (١٩٤٩- ١٩٦٩) في مخيمات تفتقد أدنى مقومات الحياة البشرية. وكان اللاجئون في غالبيتهم من الفلاحين الذين فقدوا الأرض والإقامة، وبالتالي الشرف مع شيوع تهمة بيع الأراضي للعدو، والمكانة الاجتماعية التي كانت لهم في بلادهم. وفقدوا الأمان والاستقرار وكل مقومات الحياة الاجتماعية، إذ تشتت شمل العائلات

منظر عام لمنازل مخيم شاتيلا في لبنان (مركز بديل، ٢٠٠٩)

ودمرت شرائح المجتمع كافة وانهارت النخب الاجتماعية، السياسية، ولم تظهر نخبة جديدة بينهم -بسبب الشتات واللجوء وحياة الذل والهوان في المخيمات-. وهذا ما حدا بالباحث "جان فرنسوا بايار" إلى استنتاج خطير وواقعي مفاده: "اللاجئون عامة لا يشكلون قوة اجتماعية بل جماعة متباينة، وبالتالي فهم أعجز عن ان يحولوا أنفسهم إلى قوة سياسية منظمة وهم أقل استعداداً للنشاط السياسي، كما انهم يسعون وراء الفرص الاقتصادية لتحسين أوضاعهم، وإلى ملاءمة أنفسهم مع السلطات التي تتحكم بمصيرهم".

وقد تميزت السنوات الأولى للجوء في المخيمات بالعمل الحثيث على جمع شمل العائلات داخل المخيمات، الأمر الذي يفسر تجمع عائلات محددة داخل المخيم أو تشكيلها لمخيمات بذاتها. ذلك أن علاقات التراحم والتكافل العائلية شكلت لحمة وقوة وأعطت في الوقت نفسه معنى للهوية والانتماء بعد فقدان الوطن والموقع الاجتماعي. ومن هنا أعيد تكوين السلطة الاجتماعية التقليدية لمجالس المشايخ والمخاتير داخل المخيم -اللجان الشعبية لاحقاً- على أساس القرابة والمنطقة والحمولة. وقد مثلت العلاقات التقليدية المخيمات في أعمال الإدارة والإغاثة والخدمات الذاتية وبالعلاقة مع وكالة الغوث. ويمكن الإشارة هنا إلى ان المجتمع الفلسطيني في الشتات، طوّر حالة هوس بالتعليم كانت واضحة في سعيه إلى تحقيق الأمان المادي والقيمة المعنوية عبر التعويض الثقافي والتفوق العلمي، فبات الفلسطينيون في مراتب بارزة في نسبة التعليم ومستواه. وذلك إلى جانب أن المجتمع الفلسطيني من أكثر المجتمعات العربية والإسلامية تمسكاً بالتراث التقليدي الذي حافظ عليه في إطار دفاعاته الذاتية عن وجوده وعن هويته في الشتات. لقد تمسك الفلسطينيون بلهجتهم الخاصة (البدوية أو الفلاحية) وبالزي التقليدي، وبمآدب المنسف والشاي بالميرامية، إلى جانب العلاقات التكافلية العشائرية والعائلية، برغم التفوق في مستوى التعليم ونوعيته كما في مستوى الأداء الوظيفي في أعمال التعليم والتدريس وفي الخبرات التكنولوجية (في دول الخليج على سبيل المثال) .

أطفال مخيم عين الحلو في لبنان (مركز بديل، ٢٠١١)

ما بعد ١٩٥٨:

روى شهود عيان أبرزهم محسن إبراهيم، أبو ماهر أحمد اليماني، أبو عدنان عبد الكريم حمد، ووديع حداد (وهم كانوا في قيادة حركة القوميين العرب) كيف انهم شكلوا وفداً لمقابلة الرئيس فؤاد شهاب في مطلع عهده لاطلاعه على الممارسات المؤذية لمشاعر أهل المخيمات. وقد ذكروا له وقائع تتعلق بتصرفات قمعية واهانات وشتائم واذلال للأطفال والنساء من الأهالي، وختموا حديثهم بالقول إن اللاجئين وممثليهم يمكنهم مساعدة المسؤولين اللبنانيين في تعقب المسيئين إلى القوانين اللبنانية من سكان المخيمات ودعوا إلى تأليف لجنة من المخيمات تسلم الدولة من تريده من سكانها ليجري التحقيق مع المتهمين وانزال العقاب بهم، من دون التسبب بمتاعب واشكالات لا تفيد احداً. وختموا بأنه لا نية لدى الفلسطينيين سوى خدمة عهد الرئيس شهاب المتحالف مع عبد الناصر [٣]. وتدخلت الهيئة العربية العليا لفلسطين ورئيسها الحاج محمد أمين الحسيني، مراراً لدى الرئيس شهاب، خصوصاً بعد موجة القمع والتنكيل التي طالت المخيمات إثر فشل المحاولة الانقلابية القومية السورية (ليل آخر يوم من العام ١٩٦١). وبرغم ان القوميين السوريين كانوا مكروهين في الوسط الفلسطيني لوقوفهم مع الرئيس شمعون وحلف بغداد وضد عبد الناصر والوحدة المصرية- السورية، الا ان القمع لم يميز بين قومي عربي وقومي سوري، ما اضطر الرئيس شهاب، وعبر مدير عام الغرفة المدنية في رئاسة الجمهورية السفير جورج حيمري، الى ارسال رسالة شبه اعتذار الى الحاج الحسيني (بتاريخ ٢٥/ ١/ ١٩٦٢) يؤكد فيها على عدل ونزاهة السلطات اللبنانية وعلى كون التدابير القاسية التي حصلت "عابرة اقتضتها ضرورات الأمن" [٤].

لم يجد فلسطينيو المخيمات في الأحزاب السياسية اللبنانية المحلية والعربية ملجأ لهم أو تعويضاً عن الهجرة واللجوء والشتات. فهي في برامجها لا تعود عليهم بنفع مباشر فبرامجها وأولوياتها لم تلحظ الأوضاع المعيشية اليومية لأهالي المخيمات. وباستثناء انتساب بعض الفلسطينيين الى "حزب النجادة" المحلي، لم تنشغل الأحزاب اللبنانية المحلية بالهم الفلسطيني.

أما حضور فلسطينيي المخيمات في الأحزاب اللبنانية ذات الامتداد الإقليمي (القومي السوري، البعث، حركة القوميين العرب، حزب التحرير، الأخوان المسلمون)، فكان أيضاً طفيفاً. بيد أن بعض النخب الفلسطينية خارج المخيمات شاركت في تأسيس حركة القوميين العرب. وظلت مشاركة المخيمات في الأحزاب في السنوات العشر الأولى التي تلت النكبة (١٩٤٩-١٩٥٩) تقليدية؛ إذ هي كانت امتداداً للنشاط الحزبي ما قبل التهجير والشتات. وقد حملت النخب المدينية، الفلسطينية من الطبقة الوسطى، ومن مسيحيي المدن تحديداً، همّ اعادة تشكيل الوعي الوطني- القومي

أحد مشاهد شبكة الكهرباء في مخيم مارالياس في لبنان (مركز بديل، ٢٠١٠)

وتأسيسه تنظيمياً: الخلايا الأولى لما أصبح لاحقاً "حركة القوميين العرب"، والامتدادات القديمة للحزب القومي السوري منذ أيام العمل المسلح ضد الاحتلال، وصولاً الى جيش الانقاذ، فيما حمل الفلاحون والمزارعون وأبناء القرى الروابط السابقة مع الحاج محمد أمين الحسيني ومن خلاله في حركة الاخوان المسلمين، وصولاً الى النخب الجديدة المنتسبة الى حزب التحرير الشاب.

بيد أن السمة العامة لحياة المخيمات كانت سمة الاستبعاد عن الحياة السياسية، والهامشية أو التهميش السياسي- الاجتماعي، وذلك بفعل الممارسات الاستنسابية لقوى الأمن والمخابرات. ولم يكن هناك من قوانين واضحة تحكم العلاقة بين الدولة والمخيمات، بحيث سيطرت الرشاوى وهيمنت العلاقات التسلطية والارتزاقية والمخابراتية. الأمر الذي عنى وراثة كل علاقات الارتباط- التبعية القائمة من خلال المخاتير ومجالس المشايخ، ومن خلال عمليات الرشوة والاستزلام للحصول على بعض الامتيازات، كتصاريح الخروج من المخيم أو للتجول، وبطاقات الإغاثة. وشارك الفلسطينيون في أحداث لبنانية داخلية بدءاً من عام ١٩٥١ (طرد أول مجموعة طلاب فلسطينيين من الجامعة الأميركية في بيروت) ومروراً بالتظاهرات ضد حلف بغداد وضد المشاريع الأميركية للتوطين (طرد مجموعة ثانية من طلاب الجامعة الأميركية- ١٩٥٥) أو تأييداً لعبد الناصر وتأميم قناة السويس وضد العدوان الثلاثي (١٩٥٦) أو مع الوحدة المصرية – السورية (١٩٥٨)، وصولاً الى حمل السلاح الى جانب الثوار ضد حكم الرئيس كميل شمعون، خصوصاً في صيدا وصور وطرابلس (١٩٥٨). ويمكن القول إن أبناء المخيمات شكلوا قاعدة للكثير من الحركات والأحزاب السياسية التي استخدمتهم فدفعوا ثمن فشل الانقلاب القومي السوري (١٩٦١- ١٩٦٢) أكثر من اللبنانيين، كما دفعوا اثمان حركة القوميين العرب أكثر من اللبنانيين.

لكن حكم الرئيس شمعون، شهد أول عملية تجنيس لدفعات من الفلسطينيين (بالاتفاق مع الرئيس سامي الصلح)، وذلك لأسباب طائفية (مسيحيون خصوصاً)، وسياسية (دعم الصلح إلى جانب تجنيس أكراد مؤيدين له) ولم يحصل الفلسطينيون لا على وثائق سفر ولا على بطاقات هوية ولا على أي حقوق مدنية في حدودها الأدنى. ورغم ذلك ظلوا يرفضون محاولات التعويض والتوطين كلها، ويقاومون مشاريعها وخصوصاً المشروع الأميركي المعروف باسم "جونستون" والذي طرح بوضوح فكرة التوطين في البلاد العربية، ومنها لبنان، مقابل تعويضات مالية كبيرة ومشاريع انمائية كثيرة.

الانهيار الكبير:

شهدت الأعوام ١٩٦٤- ١٩٦٧ تطورات عاصفة عجلت بانهيارات وانفجارات سبقت هزيمة الخامس من حزيران. فمن المشروع الإسرائيلي لتحويل روافد نهر الأردن وما أثاره من قلق واضطراب عند العرب الذين سارعوا إلى عقد قمة عربية تمخضت عنها قرارات "دفاع مشترك"، أبرزها إعلان تشكيل "منظمة التحرير الفلسطينية" ١٩٦٤، إلى انطلاق حركة "فتح" (١٩٦٥)، إلى مؤتمر بتخنيه للمزارعين والعمال وتأسيس جبهة القوى والأحزاب الوطنية والتقدمية بقيادة كمال جنبلاط (١٩٦٥)، إلى أزمة بنك انترا وذيولها (١٩٦٤- ١٩٦٦)، إلى الانقلاب اليساري البعثي في سورية ضد الجناح الآخر (١٩٦٦). تراجعت الشهابية على المستوى العربي واللبناني وانسحب حليفان رئيسيان لها (الكتائب وجنبلاط) ما أدى إلى انكشافها شعبياً، وجعل منها بقايا جهاز أمني يتحرك لتأييد "نهج" يحتضر. وجاءت هزيمة حزيران لتكشف الوضع العربي مع انهيار قطبه الثوري (التجربة الناصرية) واضطراره للمصالحة مع عدوه "الرجعي" (السعودية والأردن) "واليساري" (البعث السوري)، مما وضع نهاية للتورط المصري في اليمن، وأدى إلى انقلابات جذرية في دول عربية عدة مثل، العراق ١٩٦٨، ليبيا والسودان ١٩٦٩، وأخيراً سورية ١٩٧٠. وانعكس هذا الوضع على لبنان وعلى دور مصر فيه تحديداً. وهو الدور "المميز" الذي تكرس خلال عهد الوحدة المصرية- السورية ونفوذ عبد الحميد السراج. وما ان مر صيف ١٩٦٧ حتى كانت الشهابية تنهار يوم اكتسح الحلف الثلاثي الماروني (الجميل، شمعون، إده) انتخابات جبل لبنان في ٧ نيسان ١٩٦٨. ولم تفلح بقايا الأجهزة التي نشطت بين عامي ١٩٦٨-١٩٧٠ لايصال مرشح النهج إلى الرئاسة، في تأمين شروط ومتطلبات المشروع الشهابي في ظروف دولية- إقليمية وأوضاع داخلية متغيرة. فكان انتصار حلف فرنجيه- سلام- الأسعد المدعوم من الحلف الثلاثي إعلاناً لبدء مرحلة جديدة من تاريخ لبنان.

وفي ظل انهيار الشهابية وتراجع الدور المصري ونجاح الحلف الثلاثي، والانقلابات العربية المستجدة، سارع طرفان إثنان إلى محاولة وراثة الدور المصري في لبنان عبر بوابة العمل الفلسطيني المسلح. وهذان الطرفان كانا حركة فتح من جهة (مدعومة من مصر) والحكم البعثي الشاب في سورية من جهة أخرى. ولم تكن صدفة أن تشهد الحرب اللبنانية وعبر محطات كثيرة فصولاً من النزاع المسلح بين هذين القطبين.

المقاومة الفلسطينية وأثرها في لبنان:

شهدت سنوات ١٩٧٠-١٩٧٥ تمددا وانتشارا فلسطينيا في جنوب لبنان، تردفه عناصر لبنانية يسارية أو فتحاوية وجدت في الثورة الفلسطينية ولأسباب مختلفة، الحلم والأمل في التغيير. إلى جانب الأسباب اللبنانية الإسلامية المتعلقة بانهيار التوازن الذي قام عليه الكيان اللبناني. فكان التموضع الفلسطيني في جنوب لبنان بعد أيلول الأسود ووفاة عبد الناصر (أيلول ١٩٧٠) وانقلاب الرئيس الأسد (تشرين الثاني ١٩٧٠) وكان شعار حرية العمل الفدائي ودعم الثورة الفلسطينية واعتبار الجنوب بوابة التحرير آية كل ذلك اتفاق القاهرة الشهير في ٣ تشرين الثاني ١٩٦٩. ولذا فانه لم يكن غريبا أن تروج في تلك الفترة مقولة المطالب الإسلامية-الوطنية (محسن ابراهيم ومنير شفيق)، والطبقة-الطائفة (جورج حاوي)، أو المارونية السياسية (منح الصلح ثم جريدة السفير). وكان كل ذلك التمدد والانتشار محمولا على استراتيجية مصرية في دعم حركة فتح والمنظمات السنية الناصرية ومعظمها كان مرتبطا بالمكتب الثاني اللبناني (الاستخبارات العسكرية)، وفي مشاغلة وارباك العدو وإضعافه عبر لبنان، وعلى استراتيجية سورية - المتمثلة بمنظمات الصاعقة والجبهة الشعبية-القيادة العامة والجبهة الثورية وغيرها من الشلل الصغيرة التي فرّخت مثل الفطر على ضفاف التجربة الفلسطينية في لبنان- فقد اسهمت في زعزعة الاستقرار اللبناني وبناء وضع جديد، سمح تاليا في إشعال وإذكاء واستمرار الحرب الأهلية. ومحمولاً أيضا على أزمة داخلية تتعلق بالمطالب الإسلامية في المشاركة. فكان دعم الفدائيين هو رافعة تصحيح الخلل. وبعد عام ١٩٧٣ صار هذا التمدد أيضا محمولا على هجوم سوفياتي كاسح في الشرق الأوسط الأمر الذي جعله يصطدم وبقوة بمحاولات التسوية الداخلية اللبنانية. ومخطىء وواهم من لا يعيد قراءة تلك التجربة ومن لا يعترف بالدور السوفياتي وبالأدوار العربية المختلفة في إبقاء الصراع مفتوحا على جبهة الجنوب، وفي تأثير ذلك على مجريات الوضع، وعلى العلاقات اللبنانية-الفلسطينية.

فقد صارت المقاومة الفلسطينية بالنسبة للكثير من اللبنانيين جزءاً لا يتجزأ مما كان يسمى حركة التحرر الوطني العربية ومن اليسار الدولي والإقليمي ومن استراتيجيات مصرية وسورية وسوفياتية وفلسطينية (ولاحقا ليبية وعراقية وغيرها) وجدت في بقاء جبهة الجنوب مفتوحة وفي استمرار الحرب الأهلية اللبنانية خير جسر للعبور إلى ما تريد أو لإيصال الرسائل أو لخدمة مصالحها الخ. وفي حين انه لم يكن هناك من مشروع عربي للمواجهة خصوصاً بعد حرب تشرين ١٩٧٣ ثم اتفاقيات فك الاشتباك الاولى في سيناء ١٩٧٥ ونشوء جبهة الصمود والتصدي ١٩٧٥ وصولاً الى اتفاقية كامب ديفيد المصرية-الاسرائيلية ١٩٧٧-١٩٧٩، فانه لم يكن هناك ايضاً من هوية لبنانية وطنية جامعة ومستقلة تحمل عنوان المقاومة، بل يمكن القول حتى أن القوات المشتركة في الجنوب كانت جزءا من الانقسام الداخلي كما أنها كانت تغذيه من جهة أخرى. لكل ذلك اضطربت العلاقات اللبنانية-الفلسطينية وخضعت للانقسام الدولي من جهة (يمين- يسار) وللانقسام الطائفي اللبناني من جهة اخرى (مسلمين-مسيحيين) وللانقسامات العربية من جهة ثالثة (اعتدال في مقابل الصمود والتصدي). وقد تميزت المرحلة من ١٩٧٨ الى ١٩٨٢ بصراعات لبنانية-لبنانية خصوصاً بين شيعة الجنوب (بعد خطف السيد موسى الصدر) وأحزاب اليسار اللبناني والفلسطيني. ثم كان اجتياح ١٩٨٢ الذي اخرج منظمة التحرير من بيروت واستكملت سوريا مهمة اخراج المنظمة من البقاع والشمال، ثم الاجهاز على قواها المستقلة في حروب المخيمات (طرابلس ١٩٨٣-١٩٨٥ وبيروت والجنوب ١٩٨٥-١٩٨٧). ورغم ذلك استطاع الشعب الفلسطيني اطلاق الانتفاضة الاولى (كانون الاول ١٩٨٧) واعلان خروج العامل الفلسطيني من الوضع الداخلي اللبناني.

المراجعات الفلسطينية واللبنانية: نحو رؤية مشتركة

حين كان اللبنانيون يسيرون في اتجاه اقرار وثيقة الوفاق الوطني في الطائف (١٩٨٩)، كان الفلسطينيون قد بدأوا مسيرة تصويب نضالهم من خلال الانتفاضة الاولى (كانون الاول ١٩٨٧)، وقد روتها دماء الشهداء من كبار القادة والكوادر من كل المنظمات. ثم كانت وثيقة اعلان استقلال دولة فلسطين في المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد بالجزائر (١٥ تشرين الثاني ١٩٨٨) وصولاً الى المشاركة في مؤتمر مدريد (تشرين الثاني ١٩٩١) وانجاز اتفاقية اوسلو (١٣ أيلول ١٩٩٣) ثم الانتقال الى الارض المحتلة لاقامة السلطة الوطنية (١ تموز ١٩٩٤). وبغض النظر عن تقييمنا لهذه المسيرة (من الجزائر الى مدريد الى اوسلو الى اليوم) الا ان ما نريد ابرازه هنا هو ان الشعب الفلسطيني ومن خلال منظمة التحرير الفلسطينية (ممثله الشرعي الوحيد) لم يعد له اي مشروع أمني أو سياسي في لبنان أو انطلاقاً منه، ولا عاد أداة (أو رافعة) في خدمة أي مشروع على أرض لبنان....

وقد جاء إعلان فلسطين في لبنان الذي صدر كوثيقة رسمية عن منظمة التحرير في لبنان (٩ كانون الثاني ٢٠٠٨) ليفتح صفحة جديدة في العلاقات اللبنانية الفلسطينية اساسها الاعتراف بأخطاء وخطايا الماضي والدعوة الى تجاوزها من الطرفين وانجاز مصالحة حقيقية بين الشعبين. والوثيقة تؤكد على الموقف الرسمي الفلسطيني الذي ما انفكت تؤيده كل القيادات الفلسطينية، في الداخل والخارج، في منظمة التحرير والسلطة الوطنية وخارجها، في حماس والجهاد والفصائل التي كان مركزها في دمشق، والذي يعلن الالتزام الكامل وبلا تحفظ بسيادة لبنان واستقلاله وعدم التدخل في شؤونه الداخلية. الا ان الاهم في الوثيقة كما في المواقف التي أعلنها ويعلنها الاخوة في فتح وحماس على السواء، هو الاعلان عن التمسك بحزم وثبات بحق العودة ورفض كل اشكال التوطين والتهجير مع التمسك بالحق في العيش بكرامة. والاعلان بان السلاح الفلسطيني في لبنان يخضع لسيادة الدولة اللبنانية وقوانينها وعن استعداد منظمة التحرير للتفاهم مع الشرعية اللبنانية على موضوع السلاح وعلى الحقوق المشروعة للاجئين الفلسطينيين في لبنان. وكنا السباقين في المؤتمر الدائم للحوار اللبناني الى طرح رؤية متكاملة للعلاقات اللبنانية الفلسطينية وذلك في اعلان بيروت (١٧ حزيران ٢٠٠٤) الذي قلنا فيه:

"نريد أن نقول لأشقائنا الفلسطينيين: لقد طوينا نهائياً صفحة الحرب المشؤومة، التي كنا، نحن وأنتم، من ضحاياها، على اختلاف المواقع والتصوّرات والرهانات والأوهام .من الدروس الأساسية التي استفدناها معاً، ودفعنا ثمنها معاً، أن خلاص لبنان لا يكتمل إلا باستقرار الشعب الفلسطيني في دولة سيّدة مستقلة، بالشروط التي يرتضيها الشعب الفلسطيني لنفسه: فليس لنا أن نعلّمكم أو أن نملي عليكم أي خيار. ومن الدروس الأساسية التي استفدناها معاً، ودفعنا ثمنها معاً، أن لبنان المعافى داخلياً هو خير عونٍ لقضية فلسطين ولكل القضايا العربية: وليس لكم أن تحدّدوا لنا مواصفات موقفنا القومي. بإمكانكم التأكد من حقيقة هذه الخلاصة حين ترون اليوم هذا الاجماع اللبناني، من مختلف الطوائف والاحزاب، على تأييد قضيتكم بعد انتقال مركز نضالكم الى داخل فلسطين، وبعد إعلانكم، قولاً وعملاً، أنه لم يعد لديكم أي مشروع سياسي أو أمني في لبنان، أو عبر لبنان: لم تعد القضية الفلسطينية مسألة خلافية بين اللبنانيين. وعليه فإننا نرفض معكم الاستغلال السياسي الذي يتعرّض له وجود اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، كما نتضامن معكم للحصول على كامل حقوقكم الانسانية. كذلك ينبغي أن نعمل معاً على بسط سيادة الدولة اللبنانية على جميع المخيمات. وهـذا الأمـر يتحقق عبر اتفاق مباشر بين الحكومة اللبنانية والقيادة الفلسطينية الشرعية. نحن نؤمن، أخيراً، بأن قيام دولة فلسطينية مستقلّة في حدود العام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس، تكون مسؤولة عن الفلسطينيين في الداخل كما في بلدان الشتات، سيساهم إلى حدٍ بعيد في حلّ مشكلة اللاجئين، وسيطرد عملياً شبح التوطين الذي نرفضه وإياكم على السواء.".

---

* د. سعود المولى: أستاذ العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، بيروت.

الهوامش

١- عدنان بدر- جريدة بيروت ١٥/ ٦/ ١٩٧٥.

٢- حسن شريف- بالإنكليزية، جنوب لبنان: التاريخ والجغرافيا السياسية.

٣- راجع مجلة الحوادث بتاريخ (١/ ١٠/ ١٩٩٣ – ص ٩)

٤- مجلة فلسطين- الصادرة عن الهيئة العربية العليا لفلسطين، العدد ١٢- شباط ١٩٦٢

الحركة النسوية الفلسطينية: من الحزب السياسي إلى عولمية التمويل

بقلم: نضال الزغير*

جانب من مسيرة العودة السنوية التي ينظمها فلسطينيو ٤٨، قرى الكويكات وعمقا (تصوير: أحمد الشيخ محمد، ٢٩ نيسان ٢٠١٢)

عبر المجتمع الفلسطيني ككل متكامل، خلال دهليز تحولات رهيبة أصابت واقعه وأثرت في وعيه، بل قلبت جملة متغيراته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية عبر قرن من الاستعمار، ومن خصوصية الواقع الفلسطيني، ومما يفرض وجوب توخي الخصوصية الشديدة في التعاطي وإياه، كان وما زال تأثره بالسياق الاستعماري، الذي تخلق استمراريته سلسلة من الدلالات والأبعاد المتباينة، حيث تتدخل في تشكيل الظواهر الاجتماعية وأنساق الحياة بمجملها في المجتمع الفلسطيني المتعدد في مناطق تواجده، وتسهم في مسيرة إنتاج الوعي وإعادة إنتاجه.

لذلك فان محاولة التعرف على اصطلاح" الحركة النسوية الفلسطينية "، وتقديم توصيف لطابع هوية وممارسة هذه الحركة، كما محاولة قياس مدى القدرة على اعتبار هذا التجمع المؤسساتي النسوي يمثل تعبيرا عن حركة اجتماعية ذات حراك اجتماعي سياسي في المجتمع الفلسطيني، خاضع بشكل كامل للنظر إليه عبر طبيعة هذه التحولات في سبيل فهمه. وهنا لم تكن الحركة النسوية بمنآى عن هذه التحولات التي أصابت المجتمع الفلسطيني، كونها أحد البنيات التي يقع وجودها في حيز وجوده. وفيما يتعلق بطبيعة هوية هذه الحركة فان الخلاف حاصل ضمن مثلث علائقي تركن زواياه ما بين ثلاثة قطاعات هي:

١. قطاع العمل الجماهيري الشعبي/ الخيري،
٢. صفة وجودها كفاعل من فواعل المجتمع المدني أو قطاع المؤسسات غير الحكومية،
٣. ارتباطها بالحزب السياسي تاريخيا، كمحور ثالث للاختلاف في التحليل الأخير.

وبالعودة لتاريخ بدايات العمل النسوي الفلسطيني، نجد انه امتاز بحراك اجتماعي ثقافي سياسي مبكر نسبياً. حيث كان هذا الحراك مرتبط بمتغيرات مطلع القرن العشرين، وهذا بدوره يؤشر على البداية المبكرة للحراك النسوي فلسطينياً. كما ارتبط هذا العمل منذ البدايات بواقع العمل الخيري، دون إغفال الإسهام السياسي له. وقد كان الاتحاد النسائي الفلسطيني الذي تأسس عام ١٩٢١، يعتبر أول منظمة نسائية متبلورة عبر أهدافها المعلنة وخطابها المفعل. والأمثلة القائمة تاريخيا على مشاركة المرأة الفلسطينية في النشطات النضالية ضد الانتداب البريطاني ومن بعده الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، شاخصة بسجلات واسعة من الأسيرات والشهيدات والناشطات السياسيات.

أما اليوم فتختلف طبيعة التأصيل والتأطير للحركة النسوية، ومنبع هذا الاختلاف قادم من خلفية تباين محدداتها. لكن الصورة الحالية للعمل النسوي الفلسطيني، تتركز في التبعثر ما بين العمل التنظيمي في اطر الفصائل الفلسطينية عبر المنظمات النسوية المنبثقة عنها، وما بين العمل المؤسساتي ضمن حقل المجتمع المدني الفلسطيني والمؤسسات غير الحكومية. وهذا احد محاور البون الشاسع في التآصيلات حول الحركة النسوية، أي بمعنى آخر، هناك تداخل في التوصيف بشكل خاص فيما يتعلق بالمؤسسات النسوية التي تشهد حالة من التشابك الهوياتي بين ارتباطاتها الحزبية، وواقعها كمؤسسات أو منظمات أهلية، مما من شانه التأثير في صورة عملها وأشكال التأثير التي تعمل من خلالها.

مرت فلسطين التاريخية بمرحلة صراعية مكثفة في عهد الانتداب البريطاني، مع بنية الانتداب بحد ذاتها، إضافة إلى التنافس -إن جاز التعبير- بين الفرقاء من قيادات محلية ومنظمات قائمة بمختلف أشكالها، فكانت اصطفافات هذا التنافس تبرز تبعا للموقف من القضية الوطنية والأفق السياسي لها، مع ارتباط هذا الاصطفاف بأجندة عشائرية إلى حد ما فيما يختص بالقيادات المحلية، وطائفية في بعض الأحيان، مثل حالة بعض النوادي والفرق الرياضية التي كانت تسمى باسم الطائفة وتعمل في إطارها، وكانت العتبة الفارقة بعد هذه المرحلة تتمثل في إقامة الدولة الصهيونية على أنقاض المجتمع الفلسطيني، وعلى اثر نكبته وتغريبته عام ١٩٤٨، بحيث أعادت هذه الواقعة الكارثية تشكيل مجمل حالة الوعي والممارسة الفلسطينية، كما نقلتها إلى مستويات أخرى.

وتبعاً لذلك فقد انطلقت الثورة الفلسطينية المعاصرة والكفاح المسلح بشكل متبلور بعد النكبة بأكثر من عقد من الزمن. وكانت لهذه الانطلاقة دورها الواسع والملموس في إعادة تشكيل الوعي الفلسطيني وتركيبات الممارسة السياسية، بشكل خاص أنها كانت ثورة كفاح مسلح. وهذا بدوره قد استقطب ما كان قائما بالأساس من بقايا الحراك النسوي قبل النكبة، وحينها امتزج هذا الحراك بواقع فصائل الحركة الوطنية، إضافة إلى اشتراك النساء كعنصر أساسي في مشروع العمل السياسي المقاوم. ومما ساعد في ذلك، الحالة الواسعة من التمتع بالعضوية الحزبية، بل تجاوزن ذلك بالانخراط في العمل العسكري بشكل مباشر وكثيف. وكنتيجة لهذا العمل على ارض الواقع إلى جانب الحاجة، فقد تم التأسيس لبنية المنظمات النسوية الملحقة لفصائل الحركة الوطنية الفلسطينية، ليتم تأطير النساء من خلالها كأحد مقتضيات العمل الحزبي. وظهرت هذه الأطر النسوية الحزبية بشكل أكثر وضوحا مع مطلع الثمانينات في داخل الأرض المحتلة.

وقد ازدهرت المشاركة النسوية في عهد الانتفاضة الأولى بصفتها الشعبية الديمقراطية، مما أسهم في توفير هامشاً أوسع للمشاركة النسوية عبر اللجان الشعبية والمنظمات النسوية التابعة للفصائل الفلسطينية ولجان العمل الانتفاضي؛ إذ تعتبر الانتفاضة الشعبية عام ١٩٨٧ عتبة فارقة في مسار الحراك النسوي الفلسطيني، كذلك فيما يتعلق بالعمل السياسي الاجتماعي الفلسطيني بكامل بنيته. بحيث يمكن التأشير على التحولات في هذا المسار بما قبل الانتفاضة وبما بعد الانتفاضة، هذا أنها اتبعت باتفاقيات إعلان المبادئ في أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية. وهذا المتغير بدوره قد أسهم، بل كان عاملا حاسما في التحولات الطارئة في الحقل السياسي الفلسطيني،مما انعكس على طابع العمل النسوي.

وبعد، نجد أن لصعود تيار الإسلام السياسي في فلسطين تأثيرا ملموسا على الحراك النسوي كغيره من الوقائع الحيوية، وخاصة انه ترافق مع دخول حقبة جديدة ذات محددات مستجدة على الواقع الفلسطيني بمختلف مظاهره، والمقصود هنا بناء مشروع السلطة الفلسطينية إلى جانب الانحسار في الوجود والتأثير لليسار الفلسطيني، وبالتالي للمنظمات النسوية العاملة في أطره.

وهنا شهد الشارع الفلسطيني تمددا واسعا لتأثير ودعم التيار السياسي الإسلامي، في ظل غياب من يحمل مشروعا بديلا وفاعلا على ارض الواقع اليومي. وكان لهذا العامل من الأهمية، أن أسهم في إعادة تشكيل، جانب من السمات العامة للعمل النسوي الفلسطيني، وبروز مؤسسات عمل نسوي ذات خلفية أو مرجعية سياسية إسلامية بالمعنى الحزبي.

وهكذا؛ بتكالب الأزمات ذات الطابع البنيوي سياسياً واجتماعياً، وانعكاسها الجدلي -وفقاً لمفهوم لوكاتش- في الوعي والموقف الفلسطينيين؛ فقد أصبح ميدان العمل المؤسساتي مفتوحاً بشكل أوسع أمام ضخ المال في وجه المحرك التمويلي، على اختلاف المشارب والرؤى التمويلية. وكجزء من هذا الميدان، فان ساحة العمل النسوي، قد تفاعلت بدورها مع المحيط من متغيرات. وقد وثبت من واقع العمل الاجتماعي الخيري في بداياتها، منتقلة إلى إطار العمل السياسي المباشر من خلال فصائل الحركة الوطنية وأطرها الجماهيرية، وصولاً إلى المزيد من الاستقلالية والتخصص عبر مأسسة الجسم النسوي بمحددات مختلفة عن سابقتها. وشهد ليس فقط استمرارية الفواعل النسوية الموجودة أساسا، بل إن هناك توسع على صعيد استحداث منظمات ومؤسسات نسوية، تعمل من خلال حقل المجتمع المدني والعمل الغير الحكومي.

بناءً عليه؛ فان التطرق للمسار التاريخي للعمل النسوي فلسطينياً، إنما يقود إلى الشهادة له بصفة انعدام الاستمرارية، من حيث الطابع العام لهذا العمل، بل وبشكل امتاز بالقطع المتتابع في الاستمرارية بمفهوم حسين مروة، كما تلاحظ حالة الانتقال ما بين العمل الخيري الجماهيري إلى الحزبي السياسي وصولاً للعمل المؤسساتي غير الحكومي والمجتمع المدني، هذا دون السير بموازاة وتناغم بين هذه الخطوط، بل إن الانتقال ما بينها امتد على مسار تاريخ العمل النسوي الفلسطيني وفقاً لما عاصره من تحولات في السياق الفلسطيني الأعم. و في ظل موجة التمويل لقطاع العمل النسوي في حقبة ما بعد اتفاقيات اوسلو، تبقى الحاجة ملحة لتبنى علاقة نقد وندية من قبل قطاع العمل النسوي مع المنهجية النسوية الغربية، المهيمنة بدورها على أجندة "تنمية المرأة".

* نضال الزغير: منظم أنشطة الإعلام والتواصل في مركز بديل.

جانب من مسيرة العودة السنوية التي ينظمها فلسطينيو ٤٨، قرى الكويكات وعمقا (تصوير: أحمد الشيخ محمد، ٢٩ نيسان ٢٠١٢)

أثر النكبة على الأسرة الفلسطينية: اللاجئون في سورية مثالاً

بقلم: ضياء أيوب*

مخيم حطين، الأردن (المصدر: الأيام ٢٠٠٩)

مقدمة

تبدو محاولة الإحاطة بالتغييرات السسيولوجية -من نوع علاقة اللاجئ بالوطن الأصل، وبالبلد محل الإقامة- التي أصابت المجتمع الفلسطيني في الشتات من خلال هذه الأسطر القليلة فارغة بلا معنى، اذا ما تمت مقارنتها مع أهمية الموضوع وتعقيداته المتفرعة. فتصبح المهمة الرئيسية لهذا المقال هي رصد أهم التطورات التي أصابت شكل العلاقات الناظمة لمجتمع اللجوء الفلسطيني، في سورية مثالاً- بالترافق والدعوة إلى طرق هذا المدخل بدراسات مستفيضة تغطي مختلف بلدان اللجوء والشتات المتباينة في علاقاتها وتطور بنيتها المجتمعية برغم الصعوبات التي تعترض مثل هذا العمل الضخم.

إن الدراسات المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين، وعلى وجه الخصوص، تلك التي تتناول سسيولوجيا اللجوء قليلة إلى حد كبير، رغم التغيرات البنيوية الواسعة جداً التي أصابت المجتمع الفلسطيني بعد نكبة العام ١٩٤٨. ومما يدلل على ذلك أن العائلة الفلسطينية اليوم ليست بكل تأكيد العائلة الفلسطينية قبل العام ١٩٤٨، وليست تلك التي نزحت عن أراضيها قسرياً إبان حرب العام ١٩٤٨. ومن هنا تأتي أهمية تسليط الضوء على ملامح المتغيرات والاختلافات البنيوية والعلائقية للأسرة الفلسطينية.

إن مجموعة من الأسئلة الرئيسية تطل برأسها عند محاولة الدخول بصلب الأثر الذي أصاب المجتمع الفلسطيني في الشتات بعد نكبة العام ١٩٤٨. فماذا حل بالأسرة الفلسطينية على مدار عشريات من سنين النفي والاقتلاع؟ وما هي طبيعة العلاقات داخل الأسرة الفلسطينية النواة في الشتات؟ هل هي أسرة ديمقراطية أم تسلطية؟ وإلى أي مدى لازال يرتبط الجيل الرابع من النكبة الفلسطينية بأرض أجداده؟

الموقع الاجتماعي:

أدت نكبة العام ١٩٤٨ إلى عملية هبوط حاد وسريع وشامل في الحراك الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، سببها اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه، ومصادرة أملاكه على يد العصابات الصهيونية، وتحوله إلى مجموعات من اللاجئين موزعة على دول الطوق العربي. فبادر اللاجئون الفلسطينيون من أبناء الجيل الأول إلى التحرك باتجاه تحسين أوضاعهم المعيشية، وهذا من خلال تكوين رأس مال قوامه قوة عمل هؤلاء، والتي شكلت نحو ١٠٪ من اليد العاملة في سوريا آنذاك، مما ساعد على انخراط الجيل الثاني في الاقتصاد السوري الغض والناشئ، وحصولهم على وظائف وأعمال ملائمة للمؤهلات العملية والمهارات التي يحملوها.

ولم تتوقف عملية الحراك الاجتماعي في أوساط اللاجئين الفلسطينيين في سورية، بفضل ازدياد الجهود التي يبذلونها جيلاً بعد جيل لتحسين أوضاعهم الاجتماعية ورفع مستوى معيشتهم. وقد أخذت هذه العملية مكاناً، إما عبر الهجرة أو محاولة رفع تحصيلهم العلمي العالي إلى أعلى مستوى ممكن. ويمكن القول اليوم أن معظم أبناء الجيل الرابع من اللاجئين الفلسطينيين في سورية والذين تخطوا سن العشرين قد انهوا مرحلة التعليم الثانوي على أقل تقدير.

من الشتات الإجباري إلى المنفى الاختياري:

إن دراسة التغييرات التي أصابت الأسرة الفلسطينية في العادات وأنماط الحياة، لا بد وأن تمر أساساً بدراسة محيطها العربي. تبقى الأسرة الفلسطينية التقليدية أو المعاصرة على حد سواء جزءاً منه، مع وجود تباين عائد إلى الاقتلاع، وفقدان الأرض والقاعدة الاقتصادية الإنتاجية، دون أن يعني ذلك أن الأسرة الفلسطينية شكلت عنصراً ثابتاً في المجتمعات التي لجأت إليها، وإن فرضت التغيرات الجذرية والمتسارعة في بنية ووظيفة العائلة العربية منذ منتصف القرن العشرين وحتى يومنا هذا انعكاساتها على بنية العائلة ووظائفها. وعلى سبيل المثال؛ يتضح أن الأسرة الممتدة "العشائرية" ما زالت مستمرة بالوجود الفاعل في المجتمع العربي عموماً والفلسطيني على وجه التحديد، على الرغم من انتشار "الأسرة النووية" وسوادها. لكن تبقى الأسرة الممتدة "العشائرية"، تشكل نسبة لا يستهان بها من إجمالي المجتمع الفلسطيني في سوريا.

وإن كانت الأسرة الفلسطينية اللاجئة إلى سورية تنقلت إبان نكبة العام ١٩٤٨، بشكل جماعي للإقامة بين لبنان وسورية - تشير التقديرات إلى أن نحو ٦٧٪ من الأسر الفلسطينية اللاجئة في سورية مرت بلبنان أولاً كبلد لجوء مفضل ومنها نقلتهم السلطات اللبنانية إلى سورية. ولاحقاً، مع انشطار محدود بالأسرة النووية التي بقيت للإقامة داخل حدود فلسطين الانتدابية، فإن دائرة الانشطار اتسعت في الجيلين الثاني والثالث، وهذا يعود لسببين رئيسيين هما:

١- البحث عن فرص عمل أفضل وخصوصاً في دول الخليج وليبيا؛
٢- طلباً للعلم المرتبط أساساً بانسداد سبل العودة أو للحصول على مركز وظيفي لائق في حال العودة إلى بلد اللجوء الاول.

تفكك العائلة الواسعة:

ولقد أدت النكبة من ضمن آثارها السلبية العامة، إلى إضعاف الترابط والتواصل العائلي عبر الأجيال، وداخل كل جيل. وخصوصاً في العائلة الممتدة، التي شهدت ضعفاً شديداً في الروابط العائلية وتواصل الأقرباء. ويمكن الاستنتاج أن من أهم عوامل هذا الوهن في العلاقات العائلية الفلسطينية في الشتات يقف وراءه:

١ - البعد الجغرافي وما يترتب عليه من أبعاد نفسية اجتماعية، مع ميل الأقارب المقيمين خارج المخيم إلى عدم زيارته، فما تلبث العلاقة أن تضمحل وتتلاشى،
٢ - التباين الاجتماعي بين الأقرباء، وخصوصاً إن كان شاسعاً، فإن له أثر كبير على فتور العلاقات الاجتماعية العائلية،
٣ - التباين الثقافي الكبير بين الأقرباء أدى غالباً إلى ابتعاد المثقفين وأصحاب المهن العلمية والعليا عن أقربائهم من ذوي الثقافة المحدودة والمستوى العلمي المتواضع.

من الأسرة السلطوية إلى الأسرة الديمقراطية:

إن ملاحظة التغيير البنيوي في أسرة الشتات الفلسطيني؛ تظهر أن سلطة الزوج على زوجته والأب على أبنائه كانت سلطة شبه مطلقة في الجيل الأول. غير أن اللجوء والشتات وفقدان القاعدة الاقتصادية، التي قامت عليها سلطة الرجل، والتغيرات التي طرأت على حياتها، ومنها تبلور حركة التحرر الوطني الفلسطيني وارتفاع مستوى التحصيل العلمي والثقافي، وانخراط المرأة في العمل لسد الحاجة او لسد غياب الزوج، جميعها أمور ساعدت على إحداث تغيير جذري في السلطة داخل الأسرة النووية الفلسطينية. وقد قادت إلى إضعاف السلطة الأبوية، وتسهيل نشوء توزيع أكثر تكافؤاً للسلطة بين أفراد الأسرة عامة، وتزايد سلطة الزوجة "الأم" بصورة خاصة، كما صار للأبناء-المتعلمين خصوصاً-، رأي لا يستهان به داخل الأسرة، في مقابل مزيد من التراجع في سلطة الأب داخل الأسرة النووية جيلاً بعد آخر. وهو ليس بالأمر السلبي إذا ما وضعنا في الحسبان نشوئه كنتيجة لتغلب العلاقات الديمقراطية على العلاقات السلطوية المستبدة داخل الأسرة.

واقع المرأة:

طرأ تغيير كبير على واقع المرأة الفلسطينية في الشتات مقارنةً بالجيل الأول، وما أصاب حقوقها من تحسن على الصعيدين الإنساني والقانوني، وإن كان تطوراً متدرجاً وعلى مراحل في الجيلين الثاني والثالث وحتى الرابع، إنما يعود ذلك أساساً إلى جملة من العوامل الاقتصادية والسياسية والمعرفية. فإلى جانب اضطرار المرأة لدخول سوق العمل، والتحاق الفتيات بالتعليم الإلزامي، فقد لعبت الحركة الوطنية الفلسطينية ممثلة بفصائل م.ت.ف. دوراً كبيراً في حركة الاستقطاب للمرأة، وإشراكها بالنضال بمختلف مستوياته.

مشاهدات:

مثلت العائلة الفلسطينية ما قبل النكبة، شبكة من العلاقات القائمة على رابطة الدم والمصاهرة المحصورة إلى حد بعيد بالقرية أو العشيرة الواحدة، وطغى عليها طابع العلاقات الأسرية، وجاء مجتمع المخيم ليجمع بين أهالي القرى المهجرة ومختلف تشكيلاتهم العائلية في مساحة ضيقة سكنياً. الأمر الذي أفسح المجال أمام انطلاق الزواج الخارجي، وهو ما حدث بالتدريج وببطء. غير أن غالبية الزيجات لا تزال تتم بين الفلسطينيين أنفسهم، وهذا لا ينفي ان العائلات الفلسطينية شهدت انفتاحاً معتدلاً على الزواج من سوريات. كما يمكن أن نتلمس طريقنا نحو رسم ملامح عامة للتطورات التي أصابت الأسرة الفلسطينية في سورية من خلال تدوين الملاحظات الآتية:

١ - طغى زواج الأقارب في الجيل الأول، وهو ما اختلف في الجيلين الثاني والثالث، حيث تزوج معظم أفرادهما في الشتات، كما اختفى عملياً نظام تعدد الزيجات. وحل مكانه نظام الطلاق والدخول في زواج جدي، ليس فقط عملياً بل وقيمياً أيضاً.
٢ - تراجع ظاهرة الزواج المبكر في أفراد عينة الجيلين الثاني والثالث عما في الأول، لأسباب أهمها الوضع الاقتصادي، والتركيز على التعليم، وتأمين عمل ودخل يسمح ببدء حياة زوجية وتحمل مسؤولية تنشئة أسرة وإعالتها.
٣ - اختفى التمييز القائم على أساس تصنيف الأسر ما بين (حضرية، ريفية، بدوية)، بعد اندماج اللاجئين في المجتمعات الحضرية للمدن السورية.
٤ - حصلت قفزة لا يستهان بها على صعيد التحصيل العلمي بشكل متدرج اعتباراً من الجيل الثاني، وهو ما لم يكن موجوداً في أوساط الجيل الأول، مستفيدين بشكل خاص من مجانية التعليم في مدارس الـ(أونروا) في مرحلة التعليم الأساسي، والثانوي في مدارس الحكومة السورية التي ساوت بينهم وبين الطلاب السوريين، ورمزيته في مرحلة التعليم الجامعي.
٥ - انتهى وانتفى عملياً مفهوم الالتزام العائلي الواسع لدى أفراد الجيلين الثالث والرابع.
٦ - الأسرة الفلسطينية في سورية لم تستقر على شكل محدد جديد، فهي تعيش إعادة تشكيل لمضمونها وعلاقات القربى.

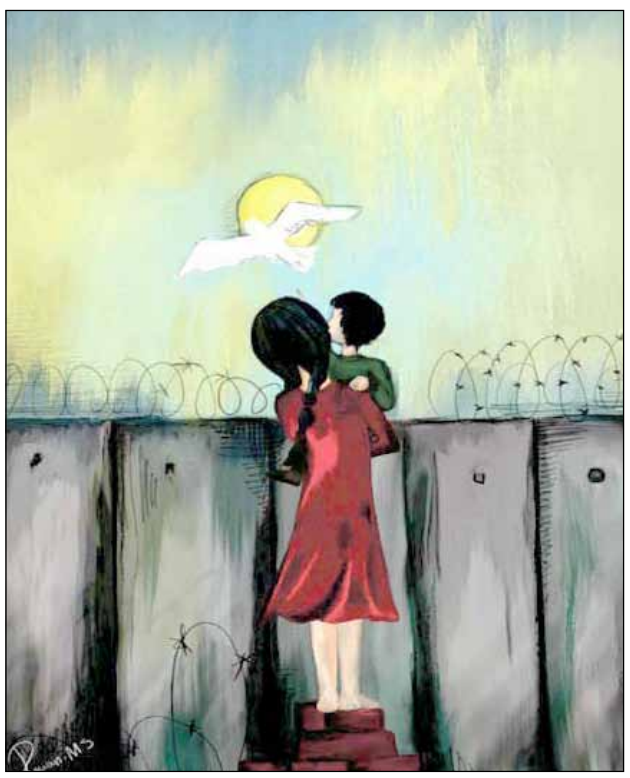

لوحة من رسم أطفال اللاجئين في سوريا (المصدر: aidoun.org)

*ضياء أيوب: باحث في علم الاجتماع، وناشط فلسطيني لاجئ في مخيم اليرموك.

الحركة الطلابية الفلسطينية: صورة مفتتة

بقلم: بلال الأفندي*

حرم جامعة بيت لحم

حرم جامعة بيرزيت

يعود تاريخ الحركة الطلابية الفلسطينية إلى الفترة التي واجه فيها الشعب الفلسطيني الانتداب البريطاني في بدايات القرن العشرين، الذي عمل انسجاما مع أهدافه على تجهيل الشعب الفلسطيني، وطمس تراثه وهويته الوطنية قدر الامكان. كما عملت سلطات الانتداب انذاك، على الحد من التعليم عن طريق تحديد انتشار المدارس بكافة مراحلها، ونتيجة لذلك فقد كانت فرص التعليم غير متاحة إلا لفئة قليلة ممن لديهم القدرة على تحمل مصاريف التعليم الباهظة في ذاك الوقت.

وبالرغم من كل تلك التحديات؛ الا ان الطلاب الفلسطينيين في تلك المؤسسات التعليمية، عملوا على إنشاء وتشكيل جمعيات أسموها "جمعيات الخطابة"، حيث كانت هي الاطار الحاضن لممارسة أنشطتهم الرياضية والثقافية والسياسية، والتي دعمت من خلال المعلمين الوطنيين. وسرعان ما تحولت هذه الجمعيات إلى شعلة تحريض على الصعيد السياسي، في ظل ما يلتصق بالواقع الذي كان يعيشه الشعب الفلسطيني من ظروف. وقد تعاطت هذه الجمعيات مع المشاكل والمؤامرات التي كانت تحاك من قبل الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية ضد مستقبل ومصالح الشعب الفلسطيني. وهنا كانت بداية التنسيق ما بين هذه الجمعيات، حيث بدأ الخطباء فيها بالدعوة الى تشكيل اتحاد طلابي تجتمع خلاله الطاقات الطلابية الفلسطينية، من أجل الوقوف في وجه المؤامرات التي تحاك من قبل المستعمرين. وقد أجريت بعد ذلك العديد من النقاشات التي دارت حول فكرة تشكيل اتحاد في جميع مدن فلسطين، وتحت شعار "محاربة الانجليز باعتبارهم رأس الأفعى"، اذ انعقد المؤتمر الطلابي الأول في مدرسة المنشية في مدينة يافا الفلسطينية عام ١٩٣٦، وحضره ممثلون من مختلف المدارس الفلسطينية.

وقد ناقش المؤتمر الطلابي الأول القضية المركزية في ذلك الوقت وهي "مواجهة الوجود البريطاني من اجل استقلال فلسطين"، كما نبه المؤتمر إلى المؤامرات الصهيونية التي تحاك بالتواطؤ مع الانتداب البريطاني من اجل تسليم فلسطين للحركة الصهيونية تنفيذا لوعد بلفور. وبالتالي وصل المؤتمرون إلى فكرة تشكيل أول اتحاد طلابي فلسطيني. حيث انتخب المؤتمر قيادة الاتحاد لمتابعة الأحداث وربط الطلاب ضمن اطار الاتحاد، وتأطير جهودهم في مواجهة التحديات لوجودهم ومستقبلهم في فلسطين.

ويذكر ان تلك الفترة تميزت باشتداد حدة المؤامرات على فلسطين والفلسطينيين، حيث بدأت سلطات الانتداب بتهيئة كل الظروف لتسهيل الاستيطان الصهيوني في فلسطين ونقل مساحات شاسعة من الارض لتقع تحت سيطرة المستوطنين الجدد. وهذه العملية تمت من خلال عدة ممارسات وسياسيات انتهجت من قبل الانجليز، حيث تم الاعتماد على قوانين إدارة البلاد وفتح باب الهجرة وتسليم الأراضي الأميرية وحماية وتسليح المستعمرين القادمين إلى فلسطين، كآليات لفرض الاستيطان اليهودي والسيطرة الصهيونية على ارض الواقع.

وفي هذا الشأن، قام الطلبة بتسيير مظاهرة حاشدة في يافا ضد الاحتلال البريطاني، واعتراضاً على السياسات المؤيدة للمشروع الصهيوني، فردت قوات الانتداب البريطاني بمواجهة المظاهرة بالقمع الشديد. وفي العام نفسه ١٩٣٦ - العام نفسه الذي تشكل فيه الاتحاد- اكتشف طلبة مدينة يافا صفقة التسليح المشهورة التي كانت موجهة لدعم منظمة الهاغانا الصهيونية. وفي نفس العام شهدت فلسطين الإضراب الكبير عام ١٩٣٦، وقد دعا الاتحاد الى اجتماع تحضيري لهذا الإضراب، حضره ستون مندوبا من المناطق الفلسطينية جميعاً. وتم فيه توزيع المهام من اجل المساهمة في انجاح الإضراب. وهنا يبدو جلياً الدور الهام الذي قام به الاتحاد في فضح الأهداف الصهيونية وتوعية الطلاب الفلسطينيين بمخاطرها، والدعوة إلى مواجهتها من خلال المظاهرات، وكذلك مواجهة القوات البريطانية عبر الاشكال الكفاحية الشعبية الممكنة.

وفي مدينة القاهرة تشكلت رابطة الطلبة الفلسطينيين في جامعة الملك فؤاد، وكانت تقوم بالتعريف بظروف الشعب الفلسطيني والمخاطر التي تهدد الأمة العربية. وكان هنالك تعاون بين الرابطة والروابط العربية الأخرى. وعندما بدأ "الجهاد المقدس" دعت الرابطة إلى ترك المقاعد الدراسية والتوجه إلى فلسطين للقتال إلى جانب المجاهدين. وقد استمر القطاع الطلابي في التفاعل مع الحركة الوطنية بمختلف مكوناتها، حتى وقعت نكبة الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨ وهجر من ارضه، والتي أدت إلى تمزيق وحدة الشعب الفلسطيني الكيانية وأدت الى تعريض الشخصية الفلسطينية لمحاولة الطمس لهويتها ووجودها.

ولدت نكبة عام ٤٨ ردود فعل عميقة في وسط الشباب الفلسطيني، الذي هو جزء من اطار اعم تعرض للتهجير وللقمع وعدم الاعتراف باستقلاليته. فقد ظهرت العديد من مجموعات العمل الفدائي، التي شكلها ونشط فيها الشباب والطلبة الذين وجدوا انفسهم مقتلعين من أرضهم ومجردين من حقوقهم على اثر ما حل بهم من نكبة. وقد أدركوا أن جزءا من أسباب مأساة الشعب الفلسطيني تكمن في العامل الذاتي اكثر منه الموضوعي، حيث ان انعدام القيادة والوعي والتنظيم في قيادة النضال، كانت جميعها عوامل مساهمة فيما تعرض له الشعب الفلسطيني من هزيمة وتشريد.

كما وبات جلياً دور التحالف السري وغير المعلن بين الأنظمة الرجعية العربية وإسرائيل والمصالح الامبريالية، وقد وضع حلولا تكمن في تنظيم الوعي على الصعيد الفلسطيني والتغيير باتجاه التحرر. وقد كان النشاط الطلابي الفلسطيني محركا ودافعا ايجابيا، وزاد من الأمل والتفاؤل بإمكان خوض معركة مع إسرائيل واسترداد فلسطين. كما كان النشاط الطلابي احد التعبيرات الناشئة من هذا الوضع ومفاد كل هذا الحديث بأن الحركة الطلابية الفلسطينية هي حركة سياسية في جوهرها، فمن الممكن تلمس ذلك في مسيرة الحركة الطلابية الفلسطينية منذ بدايتها وطبيعة نشأتها وارتقائها في العمل النقابي والجماهيري، كما وسيرها بموازاة واندماج مع مشروع الحركة الوطنية الفلسطينية منذ بدايتها، وتطور ذلك لدى انشاء منظمة التحرير وفصائل العمل الوطني، التي قامت بدورها على مجهود وتضحيات الشباب الفلسطيني الرافض للنكبة والتهميش.

إذن، فان النشاط الطلابي الفلسطيني لم يكن عملا نقابيا فحسب، بل كان إلى جانب ذلك أطار سياسياً يتعدى النطاق الطلابي ليصل إلى جموع الفلسطينيين، وهذا مرده الى طبيعة نضال ومطالب هذه الحركة الى جانب هويتها. بمعنى مقارب؛ العمل الطلابي الفلسطيني لم ينحصر يوماً في مساعدة الطلاب وتأمين شروط افضل في شؤونهم التعليمية والنضال من اجل تحسين شروط الحياة الاكاديمية لهم؛ بل كان يعمل على تنظيم الطلاب وتجنيدهم للعمل الوطني، ومما ميز طبيعة النشاط الطلابي الفلسطيني، انه قد امتد ليصل إلى أوساط جميع الفلسطينيين في جميع مناطق تواجدهم.

منذ بداية تأسيس مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية أوائل السبعينيات، لعبت دوراً هاما في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، والتأثير على القرار السياسي الفلسطيني. حيث أن النشاط والنضال الطلابي في هذه الجامعات انذاك، كان يعكس حالة الشارع الفلسطيني خاصة في ظل تواجد منظمة التحرير وقياداتها في الخارج. كما انعكست طبيعة مواقفه وعمله على خارج أسوار الجامعات، من خلال التوجيه والتوعية والتواصل مع المجتمع والعمل من خلالها، هذا دون اغفال الدور المركزي للمجالس والحركات الطلابية في الجامعات الفلسطينية في رفد الحركة الوطنية بعناصر وكوادر شابة وواعية.

بالاضافة الى دور الحركة الطلابية واسهامها كرافد أساسي للحركة الوطنية والمشهد السياسي العام، فقد زخرت تلك الفترة بالعديد من إصدارات الطلبة من منشورات وجرائد ومطبوعات دورية عكس الطلاب فيها مواقفهم وآراءهم السياسية، والتي كانت تعبر عن مواقف الحركة الوطنية الفلسطينية، ولم تكن غريبة عنها.

ان المنعطفات التاريخية التي مرت بها القضية الفلسطينية في السنوات الأخيرة أثرت بدورها على مدى فعالية مجالس الطلبة والحركة الطلابية بشكل عام في القرار السياسي، ولعل ابرز هذه التحولات كانت في المرحلة التي تبعت اتفاقية اعلان المبادئ "أوسلو"، وتشكيل السلطة الفلسطينية الى الضفة الغربية وقطاع غزة. والحاصل الآن بعد أوسلو يتمثل في تراجع مشروع التحرر الوطني الفلسطيني، نتيجة ضعف م ت ف وتراجع فصائلها عن القيام بادوارها كما في السابق، وجاء مشروع بناء الدولة الذي امتزج للاسف مع المحاصصة والانقسام، وهذا بالطبع اثر على الحركة الطلابية، بحيث أصبحت جزءا من قوانين توزيع الحصص في الشارع الفلسطيني، فتغيرت طبيعة الدور الذي تقوم به، وأصبح الطلبة وحركتهم رهن الانقسامات والصراعات القائمة في الشارع الفلسطيني.

وغني عن القول، ان انقسام عام ٢٠٠٧ كان ضربة إضافية لأداء المجالس والعلاقات ما بين الطلبة، التي حملت وزر تبعات الانقسام. وهو الأمر الذي انعكس على برامجهم الانتخابية، التي تركز اليوم على المناكفات السياسية، والتي لا تصب في مصلحة احد. وهذه الحالة العدمية اسهمت في إضعاف ووهن الحركة الطلابية كأحد الروافد الأساسية للعمل الوطني، والامتداد الطبيعي لحركات النضال الوطني الفلسطيني.

تدفع المقارنة بين ماضي وحاضر تاريخ الحركة الطلابية، للاستنتاج بأنها شهدت تراجعا في العمل وتفتتا في الهوية ما بعد توقيع اتفاقية أوسلو، وتم تحويلها من أطار يخدم المصلحة الوطنية إلى مجموعات تمتهن المناكفات السياسية والمحاصصة الانتخابية، كما أنها ابتعدت عن العمل السياسي الذي برعت فيه خلال عقود خلت. فجميع الظروف التي نشأت ما بعد اوسلو، لعبت دوراً في اضعافها وتحوير العديد من الأدوار التي قام العمل الطلابي بناءً عليها، الى جانب البعد عن المحور والهدف الأساسي وهو الصراع مع الاحتلال والعمل على زرع المفردات الفئوية والتفرد في العمل وإقصاء الآخر.

---

*بلال الافندي: باحث اجتماعي وناشط طلابي، مقيم في مخيم الدهيشة للاجئين – بيت لحم.

السُلْطة أوّلاً وأخيراً: فَلسْطين و"رَبيعاتُ" العَربِ

بقلم: د. أحمد مفلح*

على امتداد الثلاثة أجيال، انتظر الفلسطيني اللاجئ "الربيع العربي"، مقابل التصحّر الإنساني والسياسي والمبدأي، والجفاف الأخلاقي، والتخاذل الرسمي العربي، والهوان والقمع والتقوقع الشعبي. لا نريد الاستهلال بتكرار المكرور والمستهلك في مقالتنا هذه حول الواقع الممكن اختصاره بسطرين، فالعالم يشهد معاناة فلسطين وأهلها في مواجهة العدو الصهيوني، وفي ظل التراخي العربي، الذي يمكن وصفه بتخاذل الانظمة وغياب الجماهير، سياسياً وقومياً ودينياً وثقافياً وإنسانياً تجاه القضية الفلسطينية، لذلك فاني انحى منحى مشاركتكم بتساؤلاتي، اكثر منه تقديم تحليل وتوصيف غير قابل للنقاش للحالة الراهنة عربياً.

تساؤلات!!

ها قد جاء "الربيع" بعد القحط، فهللنا للثمر والعطاء، سقطت بعض الأنظمة التي شكلت سدّاً منيعاً في وجه القضية الفلسطينية، وتآمرت عليها، من تونس إلى مصر... إلى ليبيا، وعلّ السُبحة تكرّ، في الخليج واليمن وسوريا وباقي أقطار العرب. لكن، "الربيع" مر مسرعاً، وبرأيي لم يكن "ربيعاً"، بل مجرد صبغة أو غفوة أخذتنا وحسبناها واقعاً، فأصابنا ما أصاب "أهل الكهف"، بحسب الأسطورة - الذين ناموا مئة عام او اكثر وحسبوها ليلة-، بينما نحن لم ننم، بل تابعنا "مسرحيات الربيع العربي" نحسب أنفسنا صاحيين، وصدقناها واقعاً مغيّراً. وهنا يمسي التساؤل مشروعاً:

هل ما وقع في بعض من الدول العربية، وليد صدفة؟ ألبست الجماهير العربية ثوب البطولة والثورة فجأة؟ أم هي تحضيرات مسبقة، تهدف إلى ما تهدف؟

وأخرج هنا من منهج المؤامرة، بل أقول بمنهج التحوّل، فبعض هذه الأنظمة شاخت وبات من الطبيعي في عرف التاريخ السياسي أن تتهاوى وتموت. لكن ليس بالضرورة أن تُقتلع بثورة، هذا لأن للثورات فكراً ومنهجاً وأيديولوجية وثقافة وتربية.. فأين ثورات الربيع العربي الحالي منه؟ وأضيف متسائلاً عن الصحفي الفيلسوف الصهيوني، برنار هنري ليفي، الذي عبر رمال كل قطر حصلت فيه "ثورة – ربيع"، من أفغانستان، إلى السودان، وميدان تحرير مصر، وحتى بنغازي ليبيا؛ حيث هو نفسه من أنزل العلم الأخضر الليبي ووضع مكانه العلم السنوسي للثورة؟؟ أهو فعلاً "لورنس عربي" جديد يمهّد لإسرائيل الكبرى؟ بالتأكيد لا زلنا ننتظر الإجابة من الثورات العربية.

وأضيف هنا، أي تربية وثقافة ثورية حصلت عليها هذه الأجيال في واقع ومجتمع شمولي "توتالي" وبالتالي قمعي، يقبض على مفاصل ومقومات الحياة كلها، المادية منها والمعنوية!؟ وفي ظل الأمية الثقافية والجهل والجوع المستشري، وغياب المثقفين الثوريين، عدا كتّاب السلطان، وهنا علامة تعجب واستغراب اخرى!

من حرّك هذه الثورات؟ نحن رأينا أدواتها من الشباب، وقرأنا شعاراتها المتجهة مباشرة نحو "الشعب يريد إسقاط النظام"، ولكن لماذا؟ وماذا بعد إسقاط النظام؟ وما هو البديل، على مستوى شخص الرئيس، وتوجهاته، ومنهجه، وانتمائه... وفلسطين باعتبارها قضية العرب الأولى، واليوم قضية العرب والمسلمين؟ ونضيف، هل قرأ أحد منكم موقفاً أو شعاراً تجاه: فلسطين وإسرائيل والصهيونية، الاستعمار الغربي المباشر وغير المباشر للمنطقة العربية، الهيمنة الغربية، وتحديداً الهجمة الأمريكية؟

قد يقول قائل إن هذه الثورات موجهة أولاً وأخيراً إلى الأنظمة الداخلية القمعية، طلباً للحرية. ومن بعدها تصبح فلسطين وتحريرها تحصيل حاصل مع تحرر الشعوب العربية، وإسقاط هذه الأنظمة الخائنة، أو بمعنى آخر مع مجيء أنظمة بديلة، وطنية/إسلامية/ليبرالية..إلخ. والخوف هنا أن نُعيد الكرّة نفسها التي عشناها في ستينيات القرن الماضي مع الثورات القومية العربية عندما اختلفنا حول: الوحدة أولاً أم التحرير، وهناك، حينها من اعتبر أن الوحدة العربية هي طريق التحرير وستتهاوى إسرائيل تلقائيا في لحظة توحّد العرب. وهناك نفر ممن قالوا بان أولى ضروب الوحدة العربية هي تحرير فلسطين، ولهذا علينا تاجيل الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية...إلى حين التحرير. لكننا في نهاية الخطاب، كنا قد خسرنا الوحدة والتحرير والإنسان، في آن معاً.

واليوم، كلي خوف أن ننتظر الحرية والعدالة الإسلامية (وإقامة شرائع الحكم الإسلامي)، ومحاسبة العهود البائدة... ويطول بنا المقام ثلاثة أجيال أخرى، وتبعد فلسطين أكثر، خصوصاً أن القضية الفلسطينية غير مطروحة اليوم، لا من خلفية بعد قومي أو أممي إسلامي، على العكس من المرحلة القومية التي كانت فلسطين طرفاً أساسياً من أطراف المعادلة، فقد باتت غائبة، بل مغيبة.

ونسأل، إذا أخذنا النموذج الربيعي المصري، ولمصر ما لها في القضية الفلسطينية والواقع العربي، ماذا فعلت هذه الثورة الربيعية تجاه العلاقة مع العدو الصهيوني؟ ولا نريد هنا القول تجاه فلسطين، كي لا يخرج علينا أحدهم ويقول ماذا يفعل الفلسطينيون لقضيتهم؟ أو أن هدف الثورة كان إسقاط النظام القمعي، والبحث عن الحرية. وبسؤالنا هذا لا نكون قد بعُدنا كثيراً عن أهداف الحرية وإسقاط العمالة، بمعنى هل يدل وجود السفارة الإسرائيلية في القاهرة على غير الخيانة وقمع توجهات الشعب المصري وقناعاته، فماذا فعلت الثورة غير التهجم على السفارة وإحراقها... ومغادرة السفير الصهيوني، من ثم عودته-وهذا الأهم-؟

وقد يعترض معترض هنا، ويقول: يكفي إسرائيل أن وصل الإسلاميون عبر الانتخابات الأخيرة في تونس ومصر... وربما ليبيا وبعدها سوريا، لترتجف إسرائيل! وهنا نصل إلى جوهر الجدل، ونسأل: ماذا فعل هؤلاء الإسلاميون عبر تاريخهم الطويل لفلسطين، منذ تأسيس حركة الإخوان المسلمين، الذي تزامن مع بداية فصول القضية الفلسطينية في الربع الأول من القرن الماضي؟ ولنستثني تجربة "حركة حماس" التي نحترم شهداءها ونضالاتها، ولنا في مسيرتها وأهدافها قول آخر.

ماذا فعل إخوانيو مصر اليوم مع السفارة الإسرائيلية في القاهرة، ونقابلها مع موقف الثورة الإيرانية – الخمينية عام ١٩٧٩، عندما أحرقوا السفارة الإسرائيلية ورفعوا عليها العلم الفلسطيني، وصارت سفارة فلسطين؟ وماذا فعلوا مع معاهدة مد الكيان الإسرائيلي بالغاز الطبيعي، حيث حاولت مجموعات، غير معروفة طبعاً لدى أجهزة الأمن المصرية تفجير هذه الأنابيب أكثر من مرة، وتغاضت إسرائيل عن السماح لبعض الكتائب المصرية من دخول منطقة سيناء لتعقب هؤلاء، ومن الجدير التذكير هنا ان معاهدة كامب ديفيد، تحد من مثل هذا التواجد العسكري المصري، ويا للمفارقة. ويحكى مؤخراً عن إلغاء مصر لهذه الاتفاقية الغازيّة مع إسرائيل، لكن يبدو أنها ألغيت ليس بسبب سياسي، بل اقتصادي (كما صرّح بذلك نتنياهو)، وربما دعائي أو أمني.

الموقف نفسه يمكن قراءته في صورة إسلاميي تونس، الذين لم يقطعوا علاقاتهم المباشرة مع الولايات المتحدة، ولم يبدّلوا، أو يصرحوا بشيء تجاه فلسطين وأهلها. وزيادة في هذا الموقف جاء الصمت الليبي، حيث قاتل الغرب ممثلاً ب" الناتو" إلى جانب الثورة. دون اغفال المواقف التي عرضها برهان غليون، زعيم المعارضات السورية -ولا نقول معارضة في هذا الموضع-، من استعداده للعودة إلى المفاوضات المباشرة مع إسرائيل، ورفضه مقاومة حزب الله... إلخ.

وتُتوّج هذه المواقف جميعها، بموقف الولايات المتحدة من نتائج هذه الثورات. حيث رحّبت بمجيء الإسلاميين وتسلّمهم الحكم في الأقطار التي حصل فيها التغيير. وهنا دعونا نعيد قراءة معادلة السياسة الأمريكية في المنطقة؛ فهل يؤرق الأمريكيين شيء هنا سوى مصالحها وأمن إسرائيل المرتبط بهذه المصالح؟ فإذا ما رحّبت بالقادم الجديد، هل يعني ذلك سوى حرصه على مصالحها وأمن ربيبتها؟ أم هي تريد إغراقه -أي الإسلاميون- في مشاكل المنطقة، وبالتالي في وحلها، فينهزم وينهار؟ لربما- وهذا احتمال آخر وارد-، إلى حين انهياره، يمسي من غير الواضح من سيكون الضامن وكيف سيضمن مصلحتها، والمرتبطة بشكل لا فكاك فيه مع (الاقتصاد والأمن الإسرائيلي)؟

كاريكاتير الفنان مراد ضراغمة، جائزة العودة ٢٠١١، مركز بديل

نعم للثورات:

لا يعني كلامنا السابق إننا ضد الثورات والربيع العربي، بل على العكس من ذلك، فنريده ربيعاً فعلاً، وليس خريفاً، لكن على أسس وتوجهات وثقافة نابعة من مقتضيات وضرورات واقع وتطلعات الشعوب العربية وآمالها، بحيث يضمن لها بلدهم وأمنها ويحميها، واكثر من ذلك يحملها على مواكبة العصر في تقدمه وعلومه ومعارفه. والفرق هنا شاسع اذا ما قورن مع ما حصل في بعض الثورات العربية، التي حوّلت مجتمعاتها إلى "خريف"، فهذه ليبيا، وسوريا، والبحرين، وما جرى من التفاف على ثوراتها شاخصة امامنا.

ونحن مع الثورات النابعة من القرار الداخلي، والغير خاضعة لقرارات خارجية، فللخارج أيّاً يكن، مصالح ورؤى سياسية لا يهمها تطوّر العرب، خصوصاً الخارج الغربي، الذي نعرف مدى ترابط سياسته وأمن إسرائيل. فما معنى خراب ليبيا وفوضى مصر وحرق سوريا، مع ذرف دموع التماسيح على حرية الشعب السوري مثلاً، وقمع حرية البحرين، وشرق السعودية، وحصار غزة (على سبيل المثال)، وكيف ربط خالد مشعل (حركة حماس) مواقفه من سوريا، وهو يُدرك تماماً أن ما يجري في سوريا ليست كلها ثورة حرية، بل هي نوع من الحرب غير المباشرة على المقاومة في لبنان وقطع إمدادها، وجعل سوريا تدفع ثمن التغيير الذي حصل في لبنان بعد ٧ أيار ٢٠٠٨ واكتساح حزب الله لمليشيا "المستقبل" و"القوات اللبنانية" التي كانوا يريدون تطويق حزب الله واتصالاته، ومن ثم إسقاط حكومة فؤاد السنيورة والمجيء بحكومة مواليه لحزب الله.

جميعنا يعرف أن تركيا التي خدعت العالم العربي كله والإسلامي الى جانبه، ليست حريصة على الحرية السورية، أو على مسيحيي سوريا. والأمر نفسه ينطبق على قطر، فهل من ينقلب على والده هو حريص على القيم الإنسانية، وهل من سعى ورحّب بتدمير دولة عربية (العراق)، وأول من افتتح العلاقات مع العدو الصهيوني (بعد مصر طبعاً) وافتتح لها مكتب اتصال، حريص على قضايا العرب الوطنية، فمنذ متى قطر "مرتع" الحرية، وهي المستعمرة بالقاعدة الأمريكية؟

كلمة أخيرة:

مرة أخرى، لا ندافع عن الأنظمة العربية، بل نقول "لعن الله هذا الزمن الذي بتنا فيه ندافع عن واحدهم"، ولكن لا نريد أن نرتمي أكثر في المتاهات، خوفاً من أن يلعننا الزمان والتاريخ، وخوفاً من الانزلاق أكثر في الجب الذي يُرسم لنا تحت عنوان "الشرق الأوسط الجديد"، وهو ليس جديداً، بل هو غارق بالميتافيزيقيا والتخلف، وتحت شعار الحرية نقع في قمع أشد، باسم الله والخالق هذه المرة، نجبر على ترك الدنيا، يعبث بها العدو كما يريد ونحن ننتظر الآخرة. هذا هو الفكر المطروح اليوم، فكر الآخرة والتقليد والماورائيات، ويقولون لنا "جديد"، وحرية، وإصلاح.

لا نريدها ثورات قطرية، تونس أولاً، وليبيا أولاً، ومصر أولاً... إلخ، على حساب الأمة العربية، وفلسطين. ولا نريدها طمأنة للغرب بحجة التكتيك السياسي والتعاون الدولي والحكمة والعقلانية... وما شابه من خطابات لا تنم إلا بهدف التمسك بالسلطة وترجّي الوصول إليها بمناورات وسياسات على حساب الأهداف والمصالح الحقيقية للشعوب. فما نلمسه اليوم لا يعدو كونه تطبيق واسع لمقولة السلطة أولا وأخيرا.

نحن مع ثورات عربية، وإسلامية إن أردتم، لا تخفي فلسطين من متطلّباتها، كل فلسطين وليس جزءا منها، مع ثورات لا تتمسك بقشور كالتمسك بمعلم تاريخي او ديني هنا او هناك وكأن فلسطين قطعة فلكلورية، لتاكيد أيديولوجيا معينة، فلا خير بثورة عربية أو إسلامية فلسطين غائبة عنها. ونريدها ثورة حقة، تسقط فعلاً مساوئ العهود والأنظمة السابقة من خلال إصلاح ما تنازلت عنه، وتعويض ما فات هذه الأمة وجرحها في هويتها وكبريائها وقلبها: فلسطين وقضيتها، بشموليتها.

---

*د.أحمد مفلح: باحث فلسطيني مقيم في لبنان، حائز على درجة الدكتوراة في علم اجتماع الابستمولوجيا من الجامعة اللبنانية، بيروت.

مهرجان الفلم والفن الفلسطيني في واشنطن: عرض لشخصية المبدع

بقلم: نورا عريقات*

في شهر أيلول من العام ٢٠١١، قامت مجموعة من الشابات العربيات، كنت من بينهن، بالتوافق على تنظيم مهرجان الفلم والفن الفلسطيني في العاصمة واشنطن(DC-PFAF) . وهو مشروع ليس جديراً بالاهتمام فقط، بل إن من شأنه توفير مساحة فنية تتمتع بالاستمرارية أمام المنظمين الشباب، الذين في معظمهم ناشطين ضمن شبكة الجالية الفلسطينية في الولايات المتحدة الأمريكية في واشنطن (USPCN-DC). وهذه شبكة واسعة من الفلسطينيين في شتات أمريكا الشمالية، ملتزمة بالمبادئ الوطنية الأساسية القائلة ب: حق تقرير المصير والمساواة، وإنهاء الاحتلال، وعودة اللاجئين الفلسطينيين ضمن الصيغة المشار إليها في قرار الأمم المتحدة ١٩٤. وينصب تركيزها الأساسي على إحياء جسم وطني فلسطيني مؤهل ومتمكن من تمثيل مصالح الفلسطينيين. وفي سبيل تفادي ضمور الفرع المحلي للشبكة خلال الفترات التي تمتاز بالهدوء السياسي نسبياً، فقد عملنا على إقامة مهرجان سينمائي فلسطيني. وبينما تم تسجيل مهرجان الفلم والفن الفلسطيني في واشنطن، كمؤسسة مستقلة غير ربحية، لوحظ التقاطع ما بين المنظمين وشبكة الجالية في واشنطن، ولا زالت العلاقة فيما بينهما قائمة وتتمتع بالقوة.

وفي المفهوم الذي قامت عليه المؤسسة، كنا معنيين بان تتوفر لديها الإمكانية لتقديم الرواية/السردية، مما دفعنا لبناء المشروع اعتماداً على هوية المخرج وليس لموضوع الفلم في ظل وجود العديد من مهرجانات الأفلام الفلسطينية، والتي تعرض أفلاما حول فلسطين – سواء حول معاناتها المأساوية، أو مواجهة الاحتلال العسكري بالعداء، أو حتى حول العنف الكامن في عمليات النفي القسري وحالة انعدام الأمن للفلسطينيين في مختلف مناطق تواجدهم-. ولا يخفى على احد أن الهدف من وراء هذه المهرجانات، هو تقديم قصة أولئك المهمشين وطنياً وسياسياً، وتحدي القواعد السائدة. لذلك، وعلى الرغم من أهمية الجوانب سابقة الذكر، إلا أننا ارتأينا، بما أن الفلسطينيين يتمتعون بتنوع واسع في الهويات المتمركز وراء وضعهم السياسي، بان هناك أهمية مركزية لإبراز التمحور حول الذاتية/الشخصية. والتأكيد على هذا الجانب لا يقل أهمية عن مشروع سياسي للمقاومة. وفي هذا الصدد قالت العضو المؤسس ناديا دار: "هذا المهرجان يتسم بالتركيز على الراوي أكثر من تركيزه على الرواية. وكذلك الفلسطينيين، سواء كانوا في داخل فلسطين أو الشتات بتنوعه، فان جميعهم لديهم قصصا مختلفة تروى. لكنهم مشتركين جميعاً في التاريخ واللغة والتكوين الثقافي، وعلى الأرجح فان لهم مستقبلاً مشترك. وهذا بحد ذاته ما يشكل الخيط الجامع بين الفنانين معاً وأشكال القصص المروية". وخلال حديثي مع ناديا، كنت قد ذكرت لها ما حصل أثناء حضوري للعرض الأول لفلم هاني أبو اسعد "الجنة الآن"، الذي تم عرضه في مسرح "الناشيونال جيوغرافيك" في العاصمة واشنطن عام ٢٠٠٦. حيث بعد انتهاء عرض الفلم المرشح لنيل الأوسكار، كان الفلسطينيون الحاضرون ساخطين ومحبطين إلى حد ما، نتيجة اعتقادهم بان هذه الفرصة لعرض سرديتهم قد أهدرت من قبل المخرج أبو اسعد، الذي ركز على جماليات الكرامة، وتساءلوا "لماذا لم يظهر المزيد من الدبابات؟!". وقد جاء رد أبو اسعد آنذاك، بأنه سعى لتقديم جمالية حياة الفلسطينيين، والتي جعلتهم أكثر تميزاً عن الآخرين من وجهة نظره. لكن الجمهور لم يكن متفقاً معه، وكان الجدل يقول بان "فلم عن الفلسطينيين يجب أن يكون فلماً عن فلسطين".

وبالنظر إلى الدافع وراء تبني هذا الرأي من قبل الجمهور، فان ذلك يبرهن على انعكاس حالة التشتيت والطرد التي شهدها الفلسطينيين ضمن الواقع الاستعماري المستمر. ويظهر كذلك عبر مسيرة مجتمع تطور في الشتات ضمن هذا الظرف وشهد سلسة من الإحداث غير الطبيعية. وهنا تتبدى ضرورة السؤال، ليس فقط من أين طردوا هؤلاء الفلسطينيين؟ ولكن أيضا، أين هم الآن؟، وهل هناك أهمية لتقييم المعاني المختلفة لكونهم فلسطينيين، حتى لو لم يكن لهذه العملية تأثيرا مباشرا على حركة التحرر؟ وقد قيمنا هذا المسعى، كمجموعة، وقمنا بتنظيم المهرجان الأول في أيلول ٢٠١١.

بين اجتماعنا التنظيمي الأول وإطلاق المهرجان، قمنا بتوسيع إطار المهرجان ليشتمل على الفنون إلى جانب الفلم. وقد اتفقت المجموعة على أن تسليط الضوء على الشخصية (الذاتية) يعني الاشتمال على الفنانين الأدائيين كذلك. إضافة إلى شخصيات نشطة عبر وسائط الإعلام الاجتماعية مثل احمد شهاب الدين، المقدم السابق لبرنامج "the stream" على شاشة الجزيرة، ويوسف عريقات من "FouseyTube"، إلى جانب عدد من الموسيقيين مثل هدى عصفور، احد الأعضاء المؤسسين للمهرجان. وقد أضافت ناديا عن السبب وراء التخطيط لاستضافة معرض الفنون البصرية في المهرجان: "إن الفنانين يقدمون أفكارهم عبر وسائط إعلامية متعددة، ونحن نريد تقديم هذه الفكرة بجدية في المهرجان، فإلى جانب التركيز المكثف على الفلم، ستتوفر مساحة مميزة لعرض أشكال أخرى من الفنون الإبداعية".

لم يقابل التمحور حول الذاتية وشخصية صاحب العمل، استحسان الجمهور في المهرجان الأول. وكنا قد باشرنا العمل على سلسلة من الأنشطة لمدة أسبوع، حيث افتتحنا هذه السلسلة مع فلم محمود المساد "هذه صورة لي عندما كنت ميتاً". ويصور الفلم نشأة ابن احد القادة الفلسطينيين الذين تم اغتيالهم، ويتذكر بشير مريش في الفلم الأحداث التي وقعت عندما كان يبلغ من العمر أربع سنوات، ويرويها كرجل بالغ في التاسعة والعشرين. ويعيش رسام الكاريكاتير مريش في الأردن مع والدته التي تتحرق شوقاً لرؤيته متزوجاً، وهنا لوحظ بعض الشيء من الارتباك لدى الجمهور في التقاط المغزى من وراء الركون إلى هذا الشكل من العرض المتركز حول الذاتية وشخصية صاحب العمل. وكان هدفنا من وراء ذلك توفير مساحة أمام الفنانين الفلسطينيين لتقديم سرديتهم بغض النظر عن طبيعة ما يقولونه. وفي ذلك الوقت، قالت ناديا بان فلمها المفضل من بين الأفلام كان فلم مهدي فليفل "عرفات، وأنا". يصور هذا الفلم الذي أخرجه فليفل ولعب دور البطولة فيه، شاب بريطاني- فلسطيني رومانسي ويائس، باحث عن الحب لفلسطين والمجسد في شخص رئيس منظمة التحرير السابق الشهيد ياسر عرفات أثناء مسيرة هذا الشاب في لندن. وقد اشتمل هذا الفلم على بعض المشاهد التي أثارت حفيظة قطاع من الجمهور لدى اشتمالها على بعض مشاهد العري، وكما علقت ناديا: "فان الفلم طرح تحديات أمام العرب من الجمهور، بقدر ما أثار تناقضات في التعاطف مع القضية الفلسطينية. إضافة إلى أن ها المشروع يهدف إلى نقد المفاهيم والتصورات المغلوطة عن فلسطين والفلسطينيين، كما انه يسهم في تحفيز روابطنا الاجتماعية كفلسطينيين وعرب، وهذا ما نحن فخورون به بشأن المهرجان".

ولربما كانت أجندات المنظمين الاجتماعية قد انعكست في شكل تنظيم المهرجان، حيث تكونت اللجنة المنظمة من الناشطات النساء ورجلين. ووعياً منا بناء على تجربتنا للتوتر القائم في الجدل ما بين التحرر الوطني وقضية التحرر الجندري، فقد سعينا قدر الإمكان للتوفيق في الممارسة والأنشطة بهدوء ودون إثارة ضجة غير ضرورية. ولهذا الغرض إضافة إلى العدد الاستثنائي للمخرجات النساء ضمن برنامج المهرجان، فقد أفردنا ليلة من ليالي المهرجان لعرض أعمالهن وسرديتهن. وكان من بين الأعمال التي تم عرضها فلم دانا أبو رحمة، بالإضافة إلى فلم محاسن ناصر الدين، اللذان يطرحان قضايا نسوية على جمهورهن. فيتناول فلم ابو رحمة "مملكة النساء: عين الحلوة"، حكاية سبع نساء لاجئات فلسطينيات، والكيفية التي أسهمن من خلالها في الحفاظ على بقاء أسرهن عقب الاجتياح الإسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢، الذي أسفر عن تدمير المخيم واعتقال العديد من أقرانهن الرجال. كما يركز كل من فلمي ناصر الدين القصيرين على قصة امرأة فلسطينية واحدة. فيأتي في فلمها الأول

مشاهد من فيلم الجنة الآن

"من فلسطين مع الحب"، قصة راقصة شابة وطبيعة علاقتها بصديقها السويدي الشاب وتوقها لبدء حياتها في ستوكهولم. أما فلمها الثاني، الذي يحمل عنوان "سامية"، فانه يتناول حكاية امرأة سبعينية من القدس ومسيرتها الطويلة في النضال من اجل حقها في التعليم والإقامة في مدينتها القدس.

كما وعرضنا في ليلة أخرى فلم المخرجة مي عودة بعنوان "يوميات"، و (عودة) هي فتاة فلسطينية سافرت إلى غزة لتجد نفسها عالقة هناك، نتيجة الحصار التعسفي المفروض على قطاع غزة. حيث كانت نواياها لدى سفرها إلى غزة، بان تبقى لبضعة أسابيع، ولكن نتيجة الحصار فإنها علقت لما يقرب ثلاثة شهور هناك. وخلال تلك الفترة قامت بتوثيق مجريات إقامتها في غزة عبر عدستها، إضافة إلى تتبع مسيرة الحياة اليومية لدى ثلاثة نسوة من القطاع. وغني عن القول، بان (عودة) في هذا الفلم قد عملت على إبراز تجربة النضال المزدوج في غزة لتلك النسوة، حيث وجدن أنفسهن أمام الحاجة للنضال والصمود في وجه الحصار المفروض من قبل إسرائيل على الفلسطينيين في قطاع غزة. ومن جانب آخر، قامت بتوثيق نضالهن ضد حصار المجتمع الذي يتسم بقيم محافظة، بشكل خاص في ظل وجود سلطة سياسية دينية تحكم داخل قطاع غزة. واحتفالا بفلم مي عودة، فقد أقمنا بعض الفعاليات الموسيقية والشعرية لعدد من الفنانات والناشطات المحليات والعالميات.

وأثناء المهرجان قمنا باستضافة احد ابرز الرواة الفلسطينيين، وهو "ايليا سليمان"، الذي قدم في عمله الرائع "الزمن الباقي: سيرة الحاضر الغائب"، سيرة امة عبر حديثه عن نفسه في الفلم. ويتناول في عمله قصته وأفراد عائلته الذين لم يتركوا منازلهم في وطنهم ليصبحوا بعد ذلك مواطنين درجة ثانية في الدولة الاستعمارية التي أسست على أنقاض بلدهم؛ أي إسرائيل. يحتوي فلم سليمان على مواضع قليلة من الحوار لصالح مشاهد واسعة من التصوير الذي يدفع لالتقاط الأنفاس، والتي أبدع في خلقها المخرج الفني للعمل شريف واكد. ويذكر حول هذا الفلم، انه قد حقق شهرة واسعة وانتشارا لا محدود عبر مهرجان "كان" السينمائي، مما أسهم في جذب جمهور واسع لعرضه، حتى لو لم يكن جزءا من هذا الجمهور منجذباً لما يتعلق بالقضية الفلسطينية، إلا أنهم قدموا لمشاهدة براعة الحبكة السمعية والبصرية التي يحويها الفلم.

امتد هذا المهرجان على مدار خمسة أيام وليالي، في أربعة مواقع مختلفة. عرض خلالها أربعة أفلام طويلة، وثمانية أفلام قصيرة، إضافة إلى الموسيقى الحية، والشعر والعروض الكوميدية. كما وشكل المهرجان مساحة أمام عدد من المنظمين والناشطين الشباب، لصقل خبراتهم في إطار تناول الجوانب الذاتية والشخصية للفن بشكل متنوع. وهذا العام سيسلط المهرجان الضوء على مجموعة من الأعمال لفنانين شباب صاعدين، مما من شانه توسيع المساحة والفرص أمام المخرجين والفنانين الشباب لتقديم أعمالهم إلى الجمهور. وبشكل أكيد، فان العمل على تنظيم المهرجان والحفاظ على استمرار يته لن يتوقف، وسيتم تنظيم المهرجان الثاني هذا العام أثناء الخريف، ليشكل منبرا للحديث حول، والانخراط في شأن القضية الفلسطينية، وتسليط الضوء على جوانب لا زالت بحاجة للمزيد من الحديث والتركيز.

*نورا عريقات: أستاذة قانون دولي- واشنطن، مستشارة الإسناد القانوني في مركز بديل- واشنطن.

حكاية منشيّة عكا

إعداد: رنين جريس ومحمد كيال*

إن اسم المنشية هو اسم شائع بالوطن العربي كله، وهناك عشرات القرى والأحياء المسماة بالمنشية في مصر والسودان وبلاد الشام. في فلسطين وحدها هناك أكثر من عشرة مواقع معروفة بهذا الاسم. أصل الكلمة هو الجذر "نشأ" والفعل "أنشأ". يبدو أن الاسم أعطي لأحياء أو قرى أنشئت حديثاً قرب مدينة أو قرية قائمة مثل منشية يافا أو منشية الإسكندرية ومنشية عكا. منشية عكا هي فصل آخر من بين مئات الفصول التي تشكل نكبة فلسطين. ورغم أن الفصول متشابهة، حيث احتلت إسرائيل القرية وهجرت أهلها وهدمت بيوتهم ومنعت عودتهم، يبقى لكل مكان خصوصيته وأهميته التي تستدعي توثيق تاريخه وجغرافيته.

عن حكاية هذه القرية وتفاصيلها الدافئة حدثني الحاج خليل محمد حَمَدو (١٩١٨)، لاجئ من المنشية ويسكن قرية المكر المجاورة.

الدبّويا:

أراضي قرية المنشية كانت حوالي ١٦ ألف دونم، معظمها كانت أراضي زراعية. صادرت منها بريطانيا عام ١٩٢٣، ٢٥٠٠ دونم وأقامت عليها مطار عسكري ومحطة تجارب زراعية اللي كانوا يسموها "الدبّويا" (الآن جزء من كلية الجليل الغربي). سموها الدبّويا لأنه كانت بالأصل مقر للجيش التركي اللي كان بعكا وكان هناك مخزن للأسلحة، وبالتركي بيقولوا له الدبّويا. بفكر انه المخزن بعده موجود لليوم. إحنا كنا نزرع قمح وشعير وسمسم وعدس. ما كان فيها أشجار بس كان فيها كروم التين. المنشية كانت تختلف عن باقي قرى الجليل، كانت متقدمة وحالتها الاقتصادية كانت منيحة. كان لا يقل عن عشرين شاب يشتغلوا موظفين بمحطة التجارب الزراعية. كانوا يتقاضوا بذلك الوقت معاش شهري حوالي ٣-٤ جنيهات. الجنيه الواحد كانت قيمته كثير كبيرة، يعني بذلك الوقت كان دونم الزيتون ٢٠٠ قرش. قبل ما يكون في تراكتورات وجرّارات، كان الفلاح العربي عايش على الثيران والمحراث العربي. بالمنشية، أول من اشترى جرار جنزير كان أبوي الحاج خليل حَمَدو. كان في كمان تراكتور عند أولاد عمتي، حسين ومحمد الحاج حسين، كان تراكتور عجل حديد.

عوّينة حَمَدو:

كان عنا أرض اسمها "العوينة". زمن الانتداب كل الجليل كانت كل الناس تعرف انه هاي قطعة الأرض إسمها "عوّينة حَمَدو". كان فيها بئر ميّ، مرويّة وكانت مزروعة. مساحتها كانت ١١٥ دونم. أنا كتبت وبقول:

الا يا عوَينة والدمعات هاموا	وأهلي في فيافي البيد هاموا
بتحريرك رفع محمود هامو	وركع للرب قبل التراب
الى العوَينة قلبي هواها	صورة من السما الله هواها
ما أحلى عيشها وما أطيب هواها	خشب زيتونها بصدر اللهب

الاحتفال بالاستاذ نقولا:

المنشية ما كان فيها مدرسة. المدرسة بنوها بس بالأربعينات وكانت للأسف بس مدرسة أولاد والبنات ما كانت تتعلم. قبل الأربعينات كان في شيخ يعلم قرآن للأولاد. كان عنده برّاكية والأولاد تيجي عليها. أنا تعلمت بعكا الابتدائي والثانوي وكنت أروح كل يوم من المنشية لعكا. بالصيف كنت أروح مشي وبالشتاء كان عامل من عمالنا يوخذني على الحصان وبآخر اليوم كان يرجعني.

تعلمنا لغة عربية، تاريخ، جغرافية، حساب، قواعد ودين. لليوم بذكر أسماء قسم من الأساتذة ومن بينهم الكاتب والمؤرخ ومعلم التاريخ الأستاذ المرحوم نقولا زيادة. كان يعلمنا تاريخ فلسطين والتاريخ العربي، بس ما كان عندنا كتب، وكنا نكتب على أوراق. أنا أنهيت دراستي بسنة ١٩٣٤ وبعد هذا التاريخ غادر الأستاذ نقولا البلاد وعيّنوه أستاذ محاضر بجامعة اكسفورد ببريطانيا. بذكر حادثة صارت بعام ١٩٣٣، صدمت الأستاذ نقولا سيارة وتغيب عن الدراسة حوالي أسبوعين. بعد شفائه وعودته للتدريس، استدعيت طباخ من مدينة عكا وجبت كبش وذبحناه وعملنا عشاء ودعا مدير المدرسة والاساتذه، احتفالا بالأستاذ نقولا. الأستاذ نقولا علّمنا نغني ونقول:

بلادي يا بلادي	قاضية البلدان
حبك في فؤادي	مشعل النيران
أينما صرت أنادي	طيفك الفتان
أنت أنسي في بعادي	أنت دينّ ثان .

وطلعنا ع المنشية تناكل كبّه نيّة:

أنا تزوجت بالمنشية ب ١٩٣٨، كنت كثير صغير. كنّا بالأعراس نغني والنسوان تطبخ وتعمل الكبّة وتوزع لأهل البلد. الكبّة كانت من أشهر أكلات المنشية وعشان هيك الناس لليوم بتغني: "وطلعنا ع المنشية، تناكل كبيّه نيّة". زوجتي اسمها زهراء خضر علي حسين أبو شنب، أصلهم من مصر وجاءوا مع إبراهيم باشا لما احتل فلسطين. زهرا كانت من عائلة ثانية، أبوي انتخبها إلي بدون ما أعلم. يومها كنت بالشغل، ولما روّحت ما لاقيت حدا بالبيت والجيران قالوا لي: شو أنت ما بتعرف؟ اليوم كتب كتابك؟ (ضاحكاً). أنا ما كنت أفكر بالزواج وكنت بديّ أغادر البلاد، وعشان هيك أبوي قرر يزوجني.

عين المنشية في القرية، (تصوير: عمر إغبارية، ١٧ أيار ٢٠١٢)

اعتقال مختار المنشية وقانون الطوارئ البريطاني:

يستمر الحاج محمد في انتشال القصص والحكايات من مخزون ذكرياته ويحدثني عن زمن الانتداب وعن الثوار: أول مختار بالمنشية كان محمد الياسين وهذا كان على زمن الاتراك. ثاني واحد كان حسن دِعبس والثالث كان نمر السخنيني والرابع كان أخوي محمد خليل حَمَدو وكان هذا بزمن الثورة. بهاي الفترة كان بلبنان وهو راجع من رأس الناقورة مسكوا الإنجليز معه سلاح وحبسوه سنة وتسع أشهر. بعد ما طلع الحكم عليه بثلاث أيام، طلع قانون الطوارئ البريطاني، وهو بالسجن تعيّن مختار جديد اسمه محمد علي خريبي. هذا قانون الطوارئ أطلعوه الانجليز أيام الثورة حتى يقمعوا الثوار. وتم نشر هذا القانون بجريدة الوقائع الفلسطينية في حزيران ١٩٣٦ وينصّ على إيقاع عقوبات قاسية على كل من يشارك بالثورة ضد الاحتلال البريطاني أو يحمل أي نوع من السلاح، ويخول القانون المندوب السامي وضباطه بفرض منع التجول ومصادرة الأملاك وفرض عقوبات جماعية أخرى على بلدان شارك أبناؤها بالثورة.

فصيل الإنتقام وتهريب الحاج أمين الحسيني

بذكر إنه بقرية المنشية كان في تنظيم اسمه "فصيل الانتقام". الإنجليز كانوا يتعاملوا معه على إنه إرهابي، لكن الفصيل كان ضد الخونة والمتعاونين وضد الجيوش البريطانية. قام الفصيل بعمليات اغتيال لقادة من الجيش الانجليزي وكمان لمخاتير عرب كانوا متعاونين مع اليهود والإنجليز. الحاج أمين الحسيني كان يعرف بهذي العمليات والمخططات. الله يرحمك يا حاج أمين. بذكر كيف هربناه أنا وكمان ثلاثة من الفصيل للبنان، عن طريق شط الطنطورة. رحنا بالليل وأعطيناه زورق صغير وهرب فيه ع لبنان، لأنه كان ملاحق من قبل البريطانيين.

صقر قريش المنشاوي:

القرية الوحيدة اللي كان فيها فصيل لمقاومة الجيش البريطاني كانت قرية المنشية، وباقي القرى كان عندها سلاح بس ما كان الإشي منظم.

أنا انضميت لفصيل الإنتقام ببداية الثورة. أنا كنت من المخططين للعمليات العسكرية تحت الاسم المستعار "صقر قريش المنشاوي" وكنت حلقة الوصل بين فصيل الإنتقام وباقي قيادات الثورة في الجليل. رئيس بالفصيل كان أبوي الحاج خليل محمد حَمَدو. كان رئيس الشرف لأنه كان أكبر مسن بقرية المنشية. كلّ أعضاء الفصيل ماتوا، وبقيت لِوحدي، الله يرحمهم.

ألغام بالقرب من تلّ البروة وتفجير طريق عين مِماس

الفصيل نفّذ عمليات بطولية ضد الاستعمار البريطاني. مرّة قمنا بوضع لغم أرضي في الطريق الترابية جنب تَلّ البروة (قرب كيبوتس يسعور اليوم)، وانفجَر اللغم وقتل في العمليّة هاي ١٢ جندي بريطاني. القوات البريطانية قررت الانتقام من أهل البروة وصاروا يوخذوا الشباب ويحطوهم جنب الصبر وبعدين يقطعوا ألواح الصبر ويسقطوها عليهم. قال لي صديقي أبو سعود صالح محمود الميعاري إنهم قلعوا من جسمه ٧٢ شوكة صبِر. عمليّة ثانيه قام فيها الفصيل كانت تفجير طريق عين مِماس قرب قرية الكِويكات وكفرياسيف. بهاي العملية قتل أربع جنود بريطانيين. وبعدها دخل البريطانيين على الكويكات وحرقوا ١٤ بيت.

عملية ثالثه كانت في بيسان. يومها وصِلنا خبر إنّه مدير شرطة بيسان البريطاني سمَّم المي اللي بشربوا منها أهل بيسان، وبعثوا خبر لقيادة الثوار بحيفا واستنجدوا بالقائد أبوعلي محمد علي دلّول من طيرة حيفا. أبو علي اتصل مع فصيل الإنتقام وحكى لنا القصّة. اجتمع الفصيل وصاروا يتسابقوا مين اللي بدّو يروح ينفّذ العمليّة. كل واحد يقول أنا أنا. فقمت اقترحت عليهم انه نكتب كلمة "أنا" على ورقة ونخَطّ معها مجموعة أوراق، وكل واحد بِمدّ أيده وبِسحب ورقة، واللي بِطلع معه كلمة "أنا" بِكون هو اللي لازم يقوم بالمُهِمّة. وهيك صار وطلعت الورقة عند أبو حسين علي العبد الله. سافر أبو حسين واجتمع مع أهل بيسان وفرجوه مركز الشرطة، وأعطوه معلومات بأي ساعات ضابط المركز موجود وعن كل تحرّكاته. أبو حسين صوّب بندقيته عن بعد ١٤ متر وأطلق عليه رصاصة واحده بس، وكانت هي فَصلْ الخِطاب. رصاصة واحده وكانت قاتلة، وعاد أبو حسين للمنشيّة بِسلام.

طمّوا البير اللي ما بخافوا الله:

المنشية قاومت اليهود، بس كان ناقص سلاح وذخيرة والناس خافت وهربت بعد ما سمعت عن الأحداث بدير ياسين وعكا. اليهود احتلوا المنشية بتاريخ ١٤ أيار ١٩٤٨ وب ١٧ حزيران هدموا بيوت القرية وما تركوا لا لوح صبر ولا تينة. المنشية كانت تملك ١٢ بير أرتوازي مع مضخّات للريّ، وهاي كمان طمّوها اللي ما بِخافوا الله. مسحوا البلد عن بِكرة أبيها وما ظلّ غير دار خارج القرية غربي المقبرة بعدها لليوم. اليوم كل عكا الجديدة مبنية على أراضي المنشية. إحنا رحنا على مجد الكروم وبعدين على يركا ومن ثم على قرية المكر. بالمكر استقرينا لأنه أهل أمي من دار النابلسي كانوا ساكنين هناك. بال ٥٢ أهالي المنشية وقعوا على وثيقة تسليم وتوطينهم في البلد اللي لجأوا لها، ما عدا شخص واحد ما وقّع وهو أنا، محمود خليل حمدو. أنا لليوم بعدني ساكن بالأجرة بالمكر وبدفع للدولة بسبب إني رفضت أبدل أرضي في المنشية.

أنا صاحب حق وانت حرامي:

منذ عام ١٩٥٢ وأنا في صراع مع المؤسسات الرسمية بإسرائيل لاسترداد حوالي ٢٤٠ دونم. وطبعاً نجحت باسترداد قسم كبير منها. أنا رجّعت عن طريق المحكمة أغلب أراضينا. هاي اسمها أرض حَمَدو ومش أرض غائبين. الأرض اللي عليها الجامع أخذناها واسترجعنا وكمان أرض "العوينة".

أنا عندي كل خرائط ارض المنشية. جمعت خرائط من أيام الانتداب وإسرائيل وبعدها موجودة عندي لليوم. إذا أنت كنت صاحب حق، إياك تتخاذل أو تطأطئ راسك. بتذكر بسنه ١٩٥٨، مدير دائرة الإنشاء والتعمير طلب مقابلة مع أبوي، كان اسمه نلسون جلعاد. أثناء حديثي مع مدير الإنشاء والتعمير والمساعد تبعه قال لي: شو أنت مفكر حالك كل الوقت أبو علي وخيال على ظهر الحصان، هاي أرضك بالمنشية أنا بقدر من الصبح آخدها وأرميك برّة. بهذيك اللحظة أنا انقلبت من الخروف الوديع، وعدت الى ثورة ١٩٣٨-٣٩ ، عاد صقر قريش، ووقفت على الطاولة وضربت الطاولة بأيدي وقلت له: بتعرفش انه أنا أبو علي خيال، وأنا صاحب حق وأنت حرامي، مثل الوطواط بتظهرش إلا بالليل، ومن الخوف أنت بتهرب وأنا بظلّ واقف في الميدان. أنا ما فرطت بالأرض، واستردّيتها وزرعتها زيتون. هاي حارة حَمَدو، رجعتها وطوبتها على اسم ورثة حَمَدو. معي خارطة إسرائيلية اللي بتبيين كل سكنات المنشية اللي بعكا وفيها مكتوب كمان "مسجد المنشية" وعندي كمان خريطة بريطانية. مساحة المنشية كانت أكبر من مساحة مدينة عكا، مساحتها كانت ١٥ ألف دونم. شو بدي أحكي لك؟ الحق يعلو ولا يعلو عليه.

القرية اليوم:

هدمت إسرائيل قرية المنشية سوى معالمها البارزة وبعض المنازل، وأقامت أحياء سكنية للإسرائيليين على موقعها. ولا يزال المقام البهائي وحوله حديقة البهجة قائمين. ما زال مسجد المنشية قائماً ولكنه مغلق ومحوط بسياج، بعد أن كان مستباحاً ومهملاً لسنوات عديدة منذ احتلاله، وكان قد تعرض لعدة محاولات اعتداء وهدم وحرق. ولا تزال المقبرة ظاهرة للعيان... وفي طرف المقبرة الرئيسية تقع أيضاً مقبرة بهائية وفيها مبنى ذو قبة رمادية. ومقابل المقبرة يقع مقام أبو عتبة وتسكنه عائلة عربية مهجرة من قرية كويكات.

ضمّ الإسرائيليون قرية المنشية إلى مدينة عكا وقاموا ببناء أحيائها الشرقية مثل نفيه ألون ونفيه أبيب وموريه وبن غوريون على موقع القرية وأراضيها. في سنة ١٩٤٨ أنشئت مستعمرة شمرات وبستان هجليل على أراضي القرية إلى الشمال من موقعها. وبعد النكبة ضُمّت أراض من قرية المنشية إلى كيبوتس عين هممفراتس الذي كان قائماً قرب المنشية منذ عام ١٩٣٨. وفي عام ١٩٧٢ أقيمت على أرض المنشية كلية أكاديمية إسرائيلية سميت كلية الجليل الغربي. يمكن ملاحظة مبنيين حجريين ما زالا قائمين، أحدهما يقع اليوم في شارع أبراهام بن شوشان ويستعمله أحد الإسرائيليين كدكان كان في الأصل غرفة فوق أحد آبار المياه في المنشية، والآخر يقع في الشارع المسمّى أحاد هعام ويستعمل أيضاً كدكان، هو في الأصل منزل السيدة خضرة صقر. على الطرف الجنوبي من المنشية أقام الصندوق القومي اليهودي متنزها على اسم ليلي شارون، زوج رئيس حكومة إسرائيل الأسبق أريئل شارون.

---

* تحرير وكتابة: رنين جريس (منسقة التاريخ مشروع التاريخ الشفوي في جمعية ذاكرات - حيفا)، أجرى المقابلة رنين جريس ومحمد كيال بتاريخ ٢٠١٢/٢/١١

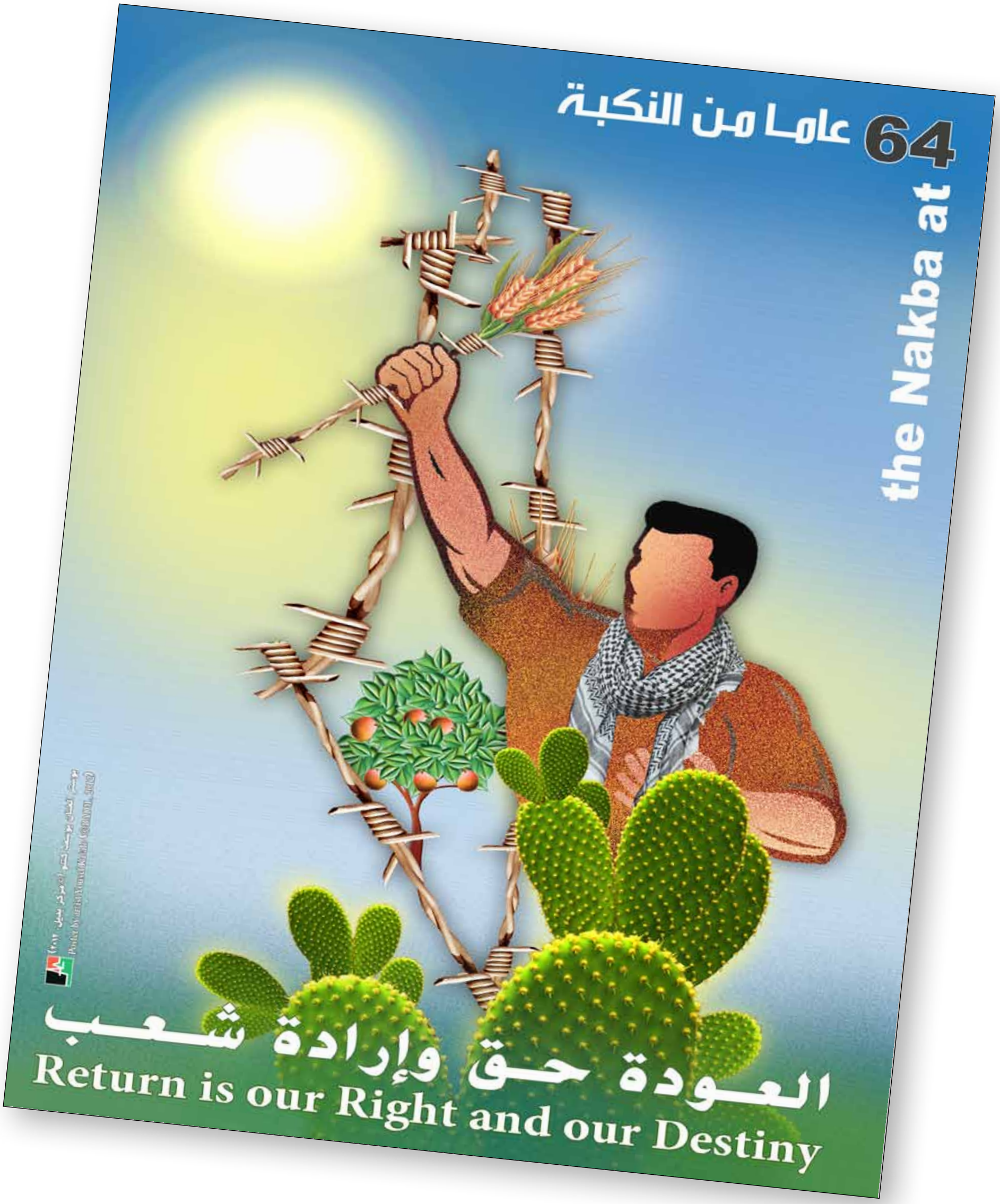

(حق العودة)
دورية تصدر كل شهرين عن
بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
الرقم الدولي المعياري (ISSN): 18149774

تحرير
نضـال العـــزة
بـاســم صبـيح
نضـال الزغير

تصميم
وائل العزة
مونتاج
عطاالله ســالم

الهيئة الاستشارية
عيسى قراقع (بيت لحم)
احمد محيسن (بيت لحم) هشام نفاع (حيفا)
رنين جريس (حيفا) رانيا ماضي (جنيف)

المقالات المنشورة بأسماء
أصحابها تعبر
عن وجهة نظرهم/ن.

بيت لحم، فلسطين
ص. ب. ٧٢٨
تلفاكس: ٠٢-٢٧٤٧٣٤٦ ، هاتف ٠٢-٢٧٧٧٠٨٦
بريد الكتروني: haqelawda@badil.org
صفحة الانترنت: www.badil.org

بديل مؤسسة فلسطينية متخصصة في مجال الدفاع عن حقوق المهجرين واللاجئين الفلسطينيين، وحقوق الإنسان عموما، وتدعو إلى الحل العادل المؤسس على الحقوق وفي مقدمتها حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم الأصلية وجبر كافة أضرارهم.